



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف
ميلة

المرجع :/2015

القسم: علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

مذكرة بعنوان:

أثر الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية
دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR - وكالة ميلة-

مذكرة مكملّة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية و بنوك

إشراف الأستاذ:

إعداد الطالب (ة) :

- مزهود هشام

- العايب وفاء

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم و لقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة	
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة	
مشرفا و مقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة	- مزهود هشام

السنة الجامعية: 2014/2015



شكر وعرفان

الحمد لله الذي نور بكتابه القلوب وأنزله في أوجز لفظ وأعجز أسلوب و أماننا بالعلم وزيننا بالعلم وأكرمنا بالتقوى ونعمة الإسلام وأجملنا بالعافية،
ونصلي ونسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلوات وأزكى التسليم.
نتقدم بالشكر الجزيل وامتناننا إلى المشرف الذي أعطانا من وقته وجهده و نصائحه القيمة وتوجيهاته المادفة الأستاذ الفاضل " مزهود هشام"
كما نتقدم بالشكر إلى كل الأساتذة الذين أمدوا علينا بمساعدتهم وخاصة الأستاذ 'بوجنانة فؤاد' و الأستاذ 'بوسالم أبوبكر' و 'هشام بورمة'.
ونتقدم أيضا بالشكر الجزيل لكل موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية - ميلة -
وفي الأخير نشكر كل عمال المركز الجامعي من أساتذة ، إداريين.
ونسأل الله أن يجزيهم خيرا ويجعلهم من عباده الصالحين.

شكرا جزيلًا



إلى من أحمل إسمه بكل فخر ... يا من فقدتك منذ الصغر ... يا من يرتعش قلبي
لذكرك ... يا من أودتني لله أهديك ثمرة جهدي "أبي".

إلى ملاكي في الحياة ... إلى معني الحب ... و إلى معني العنان و التفاني إلى بسمه
الحياة و سر الوجود ... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي ... إلى أغلى
العبايب "أمي".

إلى من به أكبر و عليه أعتمد ... إلى شمعة تنير ظلمة حياتي ... إلى من بوجوده
أكتسب قوة و محبة لا حدود لها ... إلى من عرفت معه معني الحياة أخى "عبد الباسط"
إلى توأم روحي ورفيقة دربي أختي "بشرى".

إلى من أرى التفاؤل بعينه ... إلى شعلة الذكاء و النور ... إلى الوجه المفعم
بالبراءة أخى "وسيم".

إلى الأخوات اللواتي لن تلدن أمي إلى من تحلوا بالإخاء و تميزوا بالوفاء و العطاء
إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت و برفقتهم في دروب الحياة أصدقائي
"لمياء، فايزة، خولة، سارة، صبرينة، نضال، بسمه، نسبية، نريمان، حياة، أمال، إيمان، حليلة، فاتن، صليحة"
إلى التوأم الثلاث "جواد، ياسر، فادي"، إلى الكتاكيت "ريما، آية، أسماء، أمين".
إلى بركة العائلة جدتي الغاليتين ... إلى كل من خالي و خالتي و أعمامي.

إلى كل من نساهم قلبي و كنهم في قلبي.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

	قائمة المحتويات
II	شكر وعرافان
III	الإهداء
V	فهرس المحتويات
أ-ز	المقدمة العامة
الفصل الأول: إدارة المخاطر المصرفية	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: المخاطر المصرفية
03	المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية
05	المطلب الثاني: أنواع المخاطر المصرفية
12	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في مخاطر العمل المصرفي
14	المبحث الثاني: أساليب إدارة المخاطر المصرفية
14	المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية
16	المطلب الثاني: المسؤوليات الرئيسية والمقومات الأساسية لإدارة المخاطر
17	المطلب الثالث : خطوات ومبادئ إدارة المخاطر المصرفية
20	المبحث الثالث: إدارة المخاطر وفق اتفاقيات بازل
20	المطلب الأول : إتفاقية بازل الأولى
23	المطلب الثاني: إتفاقية بازل الثانية
28	المطلب الثالث: : إتفاقية بازل الثالثة
31	الخلاصة
الفصل الثاني: أثر الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية	
33	تمهيد
34	المبحث الأول: عموميات حول الرقابة الداخلية
34	المطلب الأول: المفاهيم الأساسية للرقابة الداخلية
37	المطلب الثاني: أنواع وأهداف الرقابة الداخلية

40	المطلب الثالث : مكونات نظام الرقابة الداخلية
45	المبحث الثاني: العناصر المؤثرة في نظام الرقابة الداخلية
45	المطلب الأول : العناصر الأساسية لنظام الرقابة الداخلية
47	المطلب الثاني: خصائص نظام الرقابة الداخلية الفعال
49	المطلب الثالث: إجراءات نظام الرقابة الداخلية
53	المبحث الثالث: الرقابة الداخلية لإدارة بعض المخاطر المصرفية في ضوء مقررات بازل
53	المطلب الأول: الرقابة الداخلية لإدارة مخاطر السيولة
54	المطلب الثاني: الرقابة الداخلية لإدارة سعر الفائدة
55	المطلب الثالث: الرقابة الداخلية في البنوك في ضوء مقررات لجنة بازل
58	الخلاصة
الفصل الثالث: دراسة أثر الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميله-	
60	تمهيد
61	المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية
61	المطلب الأول: نشأة ومراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية
63	المطلب الثاني: مهام ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة ميله -وامتيازاتها
65	المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميله-
69	المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية
69	المطلب الأول : عينة الدراسة
69	المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات وأساليب المعالجة الإحصائية لبيانات أداة الدراسة
71	المطلب الثالث: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة
75	المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة الميدانية
75	المطلب الأول: وصف عينة الدراسة
79	المطلب الثاني: تفرغ وتحليل البيانات
86	المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة
92	الخلاصة
94	الخاتمة العامة
97	قائمة المراجع
103	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	الأوزان الترجيحية	23
2	مكونات الرقابة الداخلية	44
3	مقياس التحليل	71
4	معاملات إرتباط بيرسون لعبارات (الرقابة الداخلية) بالدرجة الكلية للمحور	72
5	معاملات إرتباط بيرسون لعبارات (مخاطر الائتمان) بالدرجة الكلية للمحور	72
6	معاملات إرتباط بيرسون لعبارات (مخاطر السيولة) بالدرجة الكلية للمحور	72
7	معاملات إرتباط بيرسون لعبارات (مخاطر السوق) بالدرجة الكلية للمحور	73
8	معاملات إرتباط بيرسون لعبارات (مخاطر تشغيلية) بالدرجة الكلية للمحور	73
9	معاملات إرتباط بيرسون لعبارات (مخاطر غير مالية غير تشغيلية) بالدرجة الكلية للمحور	73
10	قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة	74
11	إختبار التوزيع الطبيعي (One- Sample Kolmogorov-Smirnovtest) للمتغير المستقل (الرقابة الداخلية)	74
12	إختبار التوزيع الطبيعي (One- Sample Kolmogorov-Smirnovtest) للمتغير التابع (إدارة المخاطر المصرفية)	74
13	توزيع أفراد العينة حسب نوع الجنس	75
14	توزيع أفراد العينة حسب العمر	76
15	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	77
16	توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي	78
17	توزيع أفراد العينة حسب مدة العمل بالبنك	79
18	إستجابات أفراد الدراسة لعبارات (الرقابة الداخلية) مرتبة حسب متوسطات الموافقة	80

81	إستجابات أفراد الدراسة لعبارات (مخاطر الائتمان) مرتبة حسب متوسطات الموافقة	19
82	إستجابات أفراد الدراسة لعبارات (مخاطر السيولة) مرتبة حسب متوسطات الموافقة	20
83	إستجابات أفراد الدراسة لعبارات (مخاطر السوق) مرتبة حسب متوسطات الموافقة	21
84	إستجابات أفراد الدراسة لعبارات (مخاطر التشغيلية) مرتبة حسب متوسطات الموافقة	22
85	إستجابات أفراد الدراسة لعبارات (مخاطر غير مالية غير تشغيلية) مرتبة حسب متوسطات الموافقة	23
86	إستجابات عينة الدراسة لإدارة المخاطر المصرفية ككل	24
87	تحليل نتائج الإنحدار البسيط لإختبارات (الرقابة الداخلية) في (إدارة المخاطر الائتمان)	25
88	تحليل نتائج الإنحدار البسيط لإختبارات (الرقابة الداخلية) في (المخاطر السيولة)	26
89	تحليل نتائج الإنحدار البسيط لإختبارات (الرقابة الداخلية) في (المخاطر السوق)	27
89	تحليل نتائج الإنحدار البسيط لإختبارات (الرقابة الداخلية) في (المخاطر التشغيلية)	28
90	تحليل نتائج الإنحدار البسيط لإختبارات (الرقابة الداخلية) في (المخاطر غير مالية غير تشغيلية)	29
91	تحليل نتائج الإنحدار البسيط لإختبارات (الرقابة الداخلية) في (إدارة المخاطر المصرفية)	30

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
06	أنواع المخاطر المصرفية	1
28	الدعائم الثلاثة لبازل الثانية	2
35	مراحل تطور نظام الرقابة الداخلية وأهم ملامح كل مرحلة	3
39	أنواع الرقابة الداخلية	4
68	الهيكل التنظيمي	5
75	توزيع أفراد العينة حسب نوع الجنس	6
76	توزيع أفراد العينة حسب العمر	7
77	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	8
78	توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي	9
79	توزيع أفراد العينة حسب مدة العمل بالبنك	10

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
103	الاستمارة	01
108	إختبار التوزيع الطبيعي	02
109	معامل الثبات (Alpha de cronbach)	03
110	معامل الارتباط	04
114	حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية	05
116	قيمة t المحسوبة	06

المقدمة العامة

تلعب البنوك دوراً حيوياً في الاقتصاديات الحديثة وهو تعبئة الإيداع ثم توظيفه على أحسن وجه، ثم تخصيصه لتمويل النمو والتقدم الإقتصاديين، لكن هذه الوظائف تعد بمثابة وظائف تقليدية مقارنة بما تشهده البنوك اليوم.

قد أدت التطورات العالمية من عولمة مصرفية وما أفرزته من اندماج وخصوصة للبنوك وكذلك ظهور البنوك الإلكترونية والمشتقات المالية، حيث أصبحت البنوك تعاني من جملة من الضغوط والمنافسة فيما بينها وبصورة غير مسبقة إلى إحاطة العمل المصرفي بمخاطر عديدة بعد أن باتت الأعمال التي تقوم بها البنوك على درجة كبيرة من التعقيد، الأمر الذي استلزم زيادة الاهتمام أكثر فأكثر بقضية التحكم في المخاطر المصرفية والتخفيف منها، وقد بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة هذه المخاطر، وتعتبر الرقابة من بين الآليات والوسائل الهامة التي تهدف إلى الحفاظ وضمان الاستقرار في النظام المالي ككل والمصرفي بشكل خاص.

تعتبر الرقابة بمثابة وظيفة دائمة ومستقرة ينبغي القيام بها في كافة مجالات النشاط الإنساني من حيث اعتبارها نظاماً لضمان الأهداف المسطرة، ومع تطور المشاريع الاقتصادية زاد الاهتمام الإداري بنظام الرقابة الداخلية حتى تتمتع البنوك بنظام المعلومات بخاصيتي السلامة والمصادقية من خلال فرض الأدوات الرقابية، وهذا ما تطلبه البنوك من أجل تأهيلها والنهوض بوضعيتها للتجارب مع مختلف التغيرات التي تميز البيئة الحالية، فنبتت الحاجة إلى رقابة دائمة على أموالها وكيفية تحركها دون المساس بها ولا بقيمتها.

نتيجة للأهمية الكبيرة لهذه الآلية فقد تزايد الاهتمام بتطبيقها في القطاع المصرفي بالعديد من الإقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود الماضية وخاصة في أعقاب توالي الأزمات المالية والمصرفية والتي أثرت تأثير ملحوظ على الاقتصاد الوطني، وكذلك لما لها من دور في الحفاظ على استقرار النظام المصرفي والتي تشكل ركيزة أساسية لدى البنوك في التأثير في إدارة المخاطر المصرفية، وهذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه في هذا البحث.

إشكالية البحث:

على ضوء ما سبق عرضه في هذا المجال تتجلى معالم الإشكالية والتي يمكن صياغتها في السؤال الرئيسي التالي:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بوكالة ميله؟

- ولتغطية التساؤل الرئيسي وتناول الدراسة من جميع جوانبها نطرح الأسئلة الفرعية التالية:
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية في إدارة مخاطر الائتمان ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله؟
 - هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية في إدارة مخاطر السيولة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله؟
 - هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية في إدارة مخاطر السوق ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله؟
 - هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية في إدارة مخاطر التشغيلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله؟
 - هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية في إدارة باقي المخاطر الغير المالية والغير التشغيلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله؟

فرضيات البحث:

لمعالجة وتحليل هذه الإشكالية إرتأينا وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

- H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله.
- H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الفرعية الأولى:

- H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ للرقابة الداخلية في إدارة مخاطر الائتمان ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله.
- H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ للرقابة الداخلية في إدارة مخاطر الائتمان ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله.

الفرضية الفرعية الثانية:

- H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ للرقابة الداخلية في إدارة مخاطر السيولة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله.
- H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ للرقابة الداخلية في إدارة مخاطر السيولة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله.

الفرضية الفرعية الثالثة:

- H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ للرقابة الداخلية في إدارة مخاطر السوق ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله.
- H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ للرقابة الداخلية في إدارة مخاطر السوق ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله.

الفرضية الفرعية الرابعة:

- H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله.
- H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله.

الفرضية الفرعية الخامسة:

- H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ للرقابة الداخلية في إدارة باقي المخاطر الغير المالية والغير التشغيلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله.
- H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ للرقابة الداخلية في إدارة باقي المخاطر الغير المالية والغير التشغيلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في توضيح الرقابة الداخلية التي أصبحت من الأدوات التي تساهم في ضمان القضاء على نقاط الضعف التي تعترى إدارة المخاطر المصرفية والمساهمة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية بالبنك، فالبنوك تختلف عن باقي المنظمات في أن إنهيارها يؤثر على إدارة أكثر إتساعا ويؤدي إلى فقدان الثقة في النظام المصرفي ككل مما يكون له آثار سلبية على إقتصاد الدولة.

أهداف البحث:

- نطمح من خلال هذا البحث إلى تحقيق بعض الأهداف سواء كانت متعلقة بالجانب النظري أو الجانب التطبيقي موضحة فيما يلي:
- التعرف على المخاطر التي تواجه البنوك؛
 - الوقوف على المفاهيم والأنواع والمكونات التي يقوم عليها نظام الرقابة الداخلية؛
 - التعرض النظري لإتفاقيات لجنة بازل للرقابة المصرفية؛
 - يهدف البحث إلى تحديد أثر الرقابة الداخلية المطبقة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية محل الدراسة في إدارة المخاطر المصرفية.

أسباب إختيار الموضوع

- تتلخص أهم الدوافع والمبررات التي دفعتنا لإختيار هذا الموضوع دون غيره ما يلي:
- دوافع ذاتية: تتمثل في:
 - تم إختيار هذا الموضوع بحكم تخصصنا في مجال البنوك؛
 - ميولي الشخصي إلى هذا النوع من الدراسات والرغبة في التخصص في هذا المجال.
 - دوافع موضوعية: تتمثل في:
 - الحاجة الماسة للرقابة الداخلية من قبل البنوك التجارية؛
 - الدور الكبير الذي تلعبه وظيفة إدارة المخاطر المصرفية في البنوك.

المنهج المتبع

إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في إجراء البحث إستنادا إلى طبيعة الموضوع وإلى البحوث والمراجع العلمية والمعلومات التي تم الحصول عليها ولكونه من أكثر المناهج استخداما في بحث هذا النوع من المواضيع.

حدود البحث:

الاطار المكاني: تم إختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله؛
الاطار الزمني: جرت الدراسة خلال الفترة الممتدة من 13-04-2015 الى غاية 22-04-2015.

صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي واجهت إنجاز هذا البحث قلة المراجع في المركز الجامعي بميلة.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: فضيلة بوطورة

دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك دراسة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي - بنك، رسالة ماجستير، تخصص: علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007، جاء في هذه الدراسة توضيح دور نظام الرقابة الداخلية في تحقيق إستقرار المعاملات والمنظمات المصرفية، وأيضا محاولة تقييم النظام في الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- إذا ما طبق نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية بطريقة جيدة ومناسبة كان له الدور الفعال في تقييم أدائها؛

- تمارس رقابة البنوك والمنظمات المالية من خلال ستة مستويات تتمثل الثلاثة الأولى في الرقابة من طرف الهيئات الداخلية بالبنك، أما بالنسبة للثلاثة الأخرى فتشكل الرقابة الخارجية؛

الدراسة الثانية: بوبكر عميروش

دور المدقق الخارجي في تقييم مخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الهضاب، سطيف، رسالة ماجستير، تخصص: مالية ومحاسبة، جامعة سطيف، 2011.

تهدف هذه الدراسة إلى تخفيض مستويات خطر الرقابة الداخلية إلى مستوى مقبول وأيضا التعرف على دور نظام الرقابة الداخلية في التأثير على مخاطر التدقيق؛ ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- تطور مفهوم الرقابة الداخلية من النظرة الضيقة التي تحصر مجرد الوسائل والإجراءات إلى مفهوم واسع تضمن مجموعة من المكونات التي تعد مقياسا يمكن على أساسها تقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

- من أهم الوسائل التي تساند الإدارة في تحقيق أهدافها وجود قسم للرقابة الداخلية وأن يكون مسؤول مباشرة أمام الإدارة العليا؛

- تعزيز الرقابة الداخلية والتأكد من مدى كفاية النظام.

الدراسة الثالثة: ميرفت أبو كمال

الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل الثانية، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، تخصص: محاسبة وتمويل، جامعة غزة، 2007،

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع الإستراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان وفقاً للمعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية.

من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- كفاءة إدارة العملية الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين؛
- الالتزام بالضوابط والقواعد الإلزامية التي تضعها سلطة النقد للبنوك من أجل تخفيف حدة مخاطر الائتمان؛
- عدم توفر المقومات اللازمة لتطبيق الأساليب المعاصرة حيث يصعب على البنوك قياس مخاطر الائتمان؛

الدراسة الرابعة: شادي صالح البجيريمي

دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر دراسة ميدانية في المصارف السورية، رسالة ماجستير، تخصص: محاسبة، جامعة دمشق، 2011، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة إذا كانت هناك فروق جوهرية بين آراء قسم التدقيق الداخلي وبين آراء قسم المالية في المصارف السورية حول مساهمة التدقيق في إدارة المخاطر.

ومن النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة:

- يوجد عدد من المصارف العاملة تأخرت في إحداث قسم مستقل للتدقيق الداخلي والفصل بينه وبين قسم الرقابة الداخلية؛
- يوجد عدم إهتمام من قبل المصارف العاملة بأهمية حصول عاملها في قسم التدقيق الداخلي على شهادات المهنية الدولية بالإضافة إلى قلة الدورات التدريبية التي تتيح العاملين من متابعة التطورات في مجال التدقيق الداخلي وإدارة مخاطر.

الدراسة الخامسة: إبراهيم التومي

النظام المصرفي الجزائري وإتفاقيات بازل دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية الرئيسة والشركة الجزائرية للإعتماد الإيجاري، رسالة ماجستير، تخصص: نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2008، حيث تناولت هذه الدراسة قدرة النظام المصرفي الجزائري على التكيف مع مقررات لجنة بازل باعتبارها استجابة لمتطلبات دولية من جهة، وأداة رقابية تسمح بالتحكم في المخاطر التي تواجه العمل المصرفي لضمان سلامة النظام المصرفي.

ومن النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

- أدى قصور اتفاقية بازل الأولى في مواجهة بعض المخاطر التي شهدتها بعض الدول إلى ظهور إتفاقية بازل الثانية التي تعتبر تحول جوهري في إدارة المخاطر؛

- عمل بنك الجزائر على تكييف قواعد إحترازية تتناسب مع المتطلبات الدولية التي أقرتها لجنة بازل الأولى مراعيًا في ذلك خصوصية العمل المصرفي.

هيكل البحث:

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تضمن هذا البحث مقدمة وخاتمة إضافة إلى ثلاث فصول كانت على النحو التالي:

نتناول في الفصل الأول والذي جاء تحت عنوان "إدارة المخاطر المصرفية" وقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث شمل المبحث الأول المخاطر المصرفية، وسنقوم في هذا المبحث بدراسة مفهوم المخاطر المصرفية، وكذا أنواعها بالإضافة إلى العوامل المؤثرة في مخاطر العمل المصرفي، أما المبحث الثاني سوف نتطرق فيه إلى أساليب إدارة المخاطر المصرفية وتم تجزئته إلى مفهوم إدارة المخاطر المصرفية والمسؤوليات الرئيسة والمقومات الأساسية لإدارة المخاطر، وكذا خطوات ومبادئ إدارة المخاطر المصرفية، أما المبحث الثالث سوف نتطرق فيه إلى إدارة المخاطر وفق إتفاقيات بازل من خلال إستعراض إتفاقيات بازل الأولى وكذا بازل الثانية، بالإضافة إلى إتفاقية بازل الثالثة.

أما الفصل الثاني جاء تحت عنوان "أثر الرقابة الداخلية في عملية إدارة المخاطر المصرفية" وقد وقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث شمل المبحث الأول على عموميات حول الرقابة الداخلية وسنقوم في هذا المبحث باستعراض المفاهيم الأساسية للرقابة الداخلية وكذا أنواع وأهداف الرقابة الداخلية بالإضافة إلى مكونات نظام الرقابة الداخلية، أما المبحث الثاني جاء بعنوان العناصر المؤثرة لنظام الرقابة الداخلية وتم تجزئته إلى العناصر الأساسية لنظام الرقابة الداخلية وخصائص نظام الرقابة الداخلية الفعال وإجراءات نظام الرقابة الداخلية، أما المبحث الثالث جاء بعنوان الرقابة الداخلية لإدارة بعض المخاطر المصرفية في ضوء مقررات بازل نتناول من خلاله الرقابة الداخلية لإدارة مخاطر السيولة وسعر الفائدة، وكذا الرقابة الداخلية في البنوك في ضوء مقررات لجنة بازل.

الفصل الثالث عبارة عن دراسة ميدانية وقد جاء تحت عنوان "دراسة أثر الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية"

ونتناول فيه ثلاث مباحث جاء المبحث الأول بعنوان تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والمبحث الثاني منهجية الدراسة الميدانية، أما المبحث الثالث نتناول من خلاله تحليل نتائج الدراسة الميدانية.

الفصل الأول

إدارة المخاطر المصرفية

تمهيد:

إن تنامي العولمة وإنفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض، وإحتدام المنافسة وتطور وسائل الإتصال الإلكترونية، نتجت عنها مجموعة من المتغيرات على الساحة الدولية، كالإتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية في جانب الخدمات المالية، وظهور تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى التوجه نحو إقتصاد السوق، كل ذلك أدى إلى زيادة وتنوع الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك مع زيادة تعقيداتها، إذ تعد الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر لاسيما في عالمنا المعاصر، حيث تعاظمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها في ظل تطورات التحرر المالي ومستحدثات العمل المصرفي، وتنامي إستخدام أدوات مالية جديدة يساعد على خلقها التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية. يعتبر موضوع إدارة المخاطر المصرفية من الموضوعات المهمة، التي أخذت تستحوذ على إهتمامات الباحثين والمصرفيين وتشغل إهتمامهم على المستوى المحلي والعالمي، لاسيما الأزمات المالية والمصرفية التي حصلت في كثير من دول العالم، وبالتالي قد إكتسب موضوع إدارة المخاطر المصرفية أهمية متزايدة في البنوك، كما أدرجته لجنة بازل كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة المصرفية.

سنحاول من خلال هذا الفصل إجراء دراسة نظرية والتعرف على أهم المخاطر، التي تواجه البنوك وكيفية إدارتها وفق متطلبات لجنة بازل.

المبحث الأول: المخاطر المصرفية.**المبحث الثاني: أساليب إدارة المخاطر المصرفية.****المبحث الثالث: إدارة المخاطر وفق إتفاقيات بازل.**

المبحث الأول: المخاطر المصرفية

تتعرض البنوك على إختلاف أنواعها للعديد من المخاطر، حيث أصبح إهتمامها الأساسي ليست الأموال بل تحقيق التفوق على منافسيها عن طريق تعظيم العوائد من خلال المخاطرة، وبالنظر إلى أهميتها في العمل المصرفي لذا فمن الضروري تناول المخاطر المصرفية بقدر ملائم من الإيضاح من خلال إستعراض تعريف المخاطر المصرفية، وكذا أهم أنواع المخاطر التي تواجهها البنوك بالإضافة إلى العوامل المؤثرة في مخاطر العمل المصرفي.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية

تتعدد تعريف المخاطر وهذا راجع لإختلاف الباحثين، سوف نحاول في هذا المطلب التطرق إلى تعريف مصطلح المخاطر المصرفية بشكل أدق ومعرفة أسباب زيادتها.

أولاً: تعريف المخاطر المصرفية

قبل التطرق إلى المخاطر المصرفية لابد من الإشارة إلى تعريف المخاطر عموماً، وفيما يلي نتطرق لبعض التعاريف:

تعرف المخاطر على أنها: " عدم التأكد من وقوع خسارة معينة"¹، حيث أن هذا التعريف يضيف حالة عدم التأكد من وجود خسارة إلا أنه لم يحدد نوعيتها.

كما عرفت لجنة بازل المخاطر على أنها: " الخسارة الناتجة عن عدم ملاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة، وتكون الخسارة بسبب أحداث خارجية تلحق الضرر بالموجودات الثابتة"².

ويمكن تعريفها على أنها: "هي حادث إحتمال (غير مؤكد الوقوع) ينطوي على نتائج غير مرغوب بها، أو غير محدودة"³، ويلاحظ أن هذا التعريف يتضمن ركنين أساسيين هما⁴:

- أنه حادث إحتمالي، أي أنه قد يقع أو لا يقع والإحتمالية في حد ذاتها ليست ظاهرة موجودة في الطبيعة؛

- أن تكون نتائج الحادث غير مرغوب بها أي يتسبب بأضرار مادية أو شخصية، وإلا فإن هناك الكثير من الحوادث الإحتمالية التي قد تؤدي إلى نتائج مرضية.

¹ إبراهيم عبد النبي حموده، مختار محمود الهاغسي: التأمين التجاري والإجتماعي بين الجوانب النظرية والأسس الرياضية، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2003، ص: 110.

² طارق جمال: إستراتيجية إدارة المخاطر، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 09.

³ يوسف حجيم الطائي وآخرون: إدارة التأمين والمخاطر، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 17.

⁴ يوسف حجيم الطائي وآخرون، المرجع السابق، ص: 17.

وتعرف كذلك بأنها: "ظاهرة مركبة تنطوي على عدم التأكد الممكن قياسه بطريقة موضوعية من تجاوز الخسارة المادية الفعلية المحتملة، نتيجة وقوع حادث مفاجئ"¹.

نظرا لأن أي نشاط مصرفي لابد أن ينبثق عنه مجموعة من المخاطر وجب تحديد تعريف المخاطر المصرفية على أنها: "التقلب في العائد المستقبلي"².

كما تعرف أيضا على أنها: "وجود فرصة تتحرف فيها البنوك، عن خطط في أي مرحلة من مراحلها، أي الفشل في تحقيق العائد"³.

وتعرف المخاطر على أنها: "إحتمال الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال، أو في رأس المال أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه وغاياته، حيث أن مثل هذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة البنك على الإستمرار في تقديم أعماله، وممارسة نشاطاته من جهة وتحد من قدرته على إستغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى"⁴.

من خلال ما سبق يمكن الوصول إلى تحديد تعريف المخاطر المصرفية على أنها: إحتتمالية وصول البنك إلى خسارة غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع في إستثمار معين.

ثانيا: أسباب زيادة المخاطر المصرفية

يرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع المصرفي في ظل العولمة المصرفية إلى العوامل التالية⁵:

- زيادة الضغوط التنافسية مما أدى إلى تشجيع الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق؛
- اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية، وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال، مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة، بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخم وتقلبات الأسعار؛
- التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق المصرفية والمالية في السنوات الأخيرة نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال، وإنفتاح الأسواق المحلية؛

¹ عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو: إدارة الخطر والتأمين، دار البازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 21.

² منير إبراهيم هندي: الفكر الحديث في إدارة المخاطر الهندسية المالية بإستخدام التوريق والمشتقات المالية، مكتبة الإسكندرية، 2009، ص: 05.

³ دريد كمال آل شبيب: إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص: 231.

⁴ بن عزوز بن علي وآخرون: إدارة المخاطر، دار الوراق، الأردن، 2013، ص: 113.

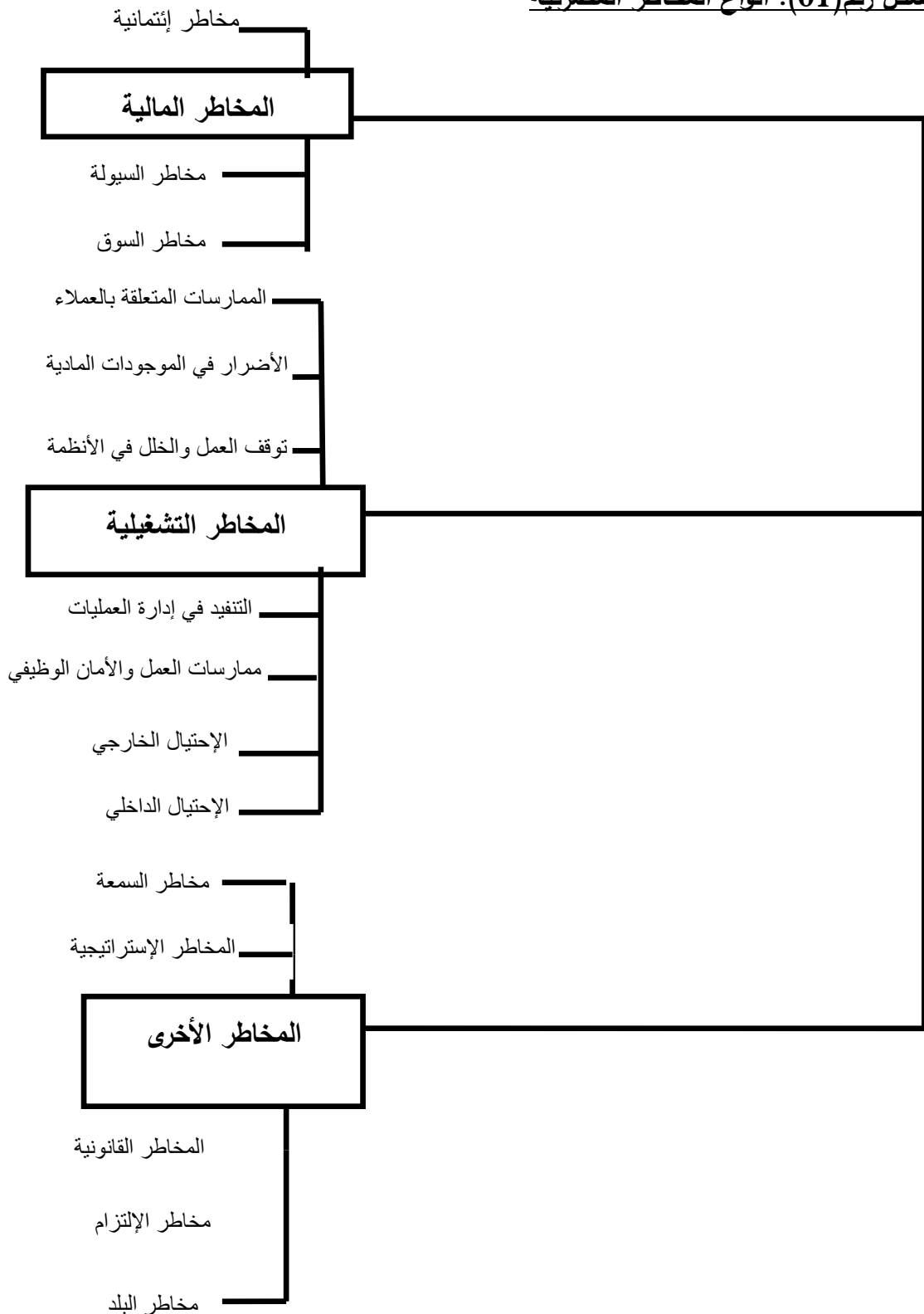
⁵ فاسمي آسيا: تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك "دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري"، رسالة ماجستير، تخصص: مالية، جامعة بومرداس، 2009، ص: 23.

- تزايد المخاطر بأشكالها المتنوعة التي تواجه عمل البنوك، لتضخم العديد من أنواع المخاطر التي لم تكن محل إهتمام من قبل.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر المصرفية

نظرا للمحيط، وكذا طبيعة الأنشطة المصرفية، فالبنوك تتحمل مخاطر لا تعد ولا تحصى وفيما يلي يمكن أن نشير إلى أهم مخاطر القطاع المصرفي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): أنواع المخاطر المصرفية



المصدر: من إعداد الطالبة

أولاً: المخاطر المالية

تتضمن جميع المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات للبنك هذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مسيرين من طرف البنك، ويمكن حصر المخاطر المالية فيما يلي:

1- المخاطر الائتمانية:

تتحدد المخاطر الائتمانية من خلال "الخسارة في حالة عجز مقترض ما عن سداد الدين أو في حالة التدهور للجودة الائتمانية للمقترض"¹.

كما يمكن أن نضيف عدة احتمالات أخرى التي توضح أكثر المخاطر الائتمانية والتي تتمثل فيما يلي²:

- المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر التي تتركز على ركني الخسارة والمستقبل؛
 - لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك لكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب، بل تستمر حتى إنتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه؛
 - يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد إنجاز عقدها، سواء كان في المبلغ الائتماني (القرض+الفائدة) أو توقيتات السداد؛
 - المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقترض ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضاً، سواء كان بنكاً أو منظمة مالية أو منظمة أعمال تتبع لأجل؛
 - إن السبب الرئيسي وراء المخاطر الائتمانية هو المقرض، بسبب عدم إستطاعته أو عدم إلتزامه أو عدم قيامه برد أصل القرض وفوائده؛
 - لا تختلف وجود المخاطر الائتمانية فيما إذا كان المقترض شخص حكومي أو لا، إذ أن القروض الممنوحة لمنشآت الدولة تتضمن هي الأخرى المخاطر الائتمانية على الرغم من إشارة البعض إلى أن مخاطر القرض الموجهة للحكومة معدومة كون أن الحكومة لا يمكن أن تمنع عن سداد القرض.
- هناك عدة عوامل تساهم في تحقيق المخاطر الائتمانية تتمثل فيما يلي³:

• عوامل خارجية

- تغيرات في حركة السوق يترتب عليها آثار سلبية على المقترضين؛
- تغيرات في الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو إنهيار غير متوقع في أسواق المال.

¹ عبد المعطى رضا، محفوظ أحمد جودة: إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص: 192.

² حمزة محمود الزبيري: إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق، عمان، 2000، ص: 210.

³ حمزة محمود الزبيري، مرجع سبق ذكره، ص: 210

• عوامل داخلية

- ضعف سياسات التسعير؛
- ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها وعدم وجود سياسة إئتمانية رشيدة.
- وقد أجمع الإقتصاديون على تقسيمها إلى ما يلي¹:
- أ- **المخاطر المتعلقة بالمقترض:** وتشمل ما يلي:
 - أهلية المقترض ومدى صلاحيته للحصول على القرض، ويتم التأكد من الأهلية من خلال وثائق إثبات شخصيته؛
 - السمعة الإئتمانية للمقترض ويمكن الحصول على هذه المعلومات من مصادر داخلية وخارجية؛
 - الوضع والسلوك الاجتماعي للمقترض ومدى تأثير ذلك على أوضاعه المالية؛
 - الوضع المالي للمقترض ويتم التعرف عليه من خلال البيانات التاريخية والتقديرية المقدمة من العميل؛
 - مقدرة المقترض وإمكانات تعزيزها وتطويرها بالمستقبل.
- ب- **المخاطر المتعلقة بالقطاع الذي يعمل فيه المقترض:**

تتصل هذه المخاطر عادة بطبيعة النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه المقترض، والظروف الإنتاجية والتسويقية المتفاوتة بين القطاعات المختلفة، وهنا يواجه البنك صعوبة في تقدير المخاطر التي قد تختلف باختلاف أذواق المستهلكين وعاداتهم الإستهلاكية وتنوع الأسواق والتطورات التكنولوجية والصناعية.
- ج- **المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوب تمويلها:**

تختلف درجة هذه المخاطر من عملية لأخرى، وذلك في ضوء الظروف المحيطة بالإئتمان المطلوب والضمانات المقدمة، والتطورات المستقبلية، فمثلا: مخاطر الإقراض بضمان أوراق تجارية تختلف عن مخاطر الإقراض بضمان رهن عقاري، كما أن الإقراض للمقاولين ترتبط بمخاطره بكفاءة المقاول وخبرته وملاءته وإدارته.
- د- **المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:**

ترتبط هذه المخاطر عادة بالظروف المرتبطة بالإقتصاد والأوضاع السياسية والقانونية، فتزيد هذه المخاطر في ظروف الكساد مثلا، وتتنخفض في ظل ظروف الازدهار.

كما أن الإضرابات السياسية تؤثر في زيادة هذه المخاطر، والإستقرار السياسي يحد من هذه المخاطر.

¹ شقري نوري موسى: إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012، ص، ص: 94،93.

هـ - المخاطر المتعلقة بأخطاء البنك:

ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة البنك الممول على متابعة الإئتمان الممنوح والتحقق من قيام المقترض بالمتطلبات المطلوبة منه ومن الأمثلة على هذه الأخطاء أن يقوم العميل بسحب الوديعة له مع أنها هي ضمان لقرض عميل آخر، والخطأ الذي ورد هنا عدم قيام البنك بالحجز على هذه الوديعة بما يتناسب مع مقدار القرض أو التسهيل الممنوح، ومن الأخطاء التي يمكن أن تقع كذلك قيام البنك بتسليم مستندات الشحن للعميل قبل إستلامه قيمة المستندات.

و - المخاطر المتصلة بالغير:

وهذه المخاطر المرتبطة بمدى تأثير العميل طالب الإئتمان والبنك مانح الإئتمان بأية أحداث أو أمور خارجية.

2- مخاطر السيولة

قبل التطرق إلى مخاطر السيولة لابد من تحديد مفهوم السيولة، وتعني مدى إمتلاك البنك لأموال متاحة لمواجهة ومقابلة طلبات النقد من قبل المقترضين، وسحوبات الودائع من قبل المودعين، أما مخاطر السيولة تعرف على أنها: "هي المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك جراء تدفق غير متوقع لودائع عملائه للخارج، بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين"¹.

ويمكن أن يفرض على البنك نشاط غير إعتيادي في التمويل القصير الأجل لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة في السوق النقدية بأسعار مرتفعة وتتمثل مخاطر السيولة في عنصرين أساسيين هما²:

- الكم المطلوب لتغطية الإحتياجات من السيولة؛

- السعر المعروض لتوفير السيولة.

وتتحقق مخاطر السيولة من خلال عوامل داخلية وخارجية كما يلي³:

• عوامل داخلية: تتمثل في:

- ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والإلتزامات من حيث آجال

الإستحقاق؛

- سوء توزيع الأصول على إستخدامات ذات درجات متقاربة مما يؤدي إلى صعوبة تحول الأرصدة

السائلة؛

¹ طارق راشد الشمري: إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص: 24.

² سمير الخطيب: قياس وإدارة المخاطر بالبنوك "منهج علمي وتطبيق عملي، منشأ المصارف، الإسكندرية، 2005، ص: 24.

³ إيهاب ديب مصطفى رضوان: أثر التدقيق على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية' دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، تخصص: محاسبة والتمويل الإسلامي، غزة، 2012، ص، ص: 33، 34.

- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية الى الالتزامات فعلية؛

• عوامل خارجية: تتمثل في:

- الركود الاقتصادي وما يترتب عليه من التعثر؛

- الأزمات الحادة التي تنشأ بأسواق المال.

3- مخاطر السوق:

تعرف مخاطر السوق بمخاطر التعرض إلى الخسائر الناجمة عن عوامل السوق وتشمل المخاطر

التالية:

أ- **مخاطر أسعار الفائدة:** هي عبارة عن تعرض البنك لموقف مالي نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة وهي مخاطر تنشأ عن عدة مصادر، فمخاطر إعادة التقييم تكون بسبب التفاوت الزمني للأجل، وإعادة التقييم للأصول والخصوم والبنود خارج الميزانية¹.

وتتصاعد مخاطر أسعار الفائدة في حالة عدم توفر نظام معلومات لدى بنك يتيح ما يلي²:

- الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول؛

- تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عملة من حيث إعادة التسعير؛

- يتوقف مقدار مخاطر أسعار الفائدة على مستوى إختلاف أسعار الفائدة عن التوقعات التي بنيت

عليها الفجوة، ومدى تمكن البنك من تصحيح أوضاعه في الوقت المناسب.

ب- **مخاطر أسعار الصرف:** هي المخاطر الناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية وحدث تذبذب في أسعار العملات الأمر الذي يقتضي إلماما كاملا ودراسة وافية عن أسباب تقلبات الأسعار.

ج- **المخاطر السعرية:** تنشأ عن التغيرات في أسعار الأصول وبوجه خاص محفظة الإستثمارات المالية، إضافة إلى عوامل داخلية وخارجية تؤثر في مخاطر التسعير مثل الظروف الاقتصادية.

ومن بين أهم المؤشرات التي تستخدم في التعرف على المخاطر السعرية هي:

- نسبة القيمة الدفترية لموجودات البنك على القيمة السوقية لموجودات البنك؛

- نسبة القيمة الدفترية لحق الملكية على القيمة السوقية لحق الملكية؛

- القيمة السوقية للسندات والموجودات ذات العائد الثابت على القيمة الدفترية لتلك الموجودات.

ثانيا: المخاطر التشغيلية

هي المخاطر الناجمة عن ضعف الرقابة الداخلية أو ضعف الأشخاص والأنظمة أو حدوث

ظروف خارجية، فالمخاطر الناجمة عن عدم كفاية أنظمة المعلومات، فشل تقني، مخالفة أنظمة الرقابة

¹ طارق الله خان، حبيب أحمد ترجمة عثمان بوبكر أحمد: إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، السعودية، 2003، ص: 31 .

² إيهاب ديب مصطفى رضوان، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

الإختلاس، الكوارث الطبيعية جميعها تؤدي إلى خسائر غير متوقعة.

كما يمكن تعريفها على أنها: "خطر الخسارة الناشئة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية أو الأفراد أو الأنظمة الناتجة عن أحداث خارجية"¹.

ويمكن تحديد أنواع المخاطر التشغيلية فيما يلي²:

- **الإحتيال الداخلي:** هي الأفعال التي تهدف إلى الغش أو إساءة إستعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية أو السياسية للمصرف من قبل العاملين في البنك؛
- **الإحتيال الخارجي:** الأفعال التي يقوم بها طرف ثالث يهدف إلى الغش أو إساءة إستعمال الممتلكات أو التحايل على القانون؛
- **ممارسات العمل والأمان الوظيفي:** هي الأحداث المرتبطة بعلاقات الموظفين مثل: مطالبات التعويض من الموظفين الناجمة عن التفريق والتمييز في المعاملة والفصل من الوظيفة وخرق قواعد الأمن والسلامة أو الأعمال التي ينتج عنها دفع تعويضات، عن إصابات شخصية؛
- **الممارسات المتعلقة بالعملاء والمنتجات والأعمال:** تؤدي إلى إحداث خسائر ناتجة عن الإخفاق الغير معتمد، أو الناتج عن الإهمال في الوفاء بالالتزامات المهنية تجاه العملاء؛
- **الأضرار في الموجودات المادية:** الخسائر أو الأضرار التي تلحق بالموجودات جراء كوارث طبيعية أو أي أحداث أخرى؛
- **توقف العمل والخلل في الأنظمة:** الخسائر الناتجة عن أي تعطيل في الأعمال أو خلل في الأنظمة بما فيها أنظمة الحاسوب والإتصالات؛
- **التنفيذ وإدارة العمليات:** الخسائر الناتجة عن الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو في إدارة العمليات والعلاقات مع الأطراف الأخرى.

ثالثاً: مخاطر أخرى

إضافة إلى المخاطر السابقة توجد مجموعة أخرى هي المخاطر الغير مالية والغير تشغيلية،

يمكن أن تتعرض لها البنوك التجارية نذكر أهمها:

- 1- **مخاطر السمعة:** هي المخاطر الناتجة عن الآراء السلبية العامة، والتي تنتج عنها خسائر كبيرة للعملاء، أو الأموال حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة البنك أو موظفيه، والتي تعكس

¹ إبراهيم كراسنة: أطر سياسة ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية،

2006، ص: 40

² إيهاب ديب مصطفى رضوان، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

الصورة السلبية عن البنك، وأدائه وعلاقاته مع عملائه والجهات الأخرى، كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطه¹.

2- المخاطر الإستراتيجية: هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس ماله، نتيجة لإتخاذ القرارات الخاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي، ويتحمل مجلس إدارة البنك مسؤوليته الكاملة عن المخاطر الإستراتيجية، وكذلك إدارة البنك العليا التي تمثل مسؤوليتها في ضمان وجود إدارة للمخاطر الإستراتيجية مناسبة للبنك والسياسات المتعلقة بها، وتكون حاسمة لمعرفة القطاعات التي سيقوم البنك بالتركيز عليها على المدى القصير والطويل².

3- المخاطر القانونية: تتمثل في مخاطر التهديدات من النقص، وعدم الإلتزام التعاقدية أو الإلتزام باللوائح والإنتهاكات أو عدم التوافق مع القوانين والقواعد أو المعايير الأخلاقية³.

4- مخاطر الإلتزام: يقصد بها تعرض البنك لعقوبات سواء في شكل جزاءات مالية أو الحرمان من ممارسة نشاط معين نتيجة لإرتبائه مخالفات⁴.

5- مخاطر البلد: هي المخاطر التي قد تنشأ عن احتمالية التعرض للخسارة نتيجة التعامل مع أحد البلدان التي يمكن أن تعاني من سوء الظروف الاقتصادية، وسوء الأوضاع السياسية والاجتماعية والسمعة السيئة للبلاد بعدم الوفاء أو سداد الإلتزامات، وعدم إستقرار العملة بسبب تخفيض قيمتها من خلال البنوك المركزية⁵.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في مخاطر العمل المصرفي

مر سير المصارف التجارية منذ بداية السبعينات عبر مراحل مهمة من التطورات المستمرة والتي يتوقع لها أن تستمر للسنوات الأخرى القادمة وقد كان من نتائج هذه التطورات تركها آثار مميز في حجم المخاطر التي تواجهها المصارف التجارية في عملها ومداها، وكان من التغيرات التي تركت آثار مهمة في مخاطر العمل المصرفي ما يأتي⁶:

¹ إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

² سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 120.

³ سيد محمد جاد الرب: الإتجاهات الحديثة في إدارة المخاطر والأزمات التنظيمية، مطابع الدار الهندسية، بدون بلد النشر، 2011، ص: 33.

⁴ سمير الشاهد: إدارة الأصول ومخاطر المصرف التقليدي والإسلامي، اتحاد المصارف العربية، 2002، ص: 62.

⁵ محمد داود عثمان: أثر مخففات مخاطر الإنتمان على قيمة البنوك دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية بإستخدام معادلة tobinb، أطروحة دكتوراه، تخصص العلوم المالية، الأردن، 2008، ص: 17.

⁶ منير إبراهيم هندي: مرجع سبق ذكره، ص، ص: 5، 6.

1- التغيرات التنظيمية والإشرافية:

فقد فرضت العديد من الدول الكثير من القيود التنظيمية على عمل المصارف التجارية لتقليل من مخاطر المنافسة ولتشجيع المصارف على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة مثل: الالتزام بعلاقات معينة بين الأصول المخاطرة ورأس المال.

2- عدم استقرار العوامل الخارجية:

أدى عدم استقرار الفوائد والذبذبة الشديدة في أسعار العملات التي حدثت على إثر إنهيار إتفاقية (Bretton Woods) بروتن وودز إلى دخول مديري الخزينة في الشركات الكبرى، خاصة المتعددة الجنسية منها إلى الأسواق المالية، إما لتفادي الخسائر المستقبلية التي قد تنتج عن مثل هذه التذبذبات أو لتحقيق أرباح منها، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة المنافسة في تلك الأسواق، كما أدى الاستقرار والحاجات التي نتجت عنها إلى إبداع البنوك للعديد من أدوات التغطية المستقبلية، وقد كان إبداعها في هذا المجال وتطويرها في دوائر متخصصة في الهندسة المالية دليلاً على براعة المنظمات المصرفية وقدرتها على التعامل مع المتغيرات لكن هذا الإبداع نفسه أدى إلى خلق مخاطر من نوع جديد أضيفت إلى مخاطر المصارف.

3- المنافسة:

من مزايا المنافسة إجبارها للمتنافسين على تقديم أفضل خدمات بأدنى الأسعار، كما أنها تقوم بمكافأة الأفضل بين المنافسين، ولا شك في أن للمنافسة مخاطر إئتمانية على الإدارة وعلى الدخل لأنها تضيف هوامش الربحية إلى حدود قصيرة.

4- تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية:

تتزايد حجم هذه الموجودات وتنوعها أضاف مخاطر إلى العمل المصرفي.

5- التطورات التكنولوجية:

من العوامل التي أثرت إيجابياً في التعرف على مخاطر العمل المصرفي وقياسه وإدارته التطورات في تكنولوجيا المعلومات التي كان من نتائجها المباشرة زيادة القدرة على التحكم في المخاطر بطريقة أفضل إلى جانب تمكينها من إدخال منتجات جديدة إلا أن هذه التطورات خلقت الوقت نفسه مخاطر جديدة مثل: مخاطر تصفية الدفعات التي كانت ثمرة استعمال أنظمة الدفع الإلكتروني.

المبحث الثاني: أساليب إدارة المخاطر المصرفية

ترتكز الصناعة المصرفية في مضمونها على فن إدارة المخاطر، وبدون المخاطر تقل الأرباح أو تنعدم فكلما قبل البنك أن يتعرض لقدرة أكبر من المخاطر نجح في تحقيق جانب أكبر من المكاسب، ومن هنا تأتي أهمية إكتشاف المصرفين لمخاطر عملهم، ليس لتجنبها بل العمل على إحتوائها بذكاء لتعظيم العائد على الإستثمارات، وهذا من أجل المحافظة على حصتهم السوقية، والإستمرار في المنافسة، وبالتالي أصبحت إدارة المخاطر أحد الإهتمامات الرئيسية للبنوك، لدى سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم إدارة المخاطر المصرفية وكذا المقومات الأساسية والعناصر الرئيسية لإدارة المخاطر بالإضافة إلى خطواتها ومبادئها.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية

لقد تعرض الكثير من المهتمين إلى مفهوم الخطر المصرفي، واختلفت تعاريفهم طبقاً للبيئة التي ينتمون إليها كل باحث، والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه والزاوية التي ينظر منها إلى الظاهرة محل الدراسة.

أولاً: تعريف إدارة المخاطر المصرفية

على الرغم من إختلاف الآراء الزمنية لتحديد تعريف إدارة المخاطر المصرفية فإننا نتطرق لبعض التعاريف فيما يلي:

تعرف إدارة المخاطر المصرفية على أنها: "تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل وسائل وأقل التكاليف، وذلك عن طريق إكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع إختيار أنسب الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب"¹.

كما تعرف أيضاً على أنها: "تحديد والسيطرة الإقتصادية على هذه المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإيرادية للمشروع"².

وعرفها أيضاً بأنها: "عملية تحديد وتقويم المخاطر، وإختيار وإدارة التقنيات للتكيف مع المخاطر التي يمكن التعرض لها"³.

وتعرف أيضاً على أنها "مجموعة الأدوات والتقنيات المطلوبة لتنفيذ إستراتيجيات البنك"⁴.

¹ أسامة غرمي سلام، شقيري نوري موسى: إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 55.

² خالد وهيب الراوي: إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 10.

³ نوال بن عمارة: إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية والحكومية العالمية، جامعة سطيف، 2009، ص: 03.

⁴ منصور منال: إدارة المخاطر الإنتمانية ووظيفة المصارف المركزية القطرية والإقليمية، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية العالمية والإقتصادية الدولية والحكومية العالمية، جامعة سطيف، 2009، ص: 03.

من خلال ما سبق يمكن تعريف إدارة المخاطر المصرفية على أنها: تحديد وتحليل المخاطر التي تهدد عمل المنظمة، للتقليل من الآثار السلبية الناجمة عنها.

ثانياً: أهمية إدارة المخاطر المصرفية

إن قياس المخاطر بغرض مراقبتها والتحكم فيها هو دور أساسي تخدم به إدارات المخاطر الجيدة في البنوك، لذلك فإن أهميتها تتجلى من خلال ما يلي¹:

- المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة، يتم عليها بناء وتحديد خطة وسياسة العمل؛
- تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية؛

- تقدير المخاطر والتحوط ضدها، بما لا يؤثر على ربحية البنك؛
- المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالتسعير؛
- تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية؛

- مساعدة البنك على إحتساب معدل كفاية رأس المال وفقاً للمقترحات الجديدة للجنة بازل والذي يمثل عقبة رئيسية أمام البنوك التي لن تستطيع قياس وإدارة مخاطرها بأسلوب علمي، حيث أن المتطلبات الجديدة للجنة تعتمد على القدرة على قياس ومتابعة التحكم في المعدلات المتوقعة للخسائر.

ثالثاً: أهداف إدارة المخاطر المصرفية

- تهدف إدارة المخاطر بشكل رئيسي إلى ما يلي:
- تعظيم قيمة البنك: تساهم قرارات إدارة المخاطر في تعظيم القيمة السوقية للبنك، فتعظيم القيمة هو الهدف النهائي للمنظمة، وهو معيار لتقييم قراراتها؛
- إستمرارية النمو: عندما يكون النمو هدفاً تنظيمياً هاما تصبح الوقاية من التهديدات التي تواجه النمو أحد أهم أهداف إدارة المخاطر، كما تعتمد إستراتيجية إدارة المخاطر على الإعداد لتسهيل إستمرارية النمو في حالة حدوث خسارة تهدد النمو الاقتصادي في البنك²؛
- إستقرار الأرباح أو المكاسب: تساهم إدارة المخاطر في خفض التباين في الدخل، يمكن أن يساعد في تعظيم الإستقطاعات الضريبية في الخسائر وتقليل الضرائب على الأرباح، بالإضافة إلى تقليل تكلفة التعامل مع المخاطر البحتة إلى أدنى حد ممكن، وضمان كفاية الموارد عقب حدوث الخسائر³.

¹ صلاح حسن: تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2004 ص: 115.

² إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

³ طارق عبد العال حمادة: إدارة المخاطر أفراد، إدارات، شركات، بنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 15.

المطلب الثاني: المسؤوليات الرئيسية والمقومات الأساسية لإدارة المخاطر

تتطلب إدارة المخاطر في البنوك العديد من الوظائف التي يجب القيام بها وأيضا يجب أن تشمل على مقومات أساسية وهذا ما سنتطرق إليه على النحو التالي:

أولاً: المسؤوليات والوظائف الرئيسية لإدارة المخاطر

هناك العديد من المهام التي تتعلق بإدارة المخاطر من أجل ضمان سير الأداء في الإتجاه السليم وفيما يلي سنعرض أهمها¹:

- ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية؛
- القيام بالمراجعة الدورية وتحديث سياسات الائتمان في البنك؛
- تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة المنظمة، وضمان حسن تحديدها وتبويبها وتوجيهها لجهات الاختصاص؛
- مراقبة تطورات مخاطر الائتمان، والتوصية بحدود تركز هذه المخاطر مع الأخذ بالإعتبار إجمالي المخاطر لخدمات معينة؛
- مراقبة إستخدام الحدود والإتجاهات في السوق، ومخاطر السيولة بالحدود المناسبة لأنشطة التداول؛
- مراجعة الخدمات المصرفية المستحدثة على أساس معايير قبول المخاطر؛
- تطبيق النماذج التي تعتمد عليها المنظمة في تحديد المخاطر والإشراف عليها؛
- المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر في المنظمة، وإقتراح التحسينات على الأنظمة المختلفة وعملية تدفق المعلومات؛
- نشر الوعي بالمخاطر بوجه عام على مستوى المنظمة ككل.

ثانياً: المقومات الأساسية لإدارة المخاطر

إن إدارة المخاطر لكل منظمة مالية يجب أن تشمل على العناصر التالية²:

1- رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة العليا:

تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، ويجب على مجلس الإدارة إعتداد أهداف واستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للمنظمة، وطبيعة مخاطرها ودرجة تحملها للمخاطر، ويجب أن يتم تعميم تلك الموافقات على كافة مستويات المنظمة المعنية بتنفيذ سياسات وإدارة المخاطر.

¹ سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

² إبراهيم الكراسنه، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 44، 45.

كذلك على مجلس الإدارة التأكد من وجود هيكل فعال لإدارة المخاطر لممارسة أنشطة البنك، بما في ذلك وجود أنظمة ذات كفاءة لقياس ومراقبة حجم المخاطر والإبلاغ عنها والتحكم فيها. أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجهات الإستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة، كما أن عليها أن تحدد خطوة واضحة للصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها، وكذلك ضرورة التأكد من إستقلال القسم المكلف بإدارة المخاطر عن الأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر وأن يتبع مباشرة مجلس الإدارة أو الإدارة العليا خارج نطاق الإدارة المكلفة بالأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر.

2- كفاية السياسات والحدود:

على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في البنك، كذلك ضرورة العمل على إتباعها إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصرها، بما في ذلك تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها والإبلاغ عنها والتحكم فيها، ولذلك يجب تطبيق السياسات الملائمة وكذا إجراءات وأنظمة ومعلومات وإدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير اللازمة، بما يتناسب مع نطاق ومدى طبيعة أنشطة البنوك.

3- كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات:

إن الرقابة الفعالة لمخاطر البنك يستوجب معرفة وقياسات لكافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير، بالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة وبالوقت المناسب حول أوضاع البنك المالية وغيرها.

4- كفاية أنظمة البنك:

إن هيكل وتركيبية أنظمة الضبط في البنك هي حاسمة بالنسبة إلى ضمان حسن سير أعمال البنك على وجه العموم وعلى إدارة المخاطر على وجه الخصوص. إن الإستمرار في تطبيق أنظمة الرقابة والضبط بما في ذلك تحديد الصلاحيات وفصل الوظائف هي من أهم وظائف البنك، حيث تعتبر مهمة فصل الوظائف الركيزة الأساسية في إدارة المخاطر وفي حالة عدم وجودها، فإن مصير ومستقبل البنك يكون مهدد بالمخاطر مما يتطلب تدخل من قبل السلطات الرقابية.

المطلب الثالث: خطوات ومبادئ إدارة المخاطر المصرفية

هناك العديد من الخطوات أو المراحل التي تمر بها عملية إدارة المخاطر، بالإضافة إلى مجموعة المبادئ نستعرضها فيما يلي:

أولاً: خطوات قياس إدارة المخاطر المصرفية

تمر عملية إدارة المخاطر عبر أربعة خطوات رئيسية تتمثل فيما يلي¹:

1- تحديد المخاطر:

تعتبر الخطوة الأولى في إدارة المخاطر هي تحديدها، حيث أن كل منتج أو خدمة يقدمها البنك تنطوي على مخاطر عدة فمثلاً: في حالة منح قرض فإنه ينجم عنه أربعة مخاطر وهي مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة بالإضافة إلى المخاطر التشغيلية، وعليه فإن تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة من أجل فهم وإدراك المخاطر على مستوى كل عملية أو نشاط من أنشطة المصارف؛

2- قياس المخاطر:

يتم بعد تحديد المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف قياس مستوى هذه المخاطر، بحيث يجب الأخذ بعين الاعتبار عند القياس أن كل نوع من المخاطر له ثلاثة أبعاد وهي حجم الخطر ومدته وإحتمالية حدوثه، ولذلك فإن القياس الصحيح للمخاطر والذي يتم في الوقت المناسب يعتبر أمر بالغ الأهمية في عملية إدارة المخاطر.

3- ضبط/ تخفيض المخاطر:

بعد تحديد المخاطر وقياسها، يتم وضع المعايير المناسبة لضبط هذه المخاطر بمعنى آخر تجنب أو تخفيض الخسائر المحتملة التي يتعرض لها البنك لدى ممارسته أنشطته المختلفة، ويتحقق ذلك من خلال ثلاث طرق أساسية:

- تجنب الدخول في الأسواق أو منتجات معينة؛
- وضع قيود على بعض الأنشطة كسقوف الائتمان والتداول والمتاجرة وتحديد الصلاحيات للمستويات الإدارية المختلفة؛
- إلغاء تأثير المخاطر من خلال أسلوب التأمين وأسلوب الإسناد الخارجي.

4- مراقبة المخاطر:

تعتبر هذه الخطوة جوهرية في إدارة المخاطر كونها تبقى إدارة البنك قادرة على السيطرة على المخاطر التي تواجهها، حيث يجب أن يتوفر نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة وفي نفس الوقت قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك.

¹ سيرين سميح أبو رحمة: السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة "دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية"، رسالة ماجستير، تخصص: إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص، ص: 47، 48.

ثانياً: مبادئ إدارة المخاطر المصرفية

تتمثل أهم مبادئ إدارة المخاطر المصرفية فيما يلي¹:

- 1- تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس إدارة كل بنك إذ يعد المسؤول أمام المساهمين، وهو ما يستوجب فهم المخاطر من خلال:
 - أ- تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر؛
 - ب- التأكد من أنها تدار بأسلوب فعال كفء؛
 - ج- أن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر؛
 - د- أن القرارات المتعلقة بتحميل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.
- 2- أن تكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى لجنة إدارة المخاطر التنفيذيين بالبنك وتتاط بهذه اللجنة مسؤولية تحديد ووضع سياسات إدارة المخاطر استناداً إلى إستراتيجية إدارة المخاطر، والإستراتيجية العامة للبنك التي يضعها مجلس الإدارة مع مراعاة أسلوب الحيلة والحذر وعدم التركيز على نوع واحد من المخاطر.
- 3- على مجلس إدارة البنك إقرار إستراتيجية إدارة المخاطر وتشجيع القائمين على الإدارة في قبول وأخذ المخاطر بعقلانية في إطار هذه السياسات والعمل الجاد والحرص الواجب على تجنب المخاطر التي يصعب عليها تقييمها.
- 4- إنشاء إدارة متخصصة تتولى تطبيق سياسات إدارة المخاطر وتقع على عاتقها المسؤولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة البنك تتم على وفق سياسات والحدود المعتمدة وتكون تلك الإدارة مسؤولة أمام لجنة إدارة المخاطر.
- 5- يتم تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسة التي يواجهها البنك وخاصة مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، ويشترط أن تكون لدى كل منهم الدراية الكافية والخبرة في مجال عمله وفي مجال خدمات ومنتجات البنك ذات العلاقة بالمخاطر المتعلقة بنشاطه.
- 6- ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل بنك وذلك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر، التي يمكن قياسها وبشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها في ربحية البنك وملاءته وبنجاح هذا النظام من حيث المراقبة، فإنه لا بد من إيجاد مجموعة شاملة ومتجانسة من الحدود والسقوف التي تشمل على سبيل المثال حدود ائتمانية واحترافية، تفرض وقف التداول أو المتاجرة لتقليل مقدار الخسائر كما يجب وضع حدود للسيولة العامة للبنك وحدود لسيولة المنتجات والأدوات الإستثمارية كي تعزز تلك المنهجية من نظام القياس والمراقبة.

¹ صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

المبحث الثالث: إدارة المخاطر وفق اتفاقيات بازل

يعتبر موضوع كفاية رأس المال المصرفي واتجاه البنوك إلى تدعيم مراكزها المالية أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك وفي إطار سعي الجهاز المصرفي في معظم دول العالم إلى تطور القدرات التنافسية في مجال المعاملات المالية، بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر التي تتعرض لها البنوك وكأول خطوة في هذا الاتجاه تم تأسيس لجنة بازل للرقابة، ومن خلال هذا المبحث سننتقل إلى الإتفاقيات الثلاثة التي جاءت بها لجنة بازل في مجال إدارة المخاطر المصرفية.

المطلب الأول: إتفاقية بازل الأولى

تعتبر لجنة بازل الأولى من أهم اللجان العالمية التي تركت أثرا كبيرا على الأنظمة المالية الدولية بصفة عامة وعلى الجهاز المصرفي العالمي بصفة خاصة.

أولاً: تعريف إتفاقية بازل الأولى

سنقوم بالتطرق إلى تعريف إتفاقية بازل الأولى وأهدافها في مايلي:

1- تعريف إتفاقية بازل الأولى:

في عام 1974 إتفق محافظوا البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر على إنشاء لجنة تحت إشراف بنك التسويات الدولية (BRI)* تعمل على صياغة معايير دولية تسترشد بها البنوك المركزية في مراقبة أعمال المصارف لتجنب التعثر. أطلق على تلك اللجنة لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية، وسميت لجنة نسبة إلى مكان إنعقادها بمدينة بازل أو لجنة كوك نسبة إلى رئيسها كوك ممثل محافظ بنك إنجلترا آنذاك¹.

2- أهداف إتفاقية بازل الأولى:

تتمثل أهم أهدافها فيما يلي²:

- المساهمة في تقوية إستقرار النظام المصرفي العالمي خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث، والذي كان سببه توسع البنوك العالمية وخاصة الأمريكية في تقديم قروضها لدول العالم الثالث مما أضعف المراكز المالية إلى حد كبير؛
- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة؛

¹ صالح صالح: الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار الهدى للطباعة، الجزائر، 2010، ص: 467.

* مؤسسة مالية دولية مقرها بسويسرا، يتكون مجلس إدارة من محافظي البنوك المركزية للدول العشرة، إضافة إلى إداريين معينين من هذه المجموعة.

² عبد الرحمان حنوف: الحوكمة المؤسسية في المصارف الجزائرية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، رسالة ماجستير، تخصص: إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2012، ص: 114.

تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

ثانياً: الجوانب الأساسية لإتفاقية بازل الأولى

إنطوت إتفاقية بازل الأولى على العديد من الجوانب نذكر أهمها:

1- التركيز على المخاطر الائتمانية:

تهدف إتفاقية بازل الأولى إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذاً بعين الاعتبار المخاطر الائتمانية بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما ولم يشمل معيار كفاية رأس المال كما جاء في إتفاقية سنة 1988 لمواجهة الأخطار الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر الإستثمار في الأوراق المالية.

2- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها:

حيث يتم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول والديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات وذلك لأنه لا يمكن تصور أن يفوق معيار كفاية رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر، ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال¹.

3- معدل كفاية رأس المال:

يحسب المعدل وفقاً للطريقة التالية:²

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس المال المساند}}{\text{عناصر الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها}} < 8\%$$

عناصر الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها

وفيما يلي عرض لمكونات شرائح رأس المال:³

الشريحة الأولى: رأس المال الأساسي

أ- رأس المال المدفوع: حقوق المساهمين الدائمة وتضم الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة الدائمة غير تراكمية الأرباح.

¹ ميساء محي الدين كلاب: دوافع تطبيق دعائم بازل 2 وتحدياتها، رسالة ماجستير، تخصص: إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص: 30.

² ميساء محي الدين كلاب، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

³ محمود تهناني محمد الزعابي: تطور نماذج الاحتساب بكفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل "دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني"، رسالة ماجستير، تخصص: محاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص: 59، 60.

ب- **الإحتياطات المعلنة:** التي تنشأ من الأرباح بعد خصم الضريبة أو الأرباح المحتجزة، الإحتياطات العامة، الإحتياطات القانونية والإختيارية.

ويستثنى من رأس المال الأساسي كل من إحتياطات إعادة التقييم والأسهم الممتازة الغير دائمة أو المتراكمة أو ما يطلق عليها القابلة للإستعادة أو القابلة للتحويل إلى مديونية.

الشريحة الثانية: رأس المال المساند أو الإضافي

أ- **الإحتياطات الغير معلنة:** هي الإحتياطات السرية أو المخبأة التي لا تظهر ضمن الحسابات الختامية عند نشرها على الجمهور، وعلى الرغم من عدم نشر هذه الإحتياطات إلا أنه يتم إحتسابها ضمن رأس المال المساند شريطة أن يكون قد تم تمريرها من خلال حساب الأرباح والخسائر وأن تكون مقبولة من قبل السلطات التي تتولى الرقابة على البنوك.

ب- **إحتياطات إعادة التقييم:** وتكون هذه الإحتياطات نتيجة تقييم الأصول لإبراز قيمتها الجارية بدلا من كلفتها الدفترية وتبرز عادة عند إعادة تقييم العقارات وأدوات الإستثمار التي يمتلكها البنك، ويتم إحتساب هذه الإحتياطات ضمن رأس المال المساند شريطة أن يكون تقييمها معقولا يعكس احتمال تذبذب أسعارها والقدرة على بيعها بالأسعار التي تمت بها، إذا ما دعت الضرورة لذلك وتخضع الفروقات بين القيمة الجارية والكلفة الدفترية إلى خصم قدره 55% للتحوط ضد مخاطر تذبذب الأسعار وخضوعها للضريبة عند الإعلان عنها، أما بخصوص إحتياطات إعادة التقييم للعقارات فقد رفضت لجنة بازل إدراجها ضمن رأس المال المساند.

ج- **المخصصات العامة:** من بين المخصصات العامة هناك الإحتياطات العامة لخسائر القروض تنشأ هذه المخصصات لمواجهة خسائر محتملة في المستقبل وليست ظاهرة الآن على ألا تكون مخصصة لمواجهة ديون محددة بعينها.

د- **الأدوات التي تحمل صفات هجينة بين أدوات الدين وحقوق الملكية:** وهي مجموعة من الأدوات تجمع بين صفات رأس المال والدين مثل الأسهم الممتازة المتراكمة ويشترط أن تكون غير مضمونة ومن الدرجة الثانية ومدفوعة بالكامل وغير قابلة للإسترداد برغبة حامله إلا بموافقة السلطات الرقابية، ويشترط أن تكون متاحة لإمتصاص خسائر البنك بدون إضطراره للتوقف عن العمل، وهي بهذا تختلف عن الدين من الدرجة الثانية.

هـ- **الدين طويل الأجل من الدرجة الثانية:** وهو يشمل أدوات الدين التقليدية غير المضمونة من الدرجة الثانية التي لا تقل عن الحد الأدنى لإستحقاقها عن خمس سنوات والأسهم الممتازة ذات المحدود والقابلة للإستعادة ولا بد هنا من إستهلاكها من خلال خصم متراكم قدره 20 % سنويا من خلال الخمس سنوات الأخيرة وذلك لكي تعكس القيمة المتناقصة لهذه الأدوات مصدر قوة البنك.

4- وضع أوزان ترجيحية:

وضعت لجنة بازل مقياس للمخاطر وصنفت كافة أصول البنوك إلى خمس فئات كالتالي:

الجدول رقم (01): الأوزان الترجيحية

أوزان المخاطرة %	فئة الأصول
0%	مطالبات نقدية وسبائك الذهب على دول منظمة التعاون الإقتصادي.
10%	مطالبات على مؤسسات المحلية بإنشاء الحكومة المركزية وما تضمنه من قروض.
20%	المطالبات على البنوك ومنظمات القطاع العام في دول منظمة التعاون الإقتصادي والمطالبات على البنوك متعددة الجنسيات.
50%	قروض مضمونة بالكامل برهن عقار سكني.
100%	جمع المطالبات الأخرى مثل مطالبات على البنوك خارج منظمة التعاون الإقتصادي.

المصدر: إيهاب ديب مصطفى رضوان: أثر التدقيق على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية 'دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة'، رسالة ماجستير، تخصص: محاسبة والتمويل الإسلامي، غزة، 2012، ص: 34.

تحسب الأصول المرجحة حسب درجة المخاطر في كل مجموعة، فمثلا في فئة مخاطر 0% هي أصول خالية تماما من احتمالات، أما الأصول في فئة مخاطر 100% فهي درجة كبيرة من المخاطر.

المطلب الثاني: إتفاقية بازل الثانية

لقد جاءت إتفاقية بازل الثانية كمتعم ومعدل لإتفاقية بازل الأولى، خاصة بعد ظهور مستجدات جديدة مالية أسفرت في ظهورها مخاطر جديدة، تقتضي تقنيات إحترازية أكثر إتقانا وشمولا.

أولا: أهداف إتفاقية بازل الثانية

تتمثل أهداف لجنة بازل الثانية فيما يلي¹:

1- تشجيع المصارف على إنتهاج ممارسات أفضل وأشمل لإدارة المخاطر وخاصة إدارة مخاطر الإئتمان، وإدخال أساليب متقدمة لقياس المخاطر، وخاصة تطبيق أنظمة التصنيف الداخلي للمخاطر وأن هذا يعتبر من أهم منافع الإطار المعدل، ويمكن تحقيق ذلك من خلال مقترحاتها بمفهوم ومنطق الأركان الثلاثة أي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال والمراجعة الإشرافية وإنضباط السوق كمدخل يستند إليه الإطار المعدل؛

¹ ميرفت على أبو كمال، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

- 2- تطبيق الإطار الجديد الذي يساهم في المحافظة على مستويات كفاية رأس المال تتلاءم مع المخاطر المحتملة وتغير الأعمال المصرفية؛
- 3- تحسين الشفافية والإفصاح عن المخاطر؛
- 4- تعزيز الأمان والسلامة للنظام المالي بوجود نظام مصرفي قائم على بنوك ذات رؤوس أموال متينة وقادرة على إدارة المخاطر المصرفية وفق مبادئ سليمة؛
- 5- تحسين المنافسة في الصناعة المصرفية.

ثانيا: الدعام الأساسية لإتفاقية بازل الثانية

تعتمد إتفاقية بازل لتحقيق الأهداف المرجوة في إطارها الجديد على ثلاث دعائم يمكن إبرازها كما يلي¹:

1- الركيزة الأولى: الحد الأدنى من كفاية رأس المال

تغطي هذه الدعامة كل من مخاطر السوق ومخاطر الائتمان بالإضافة إلى مخاطر التشغيل مع تطبيق مناهج وأساليب متنوعة لتقدير أوزان المخاطر، كما أنها تغطي ملامح هامة جديدة لم يسبق تغطيتها في إتفاقية بازل الأولى، ولقد أبقت بازل الثانية على الحد الأدنى لكفاية رأس المال 8% وعلى هذا الأساس يحسب معدل كفاية رأس المال كما يلي²:

رأس المال الأساسي + رأس المال التكميلي + القروض المساندة

نسبة بازل الثانية = $\frac{\text{الأصول المرجحة لمخاطر الائتمان}}{\text{متطلبات رأس مال مخاطر السوق} * 12.5 + \text{متطلبات رأس مال مخاطر التشغيل} * 12.5}$ ≤ 8%

الأصول المرجحة لمخاطر الائتمان

+

متطلبات رأس مال مخاطر السوق * 12.5

+

متطلبات رأس مال مخاطر التشغيل * 12.5

أ-مخاطر الائتمان: لقد أدخلت إتفاقية بازل الثانية ثلاث أساليب لقياس مخاطر الائتمان وهي³:

¹ أيمن زيد: إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل "دراسة ميدانية على بعض المصارف الجزائرية القرض الشعبي الجزائري والمجموعة العربية المصرفية الجزائر"، رسالة ماجستير، تخصص: بنك وتأمين، جامعة المسيلة، 2013، ص، ص: 73، 74.

² Francois desmicht: *Pratique de l'activité bancaire*, 2ème édition, dunad, paris, 2007, p263.

³ أيمن زيد، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 73، 74.

- الأسلوب النمطي: يعتمد التصنيفات الائتمانية، وقد قسمت لجنة بازل هذه التصنيفات إلى ستة فئات وأعطت لكل فئة وزن مخاطر وفق فئة التصنيف لكل بنك من البنوك والمنظمات والدول، وقد تضمن هذا الأسلوب تحديد درجات التعرض لمخاطر قروض التجزئة والقروض العقارية؛
- أساليب التقييم الداخلي: ويتم إستخدامها بمعرفة البنك نفسه بشرط إقرار الأسلوب من السلطة الرقابية وينقسم هذا الأسلوب إلى قسمين هما:
 - الطريقة الأساسية FIRB: تسمح للبنوك بتقدير إحتمال التخلف عند السداد والتي تشكل أسس تحديد متطلبات الحد الأدنى لرأس المال.
 - الطريقة المتقدمة AIRB: تسمح للبنك الذي يتوفر له نظام داخلي متطور لتقييم المخاطر بتقديم المدخلات الأخرى الضرورية؛
- النظر مستقبلا في دراسة إمكانية الإعتماد على ما تقوم به البنوك لتقديم حجم المخاطر الائتمانية وخسائر القروض ورأس المال المطلوب.
- ب- **المخاطر السوقية:** هي مخاطر تعرض البنوك لخسائر ناتجة عن تقلبات أسعار الصرف ومعدلات الفائدة وأسعار الأوراق المالية وعوامل السوق الأخرى، ولقد وضعت لجنة بازل الثانية ثلاث محاور أساسية لمخاطر السوق وهي:
 - مخاطر ناتجة عن تقلبات أسعار الصرف؛
 - مخاطر سعر الفائدة؛
 - مخاطر ناتجة عن تقلبات الأسعار¹.
- ج- **المخاطر التشغيلية:** تضمنت ثمانية مبادئ أساسية لإدارة ومراقبة هذا النوع من المخاطر وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي²:
 - دور مجلس الإدارة من حيث الإلمام العام والمصادقة على المراجعات الدورية للإطار الخاص بإدارة مخاطر التشغيل، الذي من المفروض أن يتضمن تعريف عاما على نطاق البنك لهذه المخاطر وتحديد مستويات محددة المسؤولية والفصل بين الواجبات؛
 - مطالبة الجهات الرقابية البنوك بتوفير إطار فعال لإدارة المخاطر التشغيلية يتناسق مع حجم ودرجة تعقد المخاطر التي يواجهها البنك؛
 - تأكد مجلس الإدارة عبر لجنة التدقيق من خضوع إطار إدارة مخاطر التشغيل لتدقيق فعال يقوم به موظفين مؤهلين ومستقلين ليس لديهم علاقة عمل بإدارة المخاطر لتحقيق من الإجراءات التشغيلية في كل وحدات البنك؛

¹ نبيل حشاد: إدارة المخاطر المصرفية وأنواعها وارتباطها بالحوكمة وإدارتها، مجلة إتحاد المصارف، العدد 29، بيروت، 2005، ص: 08.

² أحمد شعبان علي: إنعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 637، 638.

- مسؤولية الإدارة العليا في ترجمة إطار إدارة المخاطر التشغيلية الذي يضعه مجلس إدارة البنك إلى سياسات وإجراءات يمكن تطبيقها على جميع وحدات البنك، بحيث يتم إبلاغ كافة الموظفين على كافة المستويات بها، وأن تتأكد من قيام البنك بأعماله بواسطة موظفين تتوفر فيهم الخبرة الضرورية مع ملائمة سياسة مكافأتهم مع تحملهم للمخاطر، وأولئك المسؤولين عن إدارة المخاطر التشغيلية على اتصال دائم بالمسؤولين عن إدارة المخاطر الائتمانية والسوقية وغيرها، فضلا عن توفير الموارد للإدارة مخاطر التشغيل والإهتمام بالتوثيق في إجراء المعاملات؛

- متابعة البنك للمستوى المقدر للمخاطر التشغيلية وإحتمال التعرض للخسائر وتحديد المؤشرات الرئيسية للمخاطر، ويمكن أن تشمل عدد العمليات الفاشلة، معدلات حضور الموظفين ووتيرة وحجم الأخطاء وحوادث الإهمال، مع تلقي مجلس الإدارة والإدارة العليا تقارير منتظمة من كل وحدات العمل وإدارة التدقيق؛

- يجب أن يكون للبنك خطط للطوارئ لمواصلة العمل والتقليل من الخسائر في حالة مواجهة أي توقف عن العمل خاص بالقدرة على إسترجاع لسجلات إلكترونية والقيام بمراجعة هذه الخطط وإخضاعها لإختبارات دورية لضمان قدرة البنك على تنفيذها؛

- قيام الجهات الرقابية بإجراء تقييما دوريا لسياسات البنوك وإجراءاتها وممارستها فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية من خلال مواجهة أساليبها في تقييم كفاية رأس المال المقابل لهذا النوع من المخاطر؛ - يتعين على البنوك الإلتزام بالإفصاح العام حتى يتمكن المتعاملون في السوق من تقييم منهجها في إدارة مخاطر التشغيل على أن يتناسب حجم ومدى تعقد عمليات البنك، وحاجة السوق إلى توفر مثل هذه المعلومات.

2- الركيزة الثانية: مراقبة إشرافية عالية المستوى

أكدت لجنة بازل الثانية على أن الإشراف على البنوك ليس مجرد الإلتزام بعدة معدلات كمية بسيطة، والقيام بالتقديرات النوعية حول كفاءة وإدارة وقوة أنظمتها ورقابته، وسلامة إستراتيجية العملية وعوائده المحتملة، فوجود معدل مقرر رسميا للحد الأدنى لرأس المال قد يعطي شعور بالأمان¹.

وفقا لعملية المراقبة الإحترازية فإن هناك أربع مبادئ يلتزم توفرها نذكرها فيما يلي²:

- يجب أن تكون لدى البنك الوسائل اللازمة لتقييم الكفاية الكلية من أموالها الخاصة بدلالة الشكل العام للمخاطر، والإستراتيجية الهادفة للحفاظ على المستوى الكافي كحد أدنى؛ - يجب أن تتخذ السلطة الرقابية الإجراءات اللازمة لمعالجة القصور الملاحظ في إلتزام البنك بنسب الأموال الخاصة الرقابية ومتطلباتها على ضوء عملية التقييم لأداء البنك إتجاه المخاطر؛

¹ قاسمي آسيا، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

² قاسمي آسيا، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

- يجب على سلطة الرقابة تشجيع تطلع البنوك إلى مستويات أعلى من الأموال الخاصة الرقابية (الحد الأدنى بنسبة 8%)؛
- تتدخل سلطة الرقابة لتجنب هبوط الأموال الخاصة عن المستويات الدنيا، كما تطالب هنا البنك بإتخاذ العمل العلاجي الضروري وإعادته إلى حالته السابقة أو المحافظة على المستوى الحالي على الأقل.

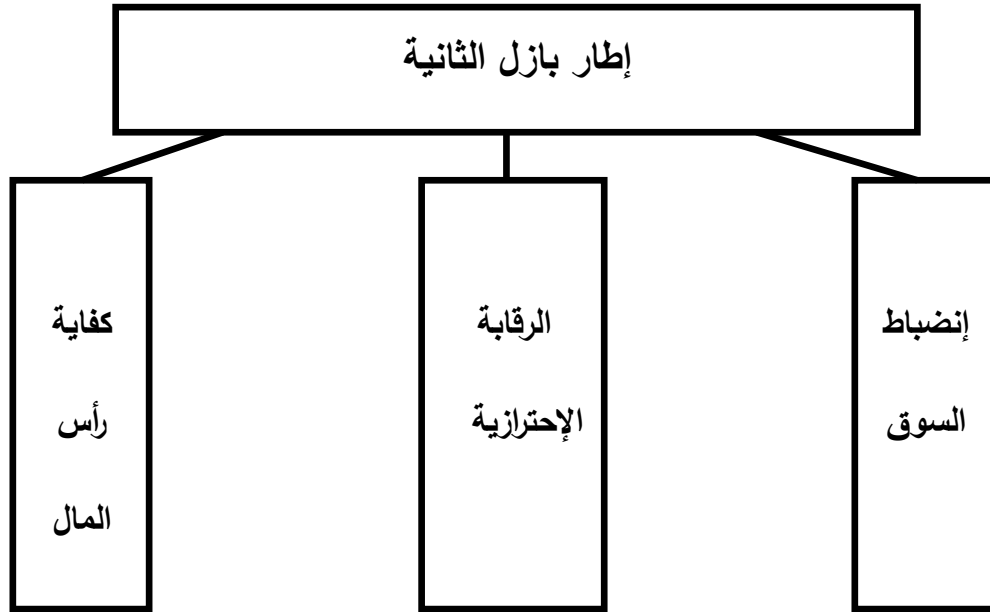
3- الركيزة الثالثة: إنضباط السوق

- إن إنضباط السوق يعمل على تشجيع سلامة المعلومات للمشاركين في سوق تساهم في إمكانية تقييمهم لمدى كفاية رأس مال البنك، كما تقترح مزيدا من الإفصاح عن هيكل رأس مال البنوك ونوعية مخاطره وحجمها وسياسته المحاسبية المتبعة لتقييم أصوله وإلزاماته، وتكوين إستراتيجيات للتعامل مع المخاطر ونظام البنك الداخلي لتقدير حجم رأس المال المتطلب وهناك إفصاح أساسي وإفصاح مكمل لجعل إنضباط السوق أكثر فعالية ويشمل الإفصاح أربعة نواحي رئيسية وهي نظام التطبيق، تكوين رأس المال، عمليات تقييم وإدارة المخاطر، كفاية رأس المال¹.
- ويمكن إنجاز أهم المقترحات الجديدة التي إعتمايتها اللجنة في هذا الخصوص ما يلي²:
- تعظيم دور الرقابة الداخلية والخارجية والتقييم من خلال عمل نظام مناسب يضمن كفاية رأس المال داخليا مع توفير الإحتياطات المالية والمستقبلية في ضوء حجم المخاطر وخطة العمل؛
- إمكانية رفع أوزان مخاطرة القروض المنخفضة الجودة من 100% إلى 150%؛
- ضرورة تدعيم رؤوس أموال البنوك في حالة تقديمها القروض مسندة إلا إذا تم تجنب تلك المخاطر ببنقلها إلى خارج عمليات البنك؛
- إمكانية تخفيض أوزان المخاطرة المتعلقة بالقروض طبقا لما يتمتع به من ضمانات وكفالات.

¹ أيمن زيد، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

² أيمن زيد، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

الشكل رقم (02): الدعائم الثلاثة لبازل الثانية



المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثالث: إتفاقية بازل الثالثة

لقد حققت بازل الثانية خلال العقدين الماضيين نموا وتوسعا بمعدلات أعلى بكثير من النمو في القطاع الحقيقي، لكن تبقى بازل الثانية لا تخلو من العيوب، لدى أعلنت مجموعة محافظي البنوك المركزية على لجنة بازل الثالثة.

أولاً: سلبيات بازل الثانية

تتمثل أهم سلبيات إتفاقية بازل الثانية فيما يلي¹:

- ارتفاع تكلفة الوحدة الواحدة من الخدمات المصرفية نتيجة ارتفاع تكلفة الحصول على مصادر التمويل؛

- يستند تحديد أوزان المخاطرة وفق المنهج المعياري على تصنيف الإئتماني للمدينين الذي تحدده وكالات تصنيف متخصصة في هذا المجال، والتي تشير في الدول المتقدمة خلافا للوضع في الدول النامية التي لم تخضع للتقييم من قبل هذه الوكالات إلى 100% بغض النظر عن مدى وجود الإلتزام عن عدمه؛

¹ شيلي وسام: مقررات لجنة بازل 2 ومتطلبات تطبيقها في البنوك التجارية "دراسة تجرية لبنان"، رسالة ماجستير، تخصص: علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010، ص، ص: 120، 121.

- مازالت هناك مخاوف من أن يؤدي ارتفاع التكلفة المرتبة عن زيادة رأس المال إلى ضعف الموقف التنافسي للبنوك في مواجهة المؤسسات المالية الأخرى التي تقدم الخدمات البنكية نفسها ولا تخضع للمعايير الذاتية؛
- يمكن أن تؤدي مقررات لجنة بازل إلى تعزيز التقلبات الاقتصادية؛
- يتضمن الإطار المقترح بأن يتوفر لدى البنك نظام لتقدير مدى كفاية رأس ماله بالنسبة لكل نشاط يرتبط به، ويتطلب ذلك توفر تقنيات حديثة غير متوفرة لدى معظم البنوك في الدول النامية؛
- إعتدت لجنة بازل بعض الضمانات في تخفيض مخاطر الائتمان بينما أهملت أشكال أخرى منها كالضمانات العقارية غير البنكية وتلك غير المبنية والبضائع القابلة للتداول والمتاجرة وإن كانت هذه الأنواع من الضمانات هامة في العديد من دول العالم، إلا أنه في ظل غياب الأسواق المالية المتطورة وأدوات حماية متقدمة كالمشتقات تبقى أنواع الضمانات المشار إليها ضرورة بالنسبة للدول النامية.

ثانيا: محاور إتفاقية بازل الثالثة

- تتكون إتفاقية بازل الثالثة من خمس محاور هامة نذكرها فيم يلي¹:
- ينص محور المشروع للإتفاقية الجديدة على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأس مالية البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصر على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضاف إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ إستحقاق، أي الأدوات القادرة على إستيعاب الخسائر فور حدوثها، أما رأس المال المساند فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع، أو قبل أية مطلوبات للغير على البنك وأسقطت بازل الثالثة كل من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملا بالإتفاقيات السابقة؛
- تشدد مقترحات لجنة بازل في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقرضة المقابلة والناشئة عن العمليات في تمويل سندات الدين وعمليات من خلال فرض متطلبات رأس المال إضافة للمخاطر المذكورة وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن عدم إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء متقلبات أسعارها في السوق؛
- تدخل لجنة بازل في المحور الثالث نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي وهي تهدف لوضع الحد الأقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي وهي نسبة بسيطة، كما أن المخاطر وهي ضمانات

¹ صالح مفتاح ، فاطمة رحالة: تأثير مقررات لجنة بازل الثالثة على النظام المصرفي الإسلامي، مداخلة ضمن المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، تركيا، 9 - 10 ديسمبر 2013، ص: 13، 14.

إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية؛

- يهدف المحور الرابع إلى عدم إتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والإزدهار وتتمتع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني؛

- يعود المحور الخامس لمسألة السيولة والتي تبينت أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة وتقتراح اعتماد معياريين يتمثلان فيما يلي:

- معيار السيولة على المدى القصير: التي تم وضعه في أول جانفي 2005 حيث من المفروض أن تشجع المقاومة الفورية للبنوك الحالية محتملة من قلة أو إنعدام السيولة، فعلى البنوك إمتلاك إحتياطي من الأصول السائلة ذات النوعية الجيدة القابلة للتحويل الفوري كافية لتلبية التدفقات النقدية في حال وجود توترات حادة على المدى القصير؛

- معيار السيولة على المدى الطويل: التي طبقت ابتداء من أول جانفي 2008 كما أن هذه النسبة تعمل على تصحيح الإختلالات والتمويل ويشجع البنوك على إستخدام مصادر مستقرة لتمويل أنشطتها.

الخلاصة:

- من خلال ما ارتأيناه في هذا الفصل يمكن القول أن البنوك تكون عالية المخاطر عندما تعاني من إيرادات شديدة التقلب والتعرض الدائم للتغيرات في النشاط الاقتصادي أو أسعار الفائدة أو التغيرات السريعة في الأسعار وقد خالصنا من خلال هذا الفصل إلى النتائج التالية:
- إن نجاح البنوك التقليدية في القيام بواجباتها بكفاية وبما يتناسب مع الإحتياجات الاقتصادية للمجتمع الذي توجد فيه، يعتمد بالدرجة الأولى على قدرتها الإدارية وكفاية هذه الإدارات في تفادي المخاطر؛
 - إستخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي ويتم ذلك بالإدارة الجيدة للموجودات والإلتزامات بما في ذلك الترتيبات التي تقع خارج الميزانية؛
 - بسبب إنهيارات بعض البنوك لذلك تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية من أجل وضع مبادئ ومعايير مناسبة للرقابة على البنوك؛
 - إنتهاج ممارسات أفضل وأشمل لإدارة المخاطر من قبل لجنة بازل الثانية وخاصة مخاطر الائتمان، وذلك بالإعتماد على ثلاث دعائم هي:
 - الحد الأدنى من كفاية رأس المال، الرقابة الاحترازية وإنضباط السوق.

الفصل الثاني
أثر الرقابة الداخلية في عملية
إدارة المخاطر المصرفية

تمهيد:

ألقت التغيرات الكبيرة والمتلاحقة التي حدثت في بيئة الأعمال في السنوات الأخيرة بظلالها على طبيعة الوحدات الاقتصادية على اختلاف أشكالها، حيث كبر حجمها واتسع نطاق أعمالها وتعددت عملياتها، الأمر الذي فرض تحديا كبيرا على الإدارات العليا لهذه الوحدات، وبات من الضروري دعم الهيكل الرقابي لهذه الوحدات.

قد شكلت الرقابة الداخلية أحد المحاور الرئيسية لدعم الهيكل الرقابي للمنشآت الحديثة ومساعدة الإدارة العليا في تحقيق أهدافها، وذلك بما تتضمنه من إرساء نظم وسياسات وإجراءات تعمل على ضبط الأعمال ومنع وقوع الأخطاء والانحرافات، أو اكتشافها فورا والمساعدة في سرعة اتخاذ القرارات لمعالجتها، والتوائم مع المتغيرات والمستجدات أولا بأول، ومن هنا فقد حظيت الرقابة الداخلية باهتمام متزايد من قبل الإدارات العليا للمنشآت والباحثين والمعاهد العلمية المتخصصة وهو ما وجد صداه في تطور مفاهيمها وإرساء قواعد علمية.

سنحاول في هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على المفاهيم الأساسية للرقابة الداخلية، وتوضيح أنواع وتقسيمات الرقابة الداخلية. ومن هنا فقد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول الرقابة الداخلية.

المبحث الثاني: العناصر المؤثرة في نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الثالث: الرقابة الداخلية لإدارة بعض المخاطر المصرفية في ضوء مقررات بازل.

المبحث الأول: عموميات حول الرقابة الداخلية

تطور مفهوم الرقابة الداخلية تطوراً كبيراً نتيجة لتطور حجم المشروعات الاقتصادية وزيادة الاهتمام بها، وذلك لضمان تحقيق الأهداف العامة للمنشأة، وتعتبر الرقابة الداخلية بمثابة وظيفة مستمرة وعملية ذاتية ينبغي القيام بها في كافة مجالات النشاط الإنساني، وحتى يمكن تفهم طبيعة نظام الرقابة الداخلية الفعال لابد من أن نقوم بتوضيح في هذا المبحث المفاهيم الأساسية لهذا النظام، وكذا أهدافه وأنواع نظام الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى مجموعة المكونات الأساسية المراد تحقيقها.

المطلب الأول: المفاهيم الأساسية للرقابة الداخلية

يلعب نظام الرقابة الداخلية دوراً بالغ الأهمية في أي منظمة، لذا سنقوم من خلال هذا المطلب بإعطاء فكرة عن الرقابة الداخلية من خلال التطرق إلى مراحل وتعريف الرقابة الداخلية.

أولاً: مراحل تطور الرقابة الداخلية

قد إقترن التطور في المجال الاقتصادي بتطور مناظر له في مجال الرقابة الداخلية حيث مرت بالمرحل التالية¹:

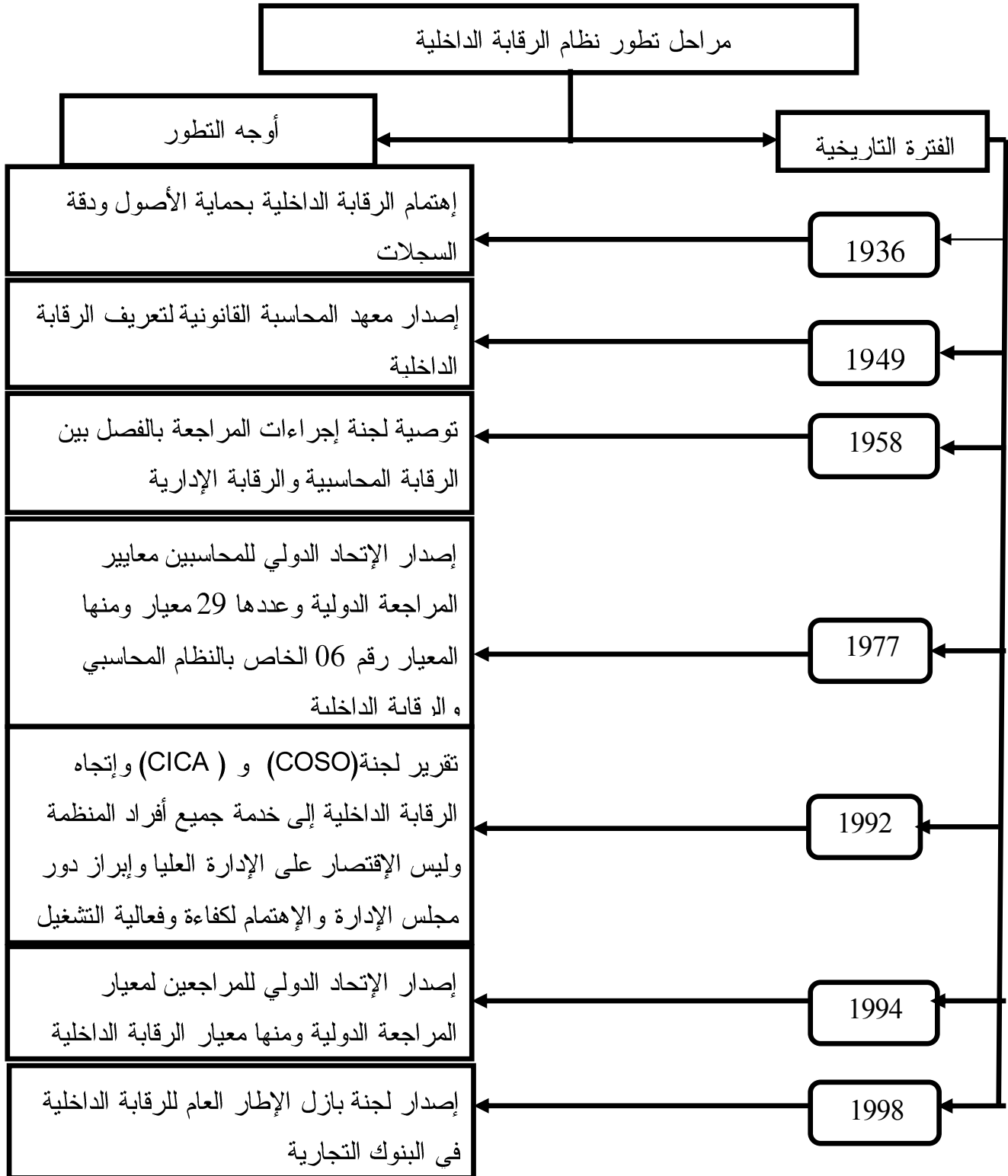
1- المرحلة التقليدية؛

2- المرحلة الحديثة.

ويوضح الشكل التالي مراحل تطور نظام الرقابة الداخلية وأهم ملامح كل مرحلة فيما يلي:

¹ محمد سمير أحمد: الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص: 18.

الشكل رقم (03): مراحل تطور نظام الرقابة الداخلية وأهم ملامح كل مرحلة



المصدر: محمد سمير أحمد: الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص: 19.

تعرف الرقابة الداخلية على أنها: "الخطة التنظيمية والوسائل والإجراءات الموضوعية من قبل المنظمة للمساعدة في تحقيق أهداف الإدارة والتأكد من سلامة وكفاءة تنفيذ أعمال المنظمة وتطبيق سياسات الإدارة والمحافظة على الأصول والممتلكات من الغش والضياع ومنع الأخطاء وإكتشافها إن وجدت وكذلك التأكد من صحة وإكتمال السجلات المحاسبية وإعداد البيانات المالية السليمة في الوقت المحدد لها"¹.

كما عرفت على أنها: "عملية تتضمن وضع نظام دقيق للمعلومات يتيح التأكد بشكل دائم أن العمليات تتم حسب الخطة الموضوعية"².

كما عرفت لجنة طرق المراجعة المنبثقة من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على أنها: "تشمل الرقابة الداخلية الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المنظمة بهدف حماية أصولها، وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الإعتماد عليها وزيادة الكفاءة والإنتاجية وتشجيع العاملين للتمسك بالسياسات الإدارية الموضوعية"³.

وقد عرفت لجنة بازل الرقابة الداخلية بأنها: "عملية تتأثر بتدعيم الإدارة العليا ومجلس الإدارة والأفراد في جميع المستويات الوظيفية، وهي ليست مجرد مجموعة من الإجراءات أو السياسات التي تؤدي في وقت محدد، بل هي عملية مستمرة في جميع المستويات الوظيفية داخل المنظمة، ويعد مجلس الإدارة والإدارة العليا مسؤولين عن إنشاء الثقافة المناسبة لتنفيذ الرقابة الداخلية والمراقبة المستمرة لتقييم مدى كفاءتها، كما يجب أيضا مشاركة جميع الأفراد في عملية الرقابة"⁴.

ويتضح مما سبق أن الرقابة الداخلية تعمل على وضع خطط تنظيمية وإستخدام كل الطرق والإجراءات التي تهدف إلى التحكم في المنظمة من خلال حماية أصولها، لضمان صحة ودقة البيانات المحاسبية، من أجل زيادة درجة الإعتماد عليها، وتشمل النظام المحاسبي والنظام الإداري والوظائف المرتبطة به وبذلك أصبحت الرقابة الداخلية بمثابة الوسيلة الفعالة التي تمكن من توفير المعلومات الملائمة.

¹ عبد الله عقل غنيمات، وليد زكريا صيام: العوامل المؤثرة في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات الأردنية، مجلة إدارة الأعمال، العدد 4، الأردن، 2011، ص: 621.

² محمد توفيق ماضي: إدارى وجدولة المشاريع، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 287.

³ خالد أمين عبد الله: علم تدقيق الحسابات "الناحية النظرية"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص: 228.

⁴ محمد سمير أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

المطلب الثاني: أنواع وأهداف الرقابة الداخلية

تسعى الرقابة الداخلية بأنواعها إلى تحقيق أهداف متعددة وبالتالي سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من أنواعها وكذا أهدافها.

أولاً: أنواع الرقابة الداخلية

تنقسم الرقابة الداخلية إلى ثلاث أنواع تتمثل فيما يلي:

1- الرقابة المحاسبية:

هي رقابة مانعة في طبيعتها، حيث أنها مجموعة إجراءات ومقاييس الرقابة والأمن التي يمكن أن تحول دون حدوث الأخطاء في البيانات وفي الإجراءات المحاسبية واللوائح. لقد عرفت لجنة معايير التدقيق الرقابة الداخلية المحاسبية بأنها: "الخطوة التنظيمية وما يرتبط بها من إجراءات وأساليب يهدف إلى حماية الأصول والتأكد من دقة البيانات المحاسبية المستخدمة في السجلات المحاسبية". فالرقابة المحاسبية تشمل على تخطيط التنظيم الإداري وجميع وسائل ومقاييس التنسيق والإجراءات، والتي تهدف إلى إختبار البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات ودرجة الإعتماد عليها، ومن وسائل هذا النوع نجد نظام القيد المزدوج، إتباع نظام المصادقات، إعتماد قيود التسوية، إتباع نظام التدقيق الداخلي¹، لذلك يتم تصميم نظام الرقابة المحاسبية لتوفير التأكد من ما يلي²:

- تنفيذ العمليات عن طريق تصريح عام من الإدارة؛
- أن تسجل العمليات كما يجب وذلك لتسهيل إعداد القوائم المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وكذلك لتسهيل المساءلة المحاسبية عند الأصول؛
- أن لا يسمح بحيازة الأصول إلا بتصريح من الإدارة؛
- أن تتم عملية مطابقة الأصول الموجودة مع سجلات هذه الأصول خلال فترات مالية محدودة ويجب إتخاذ الإجراءات اللازمة عند عدم المطابقة.

2- الرقابة الإدارية:

تتضمن السياسات والخطط التنظيمية والسجلات والتي تكون متعلقة بإتخاذ القرارات وبتنفيذ العمليات المالية، وتهدف هذه الأساليب إلى زيادة الكفاءة التشغيلية وتنمية روح الالتزام بتطبيق السياسات والتعليمات والإجراءات الإدارية بالمنظمة، وقد عرفت لجنة معايير التدقيق الرقابة الإدارية

¹ غسان فلاح المطارنة: تدقيق الحسابات المعاصرة "الناحية النظرية"، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص، ص: 207، 208.

² غسان فلاح المطارنة، المرجع السابق، ص: 208.

بأنها: "خطة التنظيم وما يرتبط بها من إجراءات وأساليب تختص بالعمليات القرارية، والتي تقود الإدارة إلى فرض سلطتها وتحكمها في هذه العمليات".
فالرقابة الإدارية ترتبط بأقسام التشغيل وليس بقسم الحسابات أو القسم المالي في المنظمة والسبب في ذلك أن هذه الأقسام غير مرتبطة مباشرة بالقسم المالي بمعنى غير خاضعة لمسؤولية المدير المالي، مما يعني عدم قيام مدقق الحسابات الخارجي بتقييمها¹.

3- الضبط الداخلي:

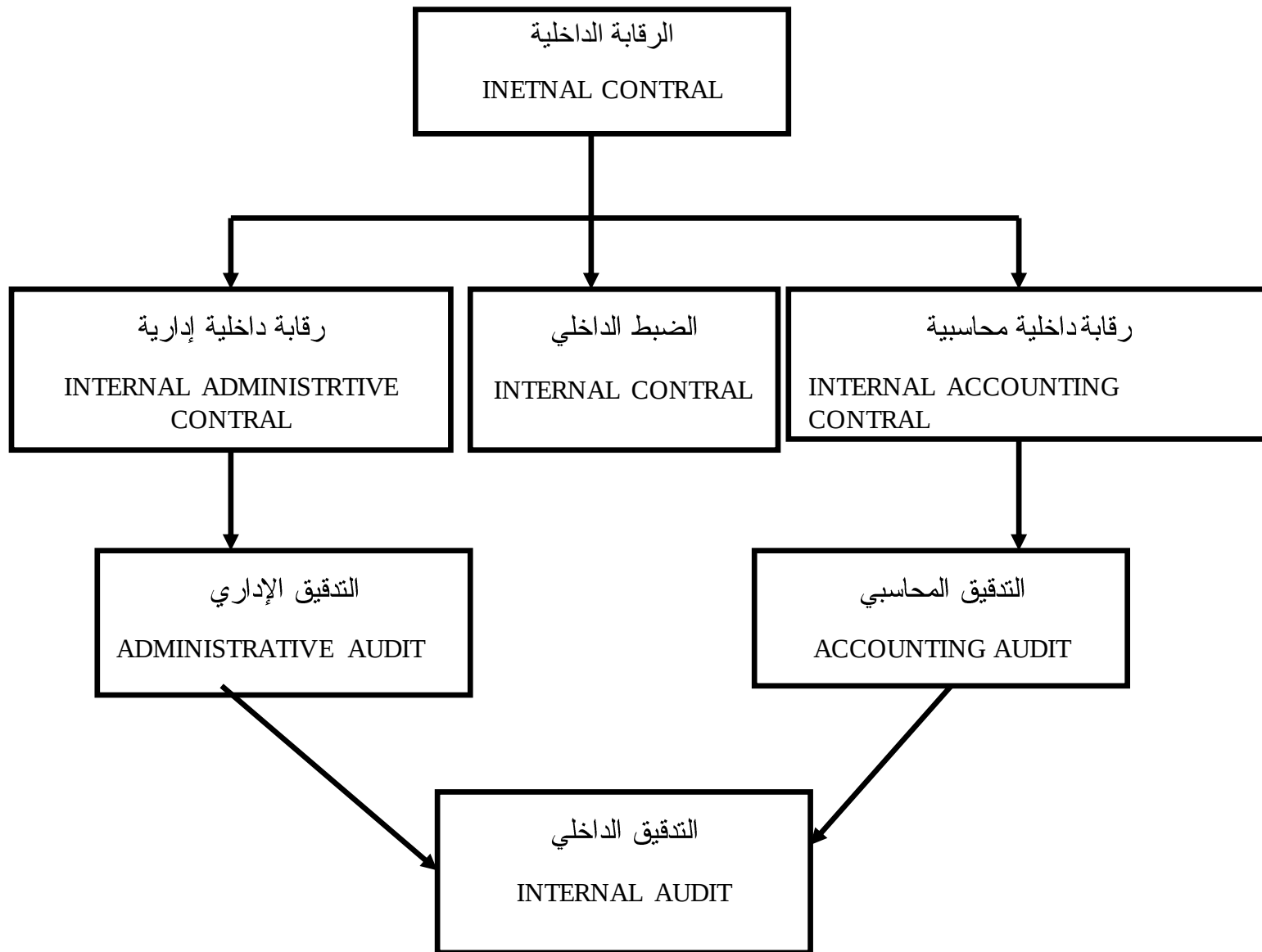
يشمل الخطة التنظيمية في المشروع وما يرتبط بها من وسائل ومقاييس تستخدم للحفاظ على الموجودات من الإختلاس والضياع والتزوير، ويعتمد في سبيل تحقيق ذلك على المراقبة الذاتية للعمل على تقسيمه، حيث يقدم كل موظف إلى الرقابة من قبل موظف آخر، يشاركه في تنفيذ العملية، وكذلك يعتمد على تحديد المسؤوليات والاختصاصات لكل موظف².

والشكل التالي يوضح أنواع الرقابة الداخلية:

¹ غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 208.

² سعود كايد: تدقيق الحسابات، بدون دار نشر، بدون بلد نشر، بدون سنة، ص: 156.

الشكل رقم (04): أنواع الرقابة الداخلية



المصدر: سعود كايد: تدقيق الحسابات، بدون دار نشر، بدون بلد نشر، بدون سنة، ص: 152

ثانياً: أهداف الرقابة الداخلية

تكمّن أهداف الرقابة الداخلية في النقاط التالية:

- تنظيم المشروع وتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات؛
- حماية أصول مشروع من الاختلاس؛
- تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية؛
- تقييم المستويات في الأقسام المختلفة في المنظمة¹؛
- تأكيد دقة البيانات المحاسبية، حيث يمكن الإعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية؛

• توفير معين من الكفاية الإنتاجية؛

- تحقيق المطابقة الدورية بين الموجودات المسجلة في الدفاتر وبين تلك التي تم وجودها؛
- تسجيل كافة العمليات بالسرعة المناسبة وبالقيم الصحيحة في الحسابات المناسبة وفي الفترة المحاسبية التي تمت فيها هذه العمليات، حيث يسهل إعداد المعلومات المالية ضمن إطار سياسات محاسبية متعارف عليها، وبطريقة تسمح بتحديد المسؤولية المحاسبية للموجودات².

المطلب الثالث: مكونات نظام الرقابة الداخلية

هو كافة السياسات والإجراءات والضوابط التي تتبناها إدارة المنظمة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها في ضمان إدارة منظمة وكفاءة العمل والمتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع الغش والخطأ ودقة إكمال السجلات المحاسبية، وتهيئة معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب، ويتطلب تصميم وتنفيذ أي نظام للرقابة الداخلية مراعاة خمس مكونات أساسية لا بد من الاهتمام بها لضمان تحقيق الأهداف الرقابية وتتمثل هذه المكونات فيما يلي³:

1- بيئة الرقابة:

تعتبر البيئة الرقابية الأرضية التي تقوم عليها المكونات الأخرى وأساس تحقيق نظام رقابي فعال وهي تتكون من:

أ- عوامل لها صلة مباشرة بالإدارة: تتمثل في مدى نزاهة العاملين بالمستويات الإدارية المختلفة، والقيم الأخلاقية السائدة لدى العاملين والإدارة والمعايير السلوكية المطبقة وكيفية إستخدامها في الواقع العلمي لتشجيع الأداء الأخلاقي؛

¹ مصطفى صلاح سلامة: مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2011، ص: 120.

² أحمد سوليم عطا الله: الرقابة الداخلية والتدقيق في بنية تكنولوجيا المعلومات، دار الراجعية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 47.

³ فتحى رز السوافيري وآخرون: الإتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002، ص: 19.

ب- عوامل لها صلة بتنظيم المنظمة لنفسها: وتتمثل في الهيكل التنظيمي الكفاء ومدى تحديد السلطات والمسؤوليات وسياسات الأفراد وممارستهم المختلفة، ومدى الإلتزام بسياسات المنظمة.

2- تقييم المخاطر:

تفسح أنظمة الرقابة الداخلية المجال لتقييم المخاطر التي تواجهها المنظمة سواء من المؤشرات الداخلية أو المؤشرات الخارجية، كما يعتبر وضع أهداف ثابتة وواضحة للشركة شرطاً أساسياً لتقييم المخاطر، لذلك فإن تقييمها عبارة عن تحديد وتحليل المخاطر ذات العلاقة المرتبطة بتحقيق الأهداف المحددة في خطط الأداء طويلة الأجل ولحظة تحديد المخاطر فإنه من الضروري تحليلها للتعرف على أثرها الممكن وذلك من حيث أهميتها وتقدير احتمال حدوثها وكيفية إدارتها والخطوات الواجب القيام بها.

3- أنشطة الرقابة:

هي السياسات والإجراءات التي تساعد الإدارة للإطمئنان على تنفيذ التعليمات والتوجيهات، وهذه الأنشطة ضرورية لتحقيق الرقابة ويتم إتخاذها لمواجهة وتخفيض أي خطر يعوق تحقيق أهداف المنظمة، وتشمل أنشطة الرقابة ما يلي:

- مراجعة الأداء: النظام المحاسبي القوي يجب أن يحتوي على نظام رقابة مستقل لفحص ومراجعة أداء الأفراد والعمليات؛
- الرقابة المادية والطبيعية: هي وسائل الرقابة التي تتضمن توفير الحماية الكافية للأصول مثل وسائل الأمان والإحتفاظ بنسخة إضافية من ملفات الكمبيوتر؛
- الفصل بين الوظائف: الفصل بين سلطة تنفيذ وتسجيل العملية والإحتفاظ بالأصول وإستقلال أداء كل من هذه الوظائف يقلل من فرصة إرتكاب أي شخص للأخطاء؛
- ويجب الإشارة إلى أن أنشطة الرقابة يجب أن تكون موزعة على جميع مستويات الرقابة الداخلية وفقاً لتقرير (COSO) لتستطيع أن تغطي جميع مراحل العمليات كما يلي:

المستوى الأول: رقابة العمليات

هي رقابة على العمليات ويتم تنفيذها بواسطة العاملين المشتركين في العملية وتهدف إلى تحقيق التأكيد المناسب بأن أهداف العمليات قد تحققت وتضم مجموعة من الأنشطة الرقابية.

المستوى الثاني: ضبط الرقابة

تنفذ أثناء أداء العمليات أو بعد الإنتهاء منها ويتم تنفيذها بواسطة المشرفين على العملية أو من يمثلهم، وتهدف إلى التأكد من أن العاملين في العملية قد أدوا رقابة مناسبة، وهي تضم مجموعة من الأنشطة الرقابية.

المستوى الثالث: الرقابة الإشرافية

تنفذ على أساس تكراري منتظم بعد الإنتهاء من أداء العمليات ويتم تنفيذها بواسطة مستوى الإدارة الوسطى أو الإدارة العليا من خلال التسلسل الهرمي أو ما يمثلهم، وتهدف إلى تحديد مدى فاعلية الرقابة على العمليات والرقابة الأولية، وتتضمن مجموعة من أنشطة الرقابة مثل مقارنة الأداء الفعلي للعمليات مع الأداء المخطط، وتقييم أداء العمليات، حيث ينفذ بواسطة المراجعين الداخليين، والتقييم الذاتي ينفذ بواسطة فرق تحسين الأداء وتستخدم بعض المؤشرات مثل تحليل الشكاوي وتحديد مدى إرضاء العملاء.

المستوى الرابع: الرقابة على المراجعة الداخلية

تنفذ خارج التسلسل الهرمي للإدارة أو خارج سلطتها بواسطة الجهات الخارجية وتهدف إلى تقييم فاعلية الرقابة ومدى توفر بيئة رقابية مناسبة في المنظمة وتتضمن مجموعة من الأنشطة الرقابية مثل المراجعة التقليدية والتي تشتمل على تفاصيل مراجعة الرقابة على العمليات والتقييم الذاتي ومراجعة التطابق ومراجعة البنية الأساسية للرقابة والتي تشمل على مراجعة تصميم وتنفيذ الرقابة الأولية والرقابة الإشرافية.

4- المعلومات والتوصيل:

إن الغرض من نظام المعلومات والتوصيل المحاسبي يمكن في تحديد العمليات المالية للمنظمة وتجميعها وتصنيفها وتحليلها وكتابة التقرير عنها، وتحديد المسؤولية عن الأصول المرتبطة بها، ويرتبط بنظام المعلومات والتوصيل العديد من المكونات الفرعية، التي يعتمد تشكلها على أصناف العمليات المالية مثل المبيعات، المردودات، وينبغي أن يحقق النظام المحاسبي لكل مجموعة من العمليات المالية أهداف المراجعة المرتبطة بالعمليات المالية، ولكي يتوصل مراجع الحسابات إلى فهم تصميم نظام المعلومات المحاسبي يجب عليه أن يقوم بتحديد ما يلي:

• الأصناف الرئيسية لعمليات المنظمة؛

• كيف بدأت تلك العمليات؛

السجلات المحاسبية الموجودة وطبيعتها؛

كيف تتم معالجة العمليات من بدايتها وحتى إتمامها بما فيها مدى إستخدام الحاسوب وطبيعته؛

طبيعة العملية المتبعة في وضع التقارير المالية وتفصيلها.

5- المراقبة:

تتعلق المراقبة بالتقويم الدائم أو الدوري لجودة أداء الرقابة الداخلية، ويتم ذلك من قبل الإدارة بهدف تحديد فيما إذا كانت الضوابط تؤدي الغرض من وضعها، وأنه يجري تعديلها بما يتناسب مع تغير الظروف، ويتم التوصل إلى المعلومات المتعلقة بالتقويم والتعديل من عدة مصادر تشمل دراسة

الرقابة الداخلية الحالية، تقارير المراجعة الداخلية، تقارير الهيئات التنظيمية، شكاوي الزبائن بخصوص فواتيرهم، وأهم الأشياء التي يحتاج المراجع معرفتها في المراقبة هي الأنواع الرئيسية لفعاليات المراقبة التي تستخدمها منظمة ما وكيف تستخدم هذه الفعاليات لتعديل الرقابة الداخلية عند الضرورة.

جدول رقم (02): مكونات الرقابة الداخلية

مكونات الرقابة الداخلية	وصف مكونات الرقابة	عناصر مكونات الرقابة
بيئة الرقابة	السياسات والإجراءات والتصرفات والإلتزام العام والإدارة العليا وأصحاب الوحدة الاقتصادية المرتبطة بضوابط الرقابة الداخلية وأهميتها.	• القيم الأخلاقية والنزاهة. • الإلتزام بالكفاءة. • مجلس الإدارة أو مشاركة لجنة التدقيق. • الهيكل التنظيمي. • تحديد السلطات والمسؤوليات. • سياسات وممارسات الموارد البشرية.
تقدير المخاطر	تحديد وتحليل الإدارة للمخاطر الملائمة لإعداد القوائم المالية طبقاً للإطار الدولي للتدقيق.	• عمليات تقدير الخطر. • تحديد العوامل التي تؤثر على الخطر. • إمكانية حدوث الخطر. • قرار إدارة الخطر.
الأنشطة الرقابية	الإجراءات والسياسات التي تخصها الإدارة للوفاء بأهدافها لأغراض التقرير المالي.	• أنواع الأنشطة الرقابية: • الفصل الكافي للواجبات. • الترخيص الملائم للعمليات والأنشطة. • الرقابة المادية. • السجلات والمستندات الكافية. • الإختبارات المستقلة على الأداء.
المعلومات والإتصال	الطرق المستخدمة لتحديد وتجميع وتسجيل والتقرير عن عمليات الوحدة الاقتصادية.	أهداف التدقيق المرتبطة بالعمليات الإكتمال، الدقة، التتبع، التوقيت، الترحيل، التلخيص
المتابعة	التقييم المستمر والدوري للإدارة على فاعلية تصميم وتشغيل الرقابة الداخلية لتحديد مواطن الضعف.	متابعة الإلتزام بنظام الرقابة الداخلية.

المصدر: خالد أمين عبد الله: علم تدقيق الحسابات "الناحية النظرية"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص: 230.

المبحث الثاني: العناصر المؤثرة في نظام الرقابة الداخلية

أدى التطور في مفهوم وأهداف نظام الرقابة الداخلية الناتج عن التقدم التكنولوجي في آليات العمل المستخدمة في بيئة الأعمال إلى ضرورة وجود مجموعة من العناصر العامة الأساسية التي يمكن اعتبارها مقومات أساسية يبنى عليها أي نظام سليم، لذا سوف نتطرق إليها بالإضافة إلى خصائص نظام الرقابة الفعال وكذا إجراءاته في هذا المبحث.

المطلب الأول: العناصر الأساسية لنظام الرقابة الداخلية

نظام الرقابة الداخلية لأي نظام له مقومات أساسية تساعد في فعاليته، ولا بد أن تكون هذه المقومات مرتبطة ببعضها البعض حتى لا ينعكس على نظام الرقابة ويحد من فعاليته لذلك سنتطرق إلى مقوماته في العناصر التالية¹:

أولاً: هيكل تنظيمي كفي

وجود هيكل تنظيمي كفي يعد نقطة البداية لنظام رقابة فعال كونه يحدد المسؤوليات بدقة، والهيكل التنظيمي يختلف من منشأة إلى أخرى وفقاً لحجم المنظمة واتساع أعمالها وطبيعة نشاطها، وحتى يكون الهيكل التنظيمي كفي لا بد من مراعاة تسلسل الاختصاصات وتوضيح السلطات والمسؤوليات لكل إدارة داخل المنظمة بدقة، حتى يكون هناك وضوح عند كل إدارة عن المسؤوليات التي تقع على عاتقها مما يسهل عليها وجود نظام رقابة داخلية قوي وفعال.

كذلك يجب أن تؤدي الخطة التنظيمية للمنظمة إلى إستقلال الإدارات وتوضيح خطوط السلطة والمسؤولية بطريقة تسهل عملية تحديد المسؤول عن ارتكاب أي خطأ ويعني إستقلال الإدارات أن لا يتم السيطرة على عملية بأكملها وأدائها من قبل قسم واحد، وأن يكون هناك فصل واضح بين الإدارات التي تقوم بتنفيذ العملية والإدارة المسؤولة عن الإحتفاظ بالأصول وإدارة الحسابات، وهذا يؤدي إلى الرقابة من قسم معين على قسم آخر للحد من إحتتمالات ارتكاب الأخطاء والغش وتحديد المسؤول عن تلك الأخطاء.

وحتى نستطيع القول أن الهيكل التنظيمي الكفاء لا بد أن يشمل ما يلي:

• الرقابة الداخلية على العمليات وذلك بأن يقوم موظف واحد أو إدارة واحدة بأداء العملية من بدايتها حتى نهايتها؛

أن تحدد مسؤولية تسجيل بيانات وتداولها والمحافظة على الأصول التي تتم المحاسبة عنها؛ الإستقلال التنظيمي وذلك عن طريق تحديد سلطات كل إدارة ومسؤولياتها وتنظيم العلاقة بين الإدارات.

¹ غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 209، 213.

ثانياً: النظام المحاسبي السليم

من المفترض أن يكون لدى المنظمة نظام محاسبي دقيق بحيث يوفر للإدارة الحماية اللازمة للوصول والسجلات من التلف والضياع، وذلك كون الإدارة تعتمد بدرجة كبيرة على التقارير والبيانات المعدة لمعرفة الأداء الملائم والأداء غير الملائم، لذلك يجب أن يعتمد النظام المحاسبي السليم على الدفاتر والسجلات ومجموعة من المستندات التي تلبي إحتياجات الإدارة، كذلك يؤدي إلى تحقيق رقابة داخلية فعالة للنظام المحاسبي ككل، لذلك يشمل النظام المحاسبي ما يلي:

- أ- أن يكون هناك مستندات منتظمة ومراقبة تغطي أوجه نشاط المنظمة؛
- ب- أن يكون هناك دليل حسابات مبوب يوضح كل الحسابات التي تتعامل معها المنظمة ويتضمن محتويات كل حساب؛
- ج- أن يكون هناك دليل يوضح طرق معالجة العمليات محاسبياً؛
- د- أن يتم إعداد الموازنات التخطيطية لكافة العمليات والتحقق من تنفيذها؛
- هـ- أن تحتوي المنظمة على نظام تكاليف فعال لقياس الأداء الفعلي ومقارنته مع المعياري.

ثالثاً: إختبار الموظفين الأكفاء

مما لا شك فيه أن العامل الكفاء يلعب دوراً مهماً في إنجاح وتحقيق مبتغيات المنظمة، لذلك يعتبر هذا العامل أحد المقومات الأساسية التي يركز عليها نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف العاملين المدربين والحريصين على أداء أعمالهم وفق ممارسته للخطة العامة للمنظمة، حيث لا يمكن أن نحصل على نظام الرقابة الداخلية الفعالة حتى يراعى في إختيار الموظفين العناصر التالية:

- شهادات في ميدان العمل؛
 - خبرة تمكنه من التحكم في وظيفته؛
 - الإلتزام بالسياسات المرسومة؛
 - إحترام نظام التدريب.
- كما يجب أن يوجد نظام عادل للحوافز والترقيات يشير حماس العاملين، ويزيد من كفاءتهم الإنتاجية بغية تحقيق أهداف المنظمة بشكل عام.

رابعاً: رقابة الأداء

تعمل إدارة المنظمة من خلال تحديد أهدافها بوضوح في الخطة المرسومة على تحقيق هذه الأهداف بفعالية وبما يكفل الإلتزام بسياساتها، غير أن الإلتزام بمستويات الأداء قد لا يدوم طويلاً مما ينتج إنحرافات عن المستويات المرسومة، لذلك ينبغي دراسة ووضع إجراءات كفيلة بتصحيحه وتتمثل فيما يلي:

- الطريقة المباشرة: وتكون بالتدخل المباشر من المسؤول على العمل الذي ينفذ أعوانه؛

• الطريقة الغير مباشرة: وتكون باستعمال الأدوات المختلفة للرقابة (ميزانيات تقديرية، تكاليف معيارية).

خامسا: حماية الأصول

يجب أن يكون لدى المنظمة سياسات وإجراءات توفر الحماية اللازمة للأصول والسجلات من التلف والضياع والإختلاس وحتى تكون المعلومات والتقارير صحيحة، كذلك يجب أن يتم الإحتفاظ بالسجلات والملفات في أماكن تقلل من إحتتمالات إدخال تعديلات عليها أو إتلافها، كما يجب إتباع سياسة سليمة للحماية المادية للأصول كأن يخصص لها أماكن واستخدام الخزائن الحديدية المصفحة النقية، وتحديد الأشخاص المسموح لهم بالدخول لهذه الأماكن، كذلك يجب الإحتفاظ بالأقراص المدمجة وأشرطة السجلات الممغنطة في أماكن مكيفة حتى لا تتلف بسبب درجات الحرارة المرتفعة ويجب أن يتم إصدار وإستلام تلك الأشرطة والأقراص عن طريق التصريح وإتبات تلك العمليات.

سادسا: إستخدام كافة الوسائل الآلية

إن استعمال الآلة الحاسبة وتأدية العمل المحاسبي بإدخال الإعلام الآلي من شأنه أن يدعم نظام الرقابة الداخلية حيث أن استخدام الوسائل الآلية توفر الآتي:

- دقة وسرعة المعالجة؛
- سهولة الحصول على المعلومات؛
- حماية الأصول بوجود برامج مساعدة؛
- توفير الوقت؛
- تدعيم العمل بكفاءة؛
- خفض تكلفة المعالجة؛
- التحكم في المعلومات.

المطلب الثاني: خصائص نظام الرقابة الداخلية الفعال

هناك العديد من الخصائص والمتطلبات التي يجب أن تتوفر في أي نظام رقابي فعال، حتى يتسنى تحقيق الإستفادة المرجوة ومن ضمن هذه الخصائص ما يأتي:

1 - الفعالية:

يقصد بها استخدام نظام رقابة جيد ومتطور، يقوم على اكتشاف الأخطاء والانحرافات قبل وقوعها، ومعالجتها بطريقة تضمن عدم وجودها في المستقبل بأقل تكلفة ممكنة وأسرع وقت من طرف القائمين بهذا العمل من أجل تحقيق الهدف المرغوب فيه¹.

¹ عمر سعيد وآخرون: مبادئ الإدارة الحديثة، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 2003، ص: 137.

2- الموضوعية:

لاشك أن الإدارة المالية، تتضمن الكثير من العناصر البشرية، ولكن مسألة ما إذا كان المرؤوس يقوم بعمله بطريقة سليمة وجيدة وينبغي أن لا يكون خاضعا بمحددات واعتبارات شخصية لأن الأدوات والأساليب الرقابية عندما تكون شخصية، لا موضوعية يؤثر ذلك على الحكم على الأداء، مما يجعله غير سليم إلا أن التقارير المقدمة من طرف مراجع الحسابات يجب أن تكون موضوعية، حيادية تتضمن بيانات لها معنى ومدلول كافى عن الوضعية المالية للمنظمة¹.

3- الدقة:

يجب أن يكون النظام الرقابي قادر على الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة وكاملة عن الأداء، والتأكد في نفس الوقت من مصدر المعلومات، من خلال البيانات المسجلة، وبالوثائق والسجلات المحاسبية، وكذا المتابعة المستمرة، في إكتشاف الأخطاء والانحرافات من أجل التعبير عن حقيقة المركز المالي للمنظمة في نهاية الفترة المالية².

4- المرونة :

حتى يكون النظام الرقابي ناجحا، يجب أن تتوفر المرونة أي التكيف مع المتغيرات المستجدة على التنظيم، فنادرا ما تتشابه المشاكل وأسباب الانحرافات، مما يتطلب أن يكون التصرف مناسباً للموقف المتخذ، فإذا إستجدت ظروف لابد من التغيير في الأهداف والخطط الموضوعية، وعلى المدير أن تتوفر لديه أساليب رقابية من أجل ضبط التصرفات المختلفة لجميع المشاكل داخل المنظمة³.

5- الاقتصادية والتكلفة المناسبة :

يتعين على المنظمة استخدام أنظمة الرقابة التي تتناسب مع إمكانياتها وأهدافها المرجوة من تطبيقها وسعيا إلى تحقيق مبدأ (الكلفة/المنفعة) أي تكون المنافع المتحققة من تطبيق الرقابة أكبر من التكاليف المصروفة.

6- السرعة في إكتشاف الأخطاء:

يعتبر نظام الرقابة فعالا عندما يتم التبليغ عن الانحرافات في الوقت المناسب، حتى يمكن عمل الإجراء التصحيحي المناسب.

7- التوافق مع الهيكل التنظيمي:

يجب أن تمارس الرقابة من الأشخاص الذي تسمح سلطتهم بذلك، فالتنظيم بإعتباره الأداة الرئيسية للتنسيق، يعد الأساس الذي تقوم عليه الرقابة، والمدير في التنظيم الرسمي هو المركز الذي

¹ جميل أحمد توفيق: إدارة الأعمال 'مدخل وظيفي'، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص:414.

² محمد إسماعيل بلال: مبادئ الإدارة بين النظرية والتطبيق، دار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص:317.

³ محمد قاسم القيروتي: مبادئ الإدارة: النظريات والعمليات والوظائف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص: 373 .

تتركز فيه وظيفة الرقابة على من يخضع له من المرؤوسين، أما التنظيم غير الرسمي فلا يجوز له ممارسة الرقابة، وإذا ما فعل ذلك فإنه يؤدي إلى إخلال في نظام العمل وإساءة بالغة إليه¹.

المطلب الثالث: إجراءات نظام الرقابة الداخلية

وجب على نظام الرقابة الداخلية سن إجراءات من شأنها تدعيم العناصر الرئيسية له، لذا سوف نتطرق لها من خلال العناصر التالية:²

أولاً: إجراءات تنظيمية وإدارية

تخص هذه الإجراءات أوجه النشاط داخل المنظمة، فنجد إجراءات تخص الأداء الإداري من خلال تحديد الاختصاصات، تقسيم واجبات العمل داخل كل مديرية بما يضمن فرض رقابة على كل شخص داخلها، توزيع وتحديد المسؤوليات بما يتيح معرفة حدود النشاط لكل مسؤول ومدى التزامه بالمسؤوليات الموكلة إليه، وإجراءات أخرى تخص الجانب التطبيقي كعملية التوقيع على المستندات من طرف الموظف الذي قام بإعدادها وإستخراج المستندات، وإجراء حركة التنقلات بين الموظفين بما لا يتعارض مع حسن سير العمل وفرض إجراءات معينة لإنقاء العاملين، و ضبط الخطوات الواجب إثباتها لإعداد عملية معينة، بحيث لا يترك إلى أي موظف التصرف الشخصي إلا بموافقة الشخص المسؤول، لذلك سنتطرق إلى هذه الإجراءات من خلال النقاط التالية:

1- تحديد الاختصاصات:

إن تحقيق أهداف المنظمة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية يكون حتما عبر تضافر الجهود داخل أجزائها كل حسب اختصاصه، لذا بات من الواضح إعتقاد دقيق للإختصاصات داخل المنظمة في إطار سياستها، فعند الوقوف على الهيكل التنظيمي لها يجب تحديد إختصاصات كل مديرية من المديريات الموجودة بما لا يسمح بالتضارب بين الإختصاصات، فكل مديرية لها إختصاصاتها داخل كل مديريةية يمكن تجزئة هذه التخصصات إلى داخل الدوائر وداخل المصالح وإلى غاية آخر نقطة من الهيكل التنظيمي.

2- مسؤولية العمل:

إن التقسيم الملائم للعمل يدعم تحديد الإختصاصات داخل المنظمة بمنعه تضاربها أو تداخلها، كما أنه يقلل بدرجة كبيرة من إحتتمالات وقوع الأخطاء، والسرقة والتلاعب، كون هذا التقسيم الملائم للعمل يقوم على الإعتبارات التالية:

¹ تامر توفيق عبد الله عوض: العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة الخدمات المصرفية دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين، رسالة ماجستير، تخصص: محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص: 39.

² محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي: المراجعة وتدقيق الحسابات الاطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص-ص: 105-123.

- الفصل بين أداء العمل وسلطة تسجيلية؛
- الفصل بين سلطة الاحتفاظ بالأصل وسلطة تقرير الحصول عليه؛
- تقسيم العمل المحاسبي.

3- توزيع المسؤوليات:

يقوم هذا الإجراء على الوضوح في تحديد المسؤوليات للموظفين إذ يمكن من تحديد تبعية الإهمال والخطأ، لذلك وجب تحديد المديرية والأشخاص في ذات الوقت المسؤولين عن المحافظة على الممتلكات وعمليات المنظمة وعلى تسجيل هذه الممتلكات وعلى التقرير بالعمليات والموافقة عليها.

4- إعطاء تعليمات صريحة:

عادة ما يشمل هذا الإجراء على الجانب التنظيمي للمؤسسة لذلك ينبغي أن تكون التعليمات صريحة من المسؤول داخل المديرية أو المصلحة إلى المنفذين لها، فالصراحة والوضوح في التعليمات تمكن من فهم التعليمات وتنفيذها على أحسن وجه، كإعطاء تعليمات صريحة بأن يقوم الموظف بالتوقيع على المستندات التي أعدها بغية تحديد مسؤوليته إتجاهها.

5- إجراءات حركة التنقلات بين العاملين:

إن إجراء حركة التنقلات بين العاملين داخل المنظمة يكون من صلب إجراءات نظام الرقابة الداخلية، كون أن هذا الإجراء يمكن كشف الأخطاء والتلاعبات التي يرتكبها الموظف خلال العمليات التي تدخل ضمن إختصاصه وتحت مسؤوليته.

ثانياً: إجراءات تخصص العمل المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية السليم من بين أهم المقومات المدعمة لنظام الرقابة الداخلية الفعال، لذلك بات من الواضح سن إجراءات معينة تمكن من إحكام رقابة دائمة على العمل المحاسبي من خلال التسجيل الفوري للعمليات، التأكد من صحة المستندات، إجراء مطابقات دورية، القيام بجرد مفاجئ وعدم إشراك موظف في مراقبة عمل قام به، سنتطرق في هذا البند إلى أهم إجراءات التي تخص العمل المحاسبي في النقاط التالية:

1- التسجيل الفوري للعمليات:

يعتبر تسجيل العمليات التي تقوم بها المنظمة من بين وظائف المحاسب، إذ يقوم هذا الأخير بتسجيل العملية بعد حدوثها مباشرة، بغية نقادي تراكم المستندات وضياعها، لذلك فالسرعة التي تصاحبها الدقة في التسجيل، تمكن من السرعة في ترتيب وحفظ المستندات المحاسبية التي تم على أساسها التسجيل المحاسبي.

2- التأكد من صحة المستندات:

تشتمل المستندات على مجموعة من البيانات التي تعبر عن عمليات قامت بها المنظمة، لذلك ينبغي مراعاة بعض المبادئ الأساسية عند تصميم هذه المستندات تتمثل في:

- البساطة التي تساعد على استخدام المستند وإستكمال بياناته؛
- عدد الصور اللازمة، حتى يمكن توفير البيانات اللازمة لمراكز النشاط؛
- ضمان توفير إرشادات عن كيفية إستخدامها وتوضيح خطوات سيرها؛
- يجب إستعمال الأرقام المسلسلة عند طبع نماذج المستندات، مما يساعد على إجراء عملية الرقابة وعلى العودة إليها عند الحاجة.

3- إجراء المطابقات الدورية:

تعد المطابقات الدورية من بين أهم الإجراءات التي تفرض على العمل المحاسبي داخل المنظمة لتقريبه من الواقع، لأن العمل المحاسبي يعتمد أساساً على المستندات الداخلية والخارجية والتي هي موضوع المراجعة المستندية، أي أن هذه المستندات يمكن أن تكون غير صحيحة مما يؤثر سلباً على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية وبالتالي على القوائم المالية الختامية للمنظمة.

4- عدم إشترك موظف في مراقبة عمله:

يكتسي العنصر البشري داخل أي نظام أهمية كبرى في تحقيق أهداف هذا الأخير في المحافظة على السير الحسن له، كون أن التنفيذ الجيد للطرق والإجراءات تتوقف على هذا العنصر، لذلك أصبح من الضروري تحديد الاختصاصات وتوزيع المسؤوليات داخل نظام المعلومات المحاسبية بما يتناسب مع موقف كل موظف داخل النظام.

ثالثاً: إجراءات عامة

سنتطرق في هذا البند إلى أهم الإجراءات في النقاط التالية:

1- التأمين على ممتلكات المنظمة:

تلجأ المنظمة في هذا الإطار إلى التأمين على الممتلكات ضد أخطار السرقة أو الحريق بغية تفادي الخسائر.

2- التأمين ضد خيانة الأمانة:

القيام بإجراء التأمين على الموظفين الذين يعملون بشكل مباشر في النقدية سواء تحصيلها أو صرفها، أو الذين يدخل ضمن إختصاصهم التسيير المادي للبضائع أو الأوراق المالية ضد خيانة الأمانة.

3- إعتماء رقابة مزدوجة:

يوفر هذا الإجراء المحافظة على النقدية، تفادي التلاعب والسرقة، إنشاء رقابة ذاتية وتدعيم مقومات نظام الرقابة الداخلية.

4- إدخال الإعلام الالى:

يعتبر الإعلام الالى أحد أهم الوسائل التي يتم بها تشغيل نظم المعلومات، فمن خلاله يمكن لأي نظام للمعلومات مواصلة العمل بغية توليد معلومات بشكل سريع.

المبحث الثالث: الرقابة الداخلية لإدارة بعض المخاطر المصرفية في ضوء مقررات بازل

الغاية من إدارة المخاطر هي تخفيف احتمالات حدوث الخسائر، وتخفيض النتائج المالية الناجمة عند وقوعها، والتحقق ذلك لابد من القيام بالرقابة الداخلية عليها بتطبيق مقررات لجنة بازل.

المطلب الأول: الرقابة الداخلية لإدارة مخاطر السيولة

تتم الرقابة الداخلية لإدارة مخاطر السيولة من خلال ما يلي¹:
يجب أن يتوفر لدى البنك نظام ملائم للرقابة الداخلية على عملية إدارة مخاطر السيولة، وتعد المراجعات والتقييمات المستمرة والمنتظمة لكفاءة أحد المكونات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية.
يجب أن يتوفر البنك على رقابة داخلية مناسبة لضمان مصداقية عملية إدارة مخاطر السيولة ويشمل ما يلي:

- مناخ رقابي قوي؛
- عملية مناسبة لتحديد وتقييم مخاطر السيولة؛
- وضع أنشطة رقابية مثل السياسات والإجراءات؛
- أنظمة معلومات مناسبة؛
- المراجعة المستمرة للإلتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية؛
- يجب إيلاء إهتمام لعمليات الموافقات والحدود والمراجعات والآليات الأخرى التي تم تصميمها بغرض تقديم تأكيد معقول عن تحقق أهداف مخاطر السيولة بالبنك، وهناك عوامل رئيسية كثيرة لنظام رقابة داخلية فعال تتمثل في جوانب عديدة من عملية إدارة المخاطر بطريقة سليمة وتشمل قياس المخاطر ووظائف المراقبة والتحكم بالإضافة إلى أن هناك عاملا مهما لنظام الرقابة الداخلية للبنك على عملية إدارة مخاطر السيولة وهو المراجعة والتقييم المستمر؛
- يجب أن تراجع إدارة المراقبة الداخلية عملية إدارة المخاطر بصفة دورية لتحديد مشاكل ونقاط الضعف.

¹ نبيل حشاد: إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل الثانية، الجزء الثاني، بيروت، 2005، ص: 106.

المطلب الثاني: الرقابة الداخلية لإدارة مخاطر سعر الفائدة

تتم الرقابة الداخلية لإدارة مخاطر سعر الفائدة من خلال ما يلي¹:

• يجب أن يتوفر لدى البنوك نظام مناسب للرقابة على عملية إدارة مخاطر سعر الفائدة داخليا، ويجب أن يشتمل نظام الرقابة الداخلية على مراجعات دورية مستقلة وتقييمات لفعالية النظام، كما يجب أن يؤكد البنك عندما تكون هناك حاجة لذلك، على إجراء مراجعات مناسبة لتحسين الرقابة الداخلية.

• يجب أن يتوفر للبنك وسائل رقابة داخلية مناسبة لضمان مصداقية عملية إدارة مخاطر سعر الفائدة، يجب أن تكون وسائل التحكم الداخلي جزء لا يتجزأ من نظام التحكم الكلي للمنظمة.

• يجب أن ترفع هذه الوسائل من مستوى العمليات الفعالة والتقارير التنظيمية المالية الموثوق بها والالتزام بالقوانين ذات العلاقة ولوائح وسياسات المنظمة، حيث يشتمل النظام الفعال للرقابة الداخلية على ما يلي:

- بيئة رقابية جيدة؛

- عملية مناسبة لتحديد وتقييم المخاطر؛

- وضع أنشطة للتحكم مثل السياسات والإجراءات والوسائل؛

- أنظمة المعلومات مناسبة؛

- مراجعة مستمرة للالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية؛

- بالنسبة للسياسات والإجراءات يجب الاهتمام بعمليات الموافقات المناسبة وحدود التعرض والتسويات والمراجعات والوسائل الأخرى المصممة لتقديم تأكيد معقول عن أنه قد تم تحقيق أهداف إدارة مخاطر سعر الفائدة بطريقة سليمة تعد عوامل أساسية لنظام رقابة داخلية فعال مثل قياس المخاطر ووحدات المراقبة والتحكم.

• يجب أن تتأكد البنوك من أن كل جوانب وسائل الرقابة الداخلية فعالة بما في ذلك الجوانب التي لا تمثل جزءا أساسيا من عملية إدارة المخاطر بالإضافة إلى أن عاملا مهما من نظام رقابة البنك الداخلية على إدارة مخاطر سعر الفائدة هو المراجعة والتقييم المنتظم، ويشمل ذلك إلزام الموظفين بالسياسات والإجراءات الموضوعية وضمان تحقيقها بالفعل للأهداف المنشودة، كما تؤثر على فعالية وسائل الرقابة الداخلية عدة تغيرات تتمثل في ظروف السوق، التكنولوجيا، هيكل الالتزام بحدود مخاطر سعر الفائدة.

¹ نبيل حشاد، مرجع سبق ذكره، ص: 160.

• يجب أن تتضمن مراجعات نظام قياس مخاطر سعر الفائدة تقييمات وأساليب القياس والوسائل المستخدمة، كما تحاول هذه المراجعات فهم وإختبار وتدعيم عملية القياس ولا بد أن يتم إعلام الإدارة العليا بالنتائج.

• يعتمد مجال إعادة التقييم التي يقوم لها قياس المخاطر والنماذج جزئياً على التعرضات لمخاطر سعر الفائدة التي تنشأ عن القروض والأنشطة وسرعة وطبيعة التغيرات في سعر الفائدة في السوق، وسرعة وتعدد التطورات الخاص بقياس وإدارة مخاطر سعر الفائدة.

المطلب الثالث: الرقابة الداخلية في البنوك في ضوء مقررات لجنة بازل

تكون الرقابة الداخلية وفق مقررات بازل من خلال ما يلي¹:

أولاً: مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا

تتمثل مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا في النقاط التالية:

1 - مسؤوليات مجلس الإدارة:

يعتبر مجلس الإدارة مسؤول بشكل كامل عن التحقق من وجود وإستمرار نظام رقابي داخلي فعال ومناسب حيث يقع على عاتق المجلس المسؤوليات التالية:

- المراجعة الدورية للإستراتيجيات العمل والسياسات العامة لبنك؛
- مواجهة المخاطر الأساسية التي تواجه البنك ووضع تطبيق مقبول لها، والمراجعة الدورية لدى ملائمة إستراتيجية البنك وحدود المخاطر؛
- التأكد من قيام الإدارة العليا بإتخاذ الخطوات الضرورية لتحديد وقياس ومراقبة المخاطر؛
- الموافقة على الهيكل التنظيمي.

بالإضافة إلى التأكد من أن الإدارة تراقب فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال المناقشة الدورية مع الإدارة العليا حول فعالية نظامها والمراجعة وتقييم الإدارة لها، وحتى يتم تحقيق ذلك يجب أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالموضوعية والكفاءة، وأن يكونوا على علم ودراية بالنشاطات والمخاطر التي تواجه البنك.

2 - مسؤوليات الإدارة العليا:

تناولت مقررات لجنة بازل مسؤوليات الإدارة العليا على الشكل التالي:

تطبيق الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة؛

¹ أيهاب نظمي إبراهيم: التدقيق القائم على مخاطر الأعمال 'حدثاً وتطوراً'، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، بدون بلد، 2009، ص، ص: 123، 125.

- تطوير السياسات والعمليات المتعلقة بتحديد وقياس ومراقبة المخاطر التي يواجهها المصرف؛
- صيانة الهيكل التنظيمي وذلك بالتأكد من وضوح المسؤوليات وتفويض ومراقبة الصلاحيات من خلال نظام إتصال فعال يضمن رفع التقارير اللازمة للتأكد من أن الصلاحيات المفوضة قد تم إستخدامها بشكل سليم؛
- وضع السياسات المناسبة لنظام الرقابة الداخلية ومراقبة مدى كفاءة وكفاية هذا النظام؛
- وضع سياسات حوافز تكافئ العمل الجيد وتقلل من الحوافز للذين لا يتفاعلون مع آليات الرقابة الداخلية.

ثانياً: تحديد وتقييم المخاطر

- وفق مقررات لجنة بازل تواجه البنوك مخاطر متعددة تؤثر عليها سلباً في تحقيق أهدافها، أهمها مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، المخاطر التشغيلية، المخاطر القانونية، مخاطر السمعة. ونظام الرقابة الفعال يتطلب تحديد المخاطر وتقييمها باستمرار وهنا يجب مراعاة ما يلي:
- يجب أن يغطي التقييم كافة المخاطر التي تواجه البنوك؛
- التقييم الفعال للمخاطر يجب أن يأخذ بعين الاعتبار العوامل الداخلية والخارجية التي قد تؤثر سلباً على إمكانية تحقيق البنك لأهدافه، ومن الأمثلة على العوامل الداخلية مدى تعقيد الهيكل التنظيمي، وطبيعة النشاطات التي يقوم بها البنك والأفراد ومعدات دورانهم والتغيير في الأنظمة، أما العوامل الخارجية فمن الأمثلة عليها التغيير في الظروف الاقتصادية والتغير في قطاع الصناعة وتطورات التكنولوجيا؛
- التقييم الفعال هو الذي يحدد جميع مجالات المخاطر، وما يمكن قياسه وما لا يمكن قياسه وذلك من خلال ما يلي:
- يجب أن تبين عملية تقييم المخاطر ما إذا كانت هذه المخاطر يمكن السيطرة عليها فالبنك يجب أن يقرر إما بقبولها أو الانسحاب من النشاط والتقليل من مستواه؛
- يجب أن تكون عملية تقييم المخاطر متواصلة بالنسبة للمخاطر التي تؤثر على تحقيق الأهداف، وضرورة التفاعل مع المعطيات المتغيرة، الأمر الذي يتطلب تحديد الجيدة منها؛
- يتم تقييم المخاطر إنطلاقاً من خطوط العمل الدنيا صعوداً إلى الأنشطة العامة ومن الأنشطة الإدارية في البنك.

ثالثاً: تقييم أنظمة الرقابة الداخلية من قبل السلطات المشرفة

وفق مقرارات لجنة بازل فإن هناك مجموعة من الإجراءات التي يجب أن تقوم بها السلطات على أعمال البنوك للتأكد من فعالية أنظمة الرقابة الداخلية لديها وإذا ما تبين بأن هذا النظام لدى بنك ما غير

فعال يجب إتخاذ الإجراءات التالية:

- الطلب من البنوك بغض النظر عن حجمها أن يكون لديها نظام رقابي كفؤ وفعال يتناسب مع طبيعة المخاطر التي تتضمنها عملية وأنشطة المصرف؛
- تقييم أنظمة الرقابة الداخلية ميدانيا كجزء من الرقابة على أعمال البنوك؛
- الطلب من المصارف العمل على نشر ثقافة رقابية لدى كافة العاملين فيها وضرورة التركيز على المخاطر كأساس في أداء العمل.

الخلاصة:

ختاماً لهذا الفصل الذي حاولنا من خلاله التطرق للإطار النظري والمفاهيمي للرقابة الداخلية توصلنا إلى ما يلي:

- نظام الرقابة الداخلية جميع السياسات والإجراءات والقوانين التي تتبناها المنظمة لتحقيق أغراضها، لذا يمكن القول أن نظام الرقابة الداخلية ضرورة حتمية في جميع المنظمات المالية؛
- أن التصميم السليم لنظام الرقابة الداخلية، من شأنه دعم الأهداف المتوخاة من هذا النظام، لأن فشله يرجع إلى وجود قصور في إجراءاته الرقابية لذا ينبغي بناء نظام فعال للرقابة الداخلي؛
- إن الشق المحاسبي من الأنظمة الفرعية للرقابة الداخلية يعمل على توليد المعلومات التفصيلية التي تفي بالإحتياج الداخلي للإدارة لاتخاذ القرارات المناسبة في الوقت والمكان المناسبين.

الفصل الثالث
دراسة أثر الرقابة الداخلية في
إدارة المخاطر المصرفية
بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميله

تمهيد:

بعد أن تم التطرق في الفصل الأول والثاني إلى الجانب النظري من موضوع البحث أين تم الإلمام بمختلف جوانب ومعالج كل من الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المصرفية داخل التنظيم، ننتقل في هذا الفصل إلى الدراسة الميدانية، هذه الأخيرة تعد وسيلة هامة من وسائل جمع المعلومات والبيانات من واقع البحث بصورة موضوعية ومنهجية، كما أنها جزء هام لدعم الدراسة النظرية، ووفقا للعرض المحدد سابقا والمتمثل في أثر الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية سندعم دراستنا هذه بدراسة تطبيقية من شأنها توضيح الرؤية أكثر، وقد تمت دراستنا الميدانية على جميع الموظفين ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله.

وفي هذا السياق يشتمل فصلنا هذا على ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية؛

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سوف نقوم في هذا المبحث بتقديم بطاقة تعريفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعد من أهم البنوك الجزائرية الذي عرفت تطورا مستمرا منذ نشأته إلى يومنا هذا.

المطلب الأول: نشأة ومراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنعرض في هذا المطلب نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهم مراحل تطوره كالتالي:

أولاً: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك عمومي تأسس لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم الرئاسي (82-106) المؤرخ في 13 مارس 1982 برأس مال يقدر بمليار ومائتا ألف دينار جزائري و 140 وكالة منتازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري كمنظمة مالية تنتمي إلى القطاع العمومي ويقع مقرها الرئيسي في الجزائر العاصمة، ويخضع للقواعد العامة المتعلقة بنظام البنوك والقروض ويهدف إلى تطوير القطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية الحرفية اليدوية وكذلك الصناعات الزراعية.

وبعد صدور المرسوم (84-85) المؤرخ في 30/04/1985، أصبح يعرف ببنك الإيداع والتنمية في إطار الإصلاحات الاقتصادية وبمقتضى القانون رقم (88-01) المؤرخ في 12-01-1988 تحول البنك إلى شركة مساهمة برأس مال قدره (2200000000) مقسم إلى (22000) سهم بقيمة (10000000) للسهم الواحد.

وبعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أبريل 1990 الذي منح إستقلالية أكبر للبنوك وألغى بموجبه نظام التخصص، باشر بنك الفلاحة والتنمية الريفية جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية، والمتمثلة في منح التسهيلات الإئتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع عملية الإدخار والمساهمة في التنمية مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع الزبائن أقل خطرا. وبهذا فهو يعتبر من أهم البنوك في الجزائر بإعتباره يمتلك أكبر شبكة كما يشغل ما يفوق 700 عامل حسب إحصائيات 2001 ويحتل المرتبة 688 عالميا من بين 4100 بنك مصنف حسب مجلة قاموس البنوك.

كما أن للبنك 08 وكالات موزعة على مستوى الولاية كالتالي:

ميلة (834)، واد النجاء (842)، القرارم (837)، فرجيوة (637)، تاجنانت (843)، شلغوم العيد (833)، واد العثمانية (840)، تلاغمة (841).

ثانيا: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مسيرة نشاطه بثلاث مراحل يمكن تقسيمها كالتالي:

1- المرحلة ما بين 1982-1990

كان هدف بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الثماني سنوات الأولى من إنشائه هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصيغة الريفية، حيث إكتسب خلال هذه الفترة سمعة وكفاءة عالية في ميدان تمويل القطاع الزراعي، قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية، هذا التخصص في مجال التمويل فرضته آلية الإقتصاد المخطط، الذي اقتضى تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة.

وخلال هذه المرحلة لم يكن دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية فعالا، وذلك لأن أغلب المشاريع التي كان يمولها كانت ذات طابع عمومي حيث كان تحصيل القروض الممنوحة صعبا وأحيانا مستحيلا.

2- مرحلة ما بين 1991-1999

بموجب صدور قانون (90-10) الذي ينص على نهاية تخصص كل بنك في نشاط معين توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مجالات أخرى من النشاط الإقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الإقتصادية المتوسطة والصغيرة (PME/PM) دون الإستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة.

أما في المجال التقني فكانت هذه المرحلة أهم مرحلة تميزت بإدخال تكنولوجيا إعلام آلي متطورة تهدف إلى تسهيل تداول العمليات البنكية وتعميمها عبر مختلف وكالات البنك حيث شهدت ما يلي:

1991: تطبيق نظام (Swift) لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية؛

1992: وضع برمجيات (logiciel sybu) مع فروعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية (تسيير القروض، وعمليات الصندوق، الفحص عن بعد لحسابات الزبائن)، إلى جانب تعميم إستخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية، خاصة في مجال فتح الإعتمادات المستندية والتي أصبحت معالجتها في يومنا هذا لا يتجاوز أكثر من 48 ساعة، كما تم إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى كل الوكالات؛

1993: إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي في جميع العمليات البنكية على مستوى شبكات البنك؛

1994: بدء العمل بمنتهج جديد يتمثل في بطاقة التسديد والسحب؛

1996: إدخال عملية الفحص السلبي (télétraitement) من أجل فحص وانجاز العمليات المصرفية عن بعد وفي الوقت الحقيقي؛

1998: بدء العمل ببطاقة السحب مابين البنوك CIB (Carte Inter Bancaire).

3- المرحلة ما بين 2000-2006

تميزت هذه المرحلة بوجوب التدخل الفعلي والفعال للبنوك العمومية لبعث نشاط جديد فيما يتعلق بمجالات الإستثمارات المربحة وجعل نشاطاتها ومستوى مردوديتها يساير قواعد إقتصاد السوق، وفي هذا الصدد رفع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى حد كبير من القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة (micro entreprise) وفي شتى مجالات النشاط الإقتصادي إضافة إلى رفعه لمستوى مساعداته للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة.

بصدد مساهمة التحولات الإقتصادية والإجتماعية العميقة ومن أجل الإستجابة لتطلعات زبائنه، وضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية برنامج خماسي فعلي يتركز خاصة على عصرنة البنك وتحسين الخدمات وكذلك إحداث تظهير في ميدان المحاسبة وفي الميدان المالي، ومن أهم النتائج التي حققها ما يلي:

2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف وانجاز مخطط تسوية للبنك لمطابقة القيم الدولية؛

2001: التظهير الحسابي والمالي، والعمل على تخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية بملفات القروض، مع تحقيق مشروع البنك الجالس (la banque assise) مع الخدمات المشخصة (les service personnalisés) ببعض الوكالات الرائدة (وكالة عميروش والشرافة)، وكذا إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية؛

2002: تعميم مفهوم بنك الجلوس والخدمات المشخصة على مستوى جميع وكالات البنك؛

2003: إدخال نظام (SYRAT) وهو نظام تغطية الأرصدة عن طريق الفحص السلبي دون اللجوء إلى النقل المادي للقيم مما يسمح بتقليص فترات تغطية الصكوك والأوراق التجارية؛

2004: تعميم إستخدام الشبايبك الآلية للأوراق النقدية (les guichets automatiques des billets) المرتبطة ببطاقات الدفع التي تشرف عليه شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك (SATIM) خاصة في المناطق التي تتميز بكثافة سكانية كبيرة؛

2006: في ماي تم إدخال المقاصة الإلكترونية، وفي سبتمبر تم إدخال نظام جديد يعرف ب (télé des virements) وذلك من أجل تحقيق الأمان والثقة والشفافية في التعاملات من جهة، ومحاربة الغش والإختلاسات من جهة أخرى.

المطلب الثاني: مهام ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة ميله - وامتيازاتها

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمهام عديدة بالإضافة إلى مختلف الوظائف وسنتطرق إليها في

هذا المطلب كالتالي:

أولاً: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميلة-

- يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمهام عديدة نذكر منها:
- تقديم خدمات للزبائن بما في ذلك تسهيل التعامل عن طريق فتح حسابات جارية؛
- إجراء عمليات الإيداع والسحب أي تنفيذ العمليات المصرفية والإعتمادات المالية الخاصة بالقرض، والخزينة التي لها صلة بأعماله قصد تسيير أمواله واستخدامها؛
- يتولى تلقي الودائع المالية بأنواعها سواء كان ذلك بفائدة أو ودونها؛
- إعادة استثمار مبالغ الودائع في شكل قروض فلاحية أو تجارية تمنح للقطاعيين العام والخاص سواء بالعملة الوطنية أو الصعبة؛
- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية بإستحداث بطاقة القرض؛
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الإدخار والإستثمار؛
- إنشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة؛
- يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية أثناء أداء مهامه إلى تحقيق الأهداف المرجوة وذلك من خلال إستخدام وسائله الخاصة والوسائل التي تزوده بها الدولة.

ثانياً: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- من أهم الوظائف التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية مايلي:
- جمع الودائع المختلفة: فمنذ نشأته وهو يعمل على جمع الودائع من المدخرين؛
- تقديم القروض بمختلف أنواعها: على البنك تنويع محفظة القروض دون أن يقتصر على نوع محدد من القروض أو فئة معينة من المقترضين وتتمثل هذه القروض في:
- قروض تجارية قصيرة الأجل موجهة لتمويل نشاطات الإستغلال؛
- قروض بنكية أخرى متوسطة الأجل موجهة لتمويل نشاطات الاستثمار؛
- حسابات عادية مدينة تأخذ شكل التزامات بالتوقيع عليها.
- تمويل عمليات التجارة الخارجية: بالإضافة إلى الوظيفتين السابقتين يقوم بنك الفلاحة أو لتنمية الريفية بمنح القروض المتعلقة بعمليات إسترداد بعض السلع والتجهيزات اليدوية وتحويل العملات الصعبة لفائدة عملائه لخدمة عمليات الاستثمار؛
- بالإضافة إلى هذا يقوم كذلك البنك بالمساهمة في رؤؤس أموال العديد من المنظمات ورؤوس أموال بعض البنوك التي تحقق له أرباح سنوية.

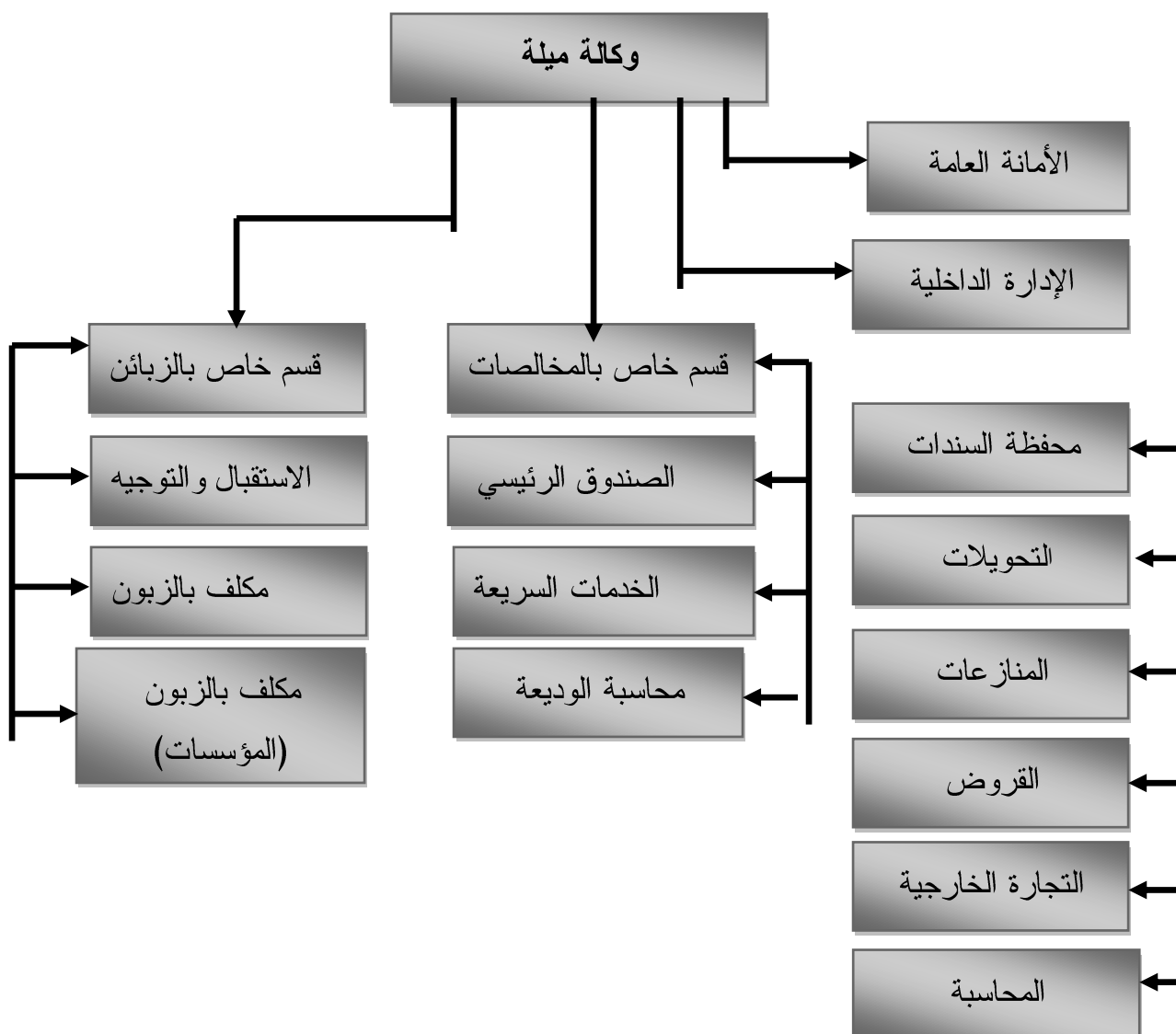
ثالثاً: إمتيازات بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميلة-

- من المعروف أن البنوك التجارية تشترك جميعا في مجال واحد وهو العلاقات البنكية وعليه تعرض الوكالة العديد من الامتيازات أبرزها:
- التقديم المنتظم لبيانات تسليم طلبات منح القروض وهو وما يفرض سرعة دراستها وتحليلها
 - سرعة تنفيذ العمليات البنكية من سحب وإيداع وتحويل؛
 - الإعتماد على موزعات آلية للأوراق النقدية، لتسهيل العمليات البنكية وكذا سرعة تنفيذها؛
 - تقليص زمن دراسة طلبات منح القروض؛
 - تحليل عمليات التجارة الخارجية في ظرف زمني جد قصير؛
 - ظهور وظيفة المكلف بالزبون الذي يسعى إلى تنفيذ ومعالجة كل عمليات الزبون؛
 - الجودة والسرعة في أداء الخدمات البنكية على مستوى واجهة المكتب.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-

إعتمدت وكالة ميلة هيكل تنظيمي يتماشى مع التطورات التي شهدتها المنظومة البنكية الجزائرية في ظل التكنولوجيا ومتطلبات العالم المعاصر، والشكل التالي يوضح لنا الهيكل التنظيمي المعتمد من 2004 إلى غاية الآن.

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-



المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك بتاريخ 15-04-2015.

من خلال الهيكل نلاحظ أن الوكالة تتكون من خمسة مصالح، نذكرها فيما يلي¹:

أولاً: المدير

وهو المسؤول الأول في الوكالة يشرف على حسن تسييرها إذ يتكفل بالمهام التالية:

- تطوير نشاط الوكالة وضمان مردودية عالية بالبنك؛
- تطبيق التعليمات والخطط والبرامج الواردة؛
- الدفاع عن مصالح البنك أمام القضاء؛
- الإمضاء على الوثائق الرسمية الخاصة بالبنك؛
- إبرام جميع العقود الخاصة بالوكالة؛
- الإتصال مع الإدارة الوطنية؛

ثانياً: الأمانة العامة

من بين المهام المسندة إليها ما يلي:

- إستقبال الوارد والصادر أي تسجيل جميع الوثائق السابقة مع جميع الوكالات في سجل خاص بالبريد الصادر والوارد؛
- تنظيم مواعيد المدير؛
- طبع جميع الوثائق التي يتعامل معها البنك؛
- إستقبال المكالمات الهاتفية.

ثالثاً: قسم خاص بالعملاء

يشرف عليها (07) أعوان مقسم إلى ثلاثة فروع كما يلي:

1 - فرع الإستقبال والتوجيه:

- ويشرف عليه موظف يقوم بما يلي:
- إستقبال العملاء وتوجيههم؛
- تسليم دفاتر الشيكات؛
- إستخراج حساب العميل.

2- فرع مكلف بالزبون العادي:

- يتكون من 3 أعوان تكون مدة تدريبهم شهرهما:
- عون مختص بفرع التأمين؛
- عونين مختصين باستقبال الزبائن وإطلاعهم على مختلف الخدمات التي يقدمها هذا الفرع.

¹ وثائق مقدمة من طرف البنك 2015-04-15.

3- فرع مكلف بالمؤسسات:

- يتكون من عونيين وتكون مدة تدريبهم شهر ونصف، ويقوم هذا الفرع بنفس المهام التي يقوم بها الفرع المكلف بالعميل العادي، إلا أنه يختص بالتجار والمقاولين والمؤسسات ويشرف على هذا القسم (المكلف بالزبائن) منسق ومن مهامه ما يلي:
- الإشراف والتنسيق بين موظفي مكتب الواجهة؛
 - إيجاد حلول للعمليات البنكية المستعصبة؛
 - مراقبة لكل العمليات المنفذة من طرف المكلفين بالزبائن؛

رابعاً: قسم خاص بالمخالفات

يتكون من ستة أعوان وينقسم إلى ثلاث فروع:

- 1- الصندوق الرئيسي: يتكون من عونين أحدهما يستقبل الزبون والآخر أمين الصندوق يتولى عملية السحب والإيداع؛
- 2- فرع خاص بالدينار: يشرف عليه عون يقدم الخدمة عبر صندوق ألي للسحب؛
- 3- فرع خاص بالعمولات الأجنبية: يتكون من عونين، هذا الفرع يقوم بنفس المهام التي يقوم بها فرع الصندوق الرئيسي لكن السحب والدفع يكون بالعملة الصعبة "أورو".

خامساً: الإدارة الداخلية

تتكون من سبعة أعوان موزعين على سبعة فروع هي:

- 1- فرع المحفظة: يشرف عليها عون يقوم بإيداع الأوراق المالية (شيكات، سفتجات، أوراق التبادل)؛
- 2- فرع التحويلات: يتم فيه التحويلات مابين الوكالات ومابين الخزينة العمومية والبنك؛
- 3- فرع المقاصة: يشرف عليه عون يختص بتحويل واستقبال الأوراق المالية للتحصيل والخصم ويتميز بالسرعة والدقة في العمليات البنكية؛
- 4- فرع القروض: يشرف عليه عون يقوم بإستقبال وتلقي ملفات القروض بمختلف أصنافها ومراجعتها ودراستها والحصول على الضمانات اللازمة لتغطيتها؛
- 5- فرع التجارة الخارجية: يشرف عليه عون يهتم بجانب التجارة الخارجية وكل ما تتطلبه؛
- 6- فرع المحاسبة: وتضم عدة مصالح فهي تعالج الجانب الإداري والمحاسبي والتنظيمي للوكالة ومراقبة صحة العمليات البنكية بمختلف أصنافها، ومجمل معاملاتها مع مختلف البنوك؛
- 7- فرع المنازعات: يشرف عليه موظفين يختصان بالقضايا القانونية الخاصة بالبنك كتوزيع التركة التي تبقى في حساب المتوفي، بالإضافة إلى التعامل مع المحضر القضائي.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية

سنحاول في هذا المبحث توضيح عينة الدراسة، والأدوات المستخدمة في جمع البيانات اللازمة للإجابة على فرضيات الدراسة، وكيف يتم إختبارها.

المطلب الأول: عينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الموظفين ببنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميله والبالغ عددهم (58) موظف موزعين على مختلف المراكز الوظيفية والذين ينطبق عليهم نظام البنك، أما عينة الدراسة قدرت ب(50) موظف من مجتمع الدراسة ككل، حيث تم توزيع (58) إستمارة وتم إسترجاع (50) إستمارة قابلة للتحليل والمعالجة الإحصائية.

المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات وأساليب المعالجة الإحصائية لبيانات أداة الدراسة

سننتظر في هذا المطلب إلى الأدوات التي تم من خلالها جمع البيانات والمعلومات الخاصة ببحثنا كما وسنتطرق إلى أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات، وكذلك سنختبر صدق وثبات أداة الدراسة.

أولاً: أدوات جمع بيانات الدراسة الميدانية

ونعني بها الوسيلة التي من خلالها يقوم الباحث بجمع البيانات الضرورية لبحثه، ونظراً لطبيعة الموضوع والمنهج المتبع في الدراسة، والوقت المسموح به لإجراء هذه الدراسة الميدانية والإمكانات المتاحة وكذا لعدم توفر بيانات سابقة منشورة مرتبطة بالموضوع، إضافة إلى صعوبة الحصول عليها عن طريق المقابلات الشخصية أو الملاحظة المباشرة أو الزيارات الميدانية، وجدت الطالبة أن الأداة الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف الدراسة هي الإستمارة ونقصد بها "مجموعة من الأسئلة أو الجمل الخبرية، التي يطلب من المفحوص الإجابة عنها بطريقة يحددها الباحث، حسب أغراض البحث".¹ وقد تكونت الإستمارة من ثلاث أجزاء:

الجزء الأول: ويشمل (05) أسئلة متعلقة بالمتغيرات الشخصية لأفراد العينة وهي متمثلة في نوع الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي، مدة العمل بالبنك.

الجزء الثاني: فقد إشتمل على(07) سؤال يتعلق بإجابات أفراد العينة حول الرقابة الداخلية و (24) سؤال يتعلق بإجابات أفراد العينة حول إدارة المخاطر المصرفية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله ويقابل كل عبارة خمسة خيارات مقسمة إلى درجات حسب مستوى ليكرت الخماسي كما يلي:

- درجة (1) غير موافق بشدة؛

¹ ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم: أساليب البحث العلمي وتطبيقاته في التخطيط والإدارة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،

- درجة (2) غير موافق؛

- درجة (3) موافق بدرجة متوسطة؛

- درجة (4) موافق؛

- درجة (5) موافق بشدة.

وقد اعتمدت الطالبة في إعداد الإستمارة على الشكل المغلق (Closed Questionnaire) الذي يحدد الإجابات المحتملة لكل سؤال.

ثانيا: اختبار بيانات الدراسة

- اختبار (Kolmogorove -Smirnov): تم استخدام كولومجروف- سمرنوف لمعرفة ما إذا كانت

البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1-Sample K-S)

- معامل ارتباط بيرسون: تم استخدام هذا المعامل لمعرفة درجة ارتباط كل عبارة من عبارات الإستمارة مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه (الاتساق الداخلي لأداة الدراسة).

- اختبار ألفا كرونباخ: لمعرفة ثبات فقرات أداة الدراسة (الاستمارة)

ثالثا: أساليب المعالجة الإحصائية لبيانات أداة الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات تم استعمال برنامج (Statistical package for social sciences) والذي يرمز له بالرمز (SPSS) وهو برنامج يحتوي على مجموعة كبيرة من الاختبارات الإحصائية التي تندرج ضمن الإحصاء الوصفي مثل التكرارات، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية....الخ وضمن الإحصاء الاستدلالي مثل معدلات الارتباط، التباين.....الخ.

وللإجابة عن تساؤل الدراسة واختبار الفرضيات تم استخدام:

- تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis) لإختبار أثر المتغير المستقل في المتغير التابع.

بالإضافة إلى حساب القياسات الوصفية وهي:

- المتوسط الحسابي: هو مجموع قيم المشاهدات مقسوما على عددها ويمكن التعبير عن هذا

المفهوم بالعلاقة الرياضية التالية:

$$\bar{X} = \frac{\sum_{i=1}^n X_i}{N}$$

N: عدد المشاهدات

X: المشاهدات

ويعتبر المتوسط الحسابي مقياس من مقاييس الاتجاه المركزي وقد استعملناه لمعرفة أين تتركز إجابات الموظفين، وعند استعمال المتوسط الحسابي فإننا نضيف قياس أو قياسات أخرى من مقاييس

التشتت من أجل معرفة التوزيع الأكثر إنتشاراً أو الأقل انتشاراً وتحدد معنى المتوسط الحسابي ودلالته، أما عن مقياس التشتت الأكثر إستعمالاً هو الانحراف المعياري.

- **الإنحراف المعياري:** هو الجذر التربيعي لمتوسط مجموع مربعات انحراف القيم عن وسطها الحسابي ونعبر عنه بالمعادلة الرياضية التالية:

$$\sigma(X) = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^n (X - \bar{X})^2}{N}}$$

N: عدد المشاهدات

X: المشاهدات

ونستخدم الإنحراف المعياري لمعرفة مدى تشتت إجابات الزبائن فكلما كان الإنحراف المعياري صغير كلما التشتت في الإجابات صغير.

وسيتم إعتداد مقياس التحليل لفقرات الإستبانة بناءً على متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة على النحو التالي:

الجدول رقم (03): مقياس التحليل

الدرجة (المدى)	الوسط الحسابي
درجة ضعيفة	من 1 الى أقل من او يساوي 2.49
درجة متوسطة	من 2.50 الى أقل من او يساوي 3.49
درجة مرتفعة	من 3.50 الى 5

المطلب الثالث: إختبار صدق وثبات أداة الدراسة

من أجل التأكد من صدق وثبات الاستمارة قمنا بمايلي:

أولاً: الصدق الظاهري للاستمارة

للتأكد من صدق الإستمارة قمنا بتوزيع الإستمارة على عينة إستطلاعية مكونة من (10) موظفين من مجتمع الدراسة وتأكدنا من فهمهم عبارات الإستمارة.

ثانياً: صدق الاتساق الداخلي للأداة

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قمنا بالتأكد من الاتساق الداخلي من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون لمعرفة درجة الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستمارة مع الدرجة الكلية

للمحور الذي ينتمي اليه كما هو موضح في الجداول التالية مع تقريب الأرقام الى رقمين عشريين للاختصار.

الجدول رقم(04): معاملات ارتباط بيرسون لعبارات (الرقابة الداخلية) بالدرجة الكلية للمحور.

رقم العبارة	درجة الارتباط بالمحور	رقم العبارة	درجة الارتباط بالمحور
الاولى	**0.96	الخامسة	**0.69
الثانية	**0.79	السادسة	**0.94
الثالثة	**0.90	السابعة	**0.96
الرابعة	**0.96		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

الجدول رقم(05): معاملات ارتباط بيرسون لعبارات (إدارة مخاطر الائتمان) بالدرجة الكلية للمحور.

رقم العبارة	درجة الارتباط بالمحور	رقم العبارة	درجة الارتباط بالمحور
الثامنة	**0.94	العاشرة	**0.78
التاسعة	**0.94	الحادية عشرة	**0.94

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

الجدول رقم(06): معاملات ارتباط بيرسون لعبارات (إدارة مخاطر السيولة) بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	درجة الارتباط بالمحور	رقم العبارة	درجة الارتباط بالمحور
الثانية عشر	**0.69	الخامسة عشر	**0.67
الثالثة عشر	**0.78	السادسة عشر	**0.71
الرابعة عشر	**0.58		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

الجدول رقم(07): معاملات ارتباط بيرسون لعبارات (إدارة مخاطر السوق) بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	درجة الارتباط بالمحور	رقم العبارة	درجة الارتباط بالمحور
السابعة عشر	**0.64	التاسعة عشر	**0.78
الثامنة عشر	**0.82	العشرون	**0.68

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

الجدول رقم(08): معاملات ارتباط بيرسون لعبارات (إدارة مخاطر تشغيلية) بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	درجة الارتباط بالمحور	رقم العبارة	درجة الارتباط بالمحور
الحادية والعشرون	**0.83	الثالثة والعشرون	**0.92
الثانية والعشرون	**0.80	الرابعة والعشرون	**0.93

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

الجدول رقم(09): معاملات ارتباط بيرسون لعبارات (إدارة باقي المخاطر الغير مالية والغير تشغيلية) بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	درجة الارتباط بالمحور	رقم العبارة	درجة الارتباط بالمحور
الخامسة والعشرون	**0.74	التاسعة والعشرون	**0.52
السادسة والعشرون	**0.75	الثلاثون	**0.48
السابعة والعشرون	**0.55	الواحد والثلاثون	**0.61
الثامنة والعشرون	**0.52		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

يتضح لنا من خلال الجداول السابقة أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع المحور موجبة ودالة إحصائية عند مستوى الدالة 0.01 فاقل، مما يدل على صدق إتساقها مع محورها.

ثالثا: ثبات أداة الدراسة

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستمارة) استخدمنا معامل ألفا كرومباخ (Alpha Crombakh) للتأكد من ثبات (Relibility) أداة الدراسة، حيث أن معامل ألفا كرومباخ كلما كان (0.6) فأكثر كلما دل ذلك على الثبات والإتساق الداخلي للأداة (أنظر الملحق رقم03) والجدول رقم(10) يوضح قيمة معامل الثبات لأداة الدراسة.

الجدول رقم(10): قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة

اسم المتغير	الرقابة الداخلية	إدارة المخاطر المصرفية	الاستمارة ككل
معامل الثبات (الفا كرومباخ)	0.95	0.85	0.87

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

نلاحظ من الجدول رقم(10) أن معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة مقبولة وهي أكبر من (0.6) حيث بلغ معامل الثبات للمتغير المستقل الرقابة الداخلية (0.95)، وبلغ معامل الثبات للمتغير التابع (إدارة المخاطر المصرفية) (0.85)، وبلغ معامل الثبات لكافة متغيرات الاستمارة (0.87) وهي نسبة ثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

رابعاً: التوزيع الطبيعي

الجدول رقم (11): اختبار التوزيع الطبيعي (One- Sample Kolmogorov-Smirnovtest)

للمتغير المستقل (الرقابة الداخلية)

إسم المتغير	نتيجة التوزيع الطبيعي (Kolmogorove-smirnov)
الرقابة الداخلية	0.15

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج برنامج (spss).

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (11) أن نتيجة الإختبار للمتغير المستقل (الرقابة الداخلية) تقدر بـ (0.15) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05) وهو ما يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي (أنظر الملحق رقم 02).

الجدول رقم (12): اختبار التوزيع الطبيعي (One- Sample Kolmogorov-Smirnovtest)

للمتغير التابع (إدارة المخاطر المصرفية)

إسم المتغير	نتيجة التوزيع الطبيعي (Kolmogorove-smirnov)
إدارة المخاطر المصرفية	0.83

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج برنامج (spss).

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (12) أن نتيجة الإختبار للمتغير التابع (إدارة المخاطر المصرفية) تقدر بـ (0.83) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05) وهو ما يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي (أنظر الملحق رقم 02).

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة الميدانية

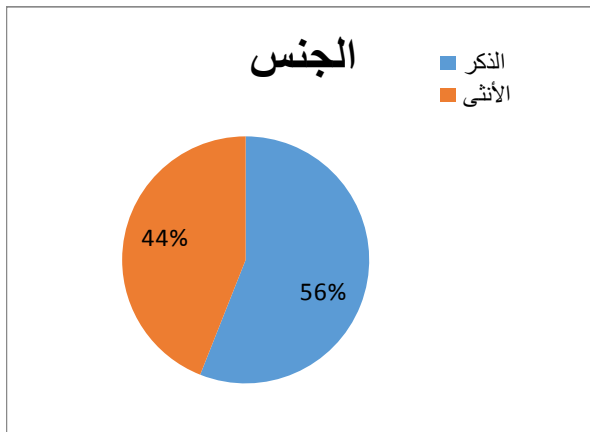
تقوم هذه الدراسة على عدد من المتغيرات الديموغرافية المتعلقة بالخصائص الوظيفية والشخصية لأفراد عينة الدراسة والمتمثلة في (نوع الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي، مدة العمل بالبنك)، بالإضافة إلى المتغير المستقل (الرقابة الداخلية) والمتغير التابع (إدارة المخاطر المصرفية) وفي ضوء هذه المتغيرات يمكن وصف عينة الدراسة وتحليل البيانات واختبار الفرضيات من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: وصف عينة الدراسة

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى عينة الدراسة والنتائج المتعلقة بوصف خصائص عينة الدراسة كالآتي:

أولاً: توزيع أفراد العينة حسب نوع الجنس: سنوضح ذلك من خلال ما يلي:

الشكل رقم(06): توزيع أفراد العينة حسب نوع الجنس



الجدول رقم(13): توزيع أفراد العينة حسب نوع الجنس

نوع الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	28	56
أنثى	22	44
المجموع	50	100

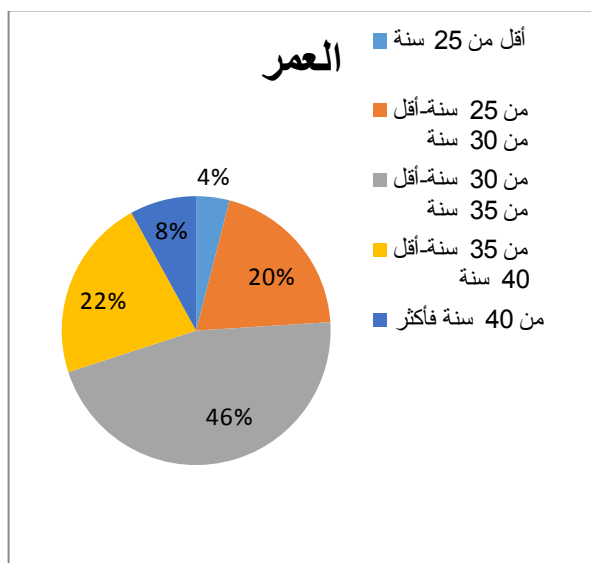
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (spss)

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (13) أن 56% من مجموع الموظفين ببنك الفلاحة والتنمية الريفية والموجودين في عينة الدراسة هم ذكور و(28) موظف مقابل 44% من الإناث أي (22) موظفة، ونلاحظ أن أغلب عدد أفراد عينة الدراسة هم ذكور.

ثانيا: توزيع أفراد العينة حسب العمر: سنوضح ذلك من خلال ما يلي:

الشكل رقم(07): توزيع أفراد العينة حسب العمر

الجدول رقم(14): توزيع أفراد العينة حسب العمر



العمر	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 25 سنة	2	4
من 25 سنة - أقل من 30 سنة	10	20
من 30 سنة - أقل من 35 سنة	23	46
من 35 سنة - أقل من 40 سنة	11	22
من 40 سنة فأكثر	04	08
المجموع	80	100

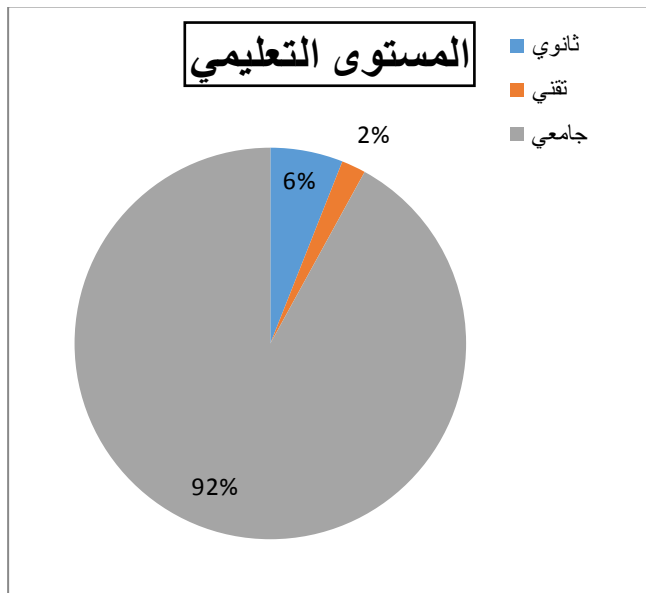
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (SPSS)

يتضح لنا من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أن (23) من أفراد عينة الدراسة والذين يمثلون ما نسبته 46% من إجمالي عينة الدراسة تتراوح أعمارهم من 30 سنة إلى أقل من 35 سنة وهم الفئة الأكبر، في حين أن (11) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 22% تتراوح أعمارهم ما بين 35 سنة إلى أقل من 40 سنة، بينما يلاحظ أن (10) أفراد والذين يمثلون نسبة 20% تتراوح أعمارهم ما بين 25 سنة إلى أقل من 30 سنة، بينما يبلغ عدد الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 40 سنة (04) بنسبة 08% في حين شكلت فئة الأفراد الأقل من 25 سنة أدنى فئة والتي كانت عددها 02 أفراد من إجمالي عينة الدراسة بنسبة 4%.

ثالثاً: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي: سنوضح ذلك من خلال ما يلي:

الشكل رقم (08): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

الجدول رقم (15): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي



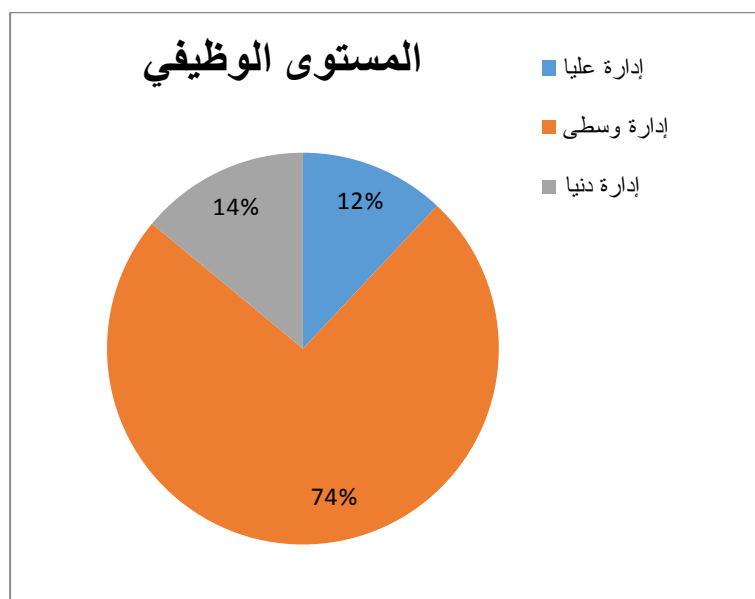
المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية %
ثانوي	03	6
تقني	01	2
جامعي	46	92
مجموع	50	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج SPSS.

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن (46) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 92% من إجمالي العينة مستواهم الوظيفي جامعي، و (03) افراد يمثلون ما نسبته 6% مستواهم ثانوي، في حين يوجد موظف واحد فقط يمثل نسبة 2% وبالتالي نلاحظ أن نسبة الموظفين ذوي المستوى التعليمي الجامعي مرتفعة وتليها المستوى الثانوي وفي المرتبة الأخيرة المستوى تقني، مما يشكل دعامة قوية في إدارة المخاطر داخل البنك.

رابعاً: توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي: سنوضح ذلك من خلال ما يلي:

الجدول رقم(16): توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي الشكل رقم(09): توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي



المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية %
إدارة عليا	6	12
إدارة وسطى	37	74
إدارة دنيا	7	14
المجموع	50	100

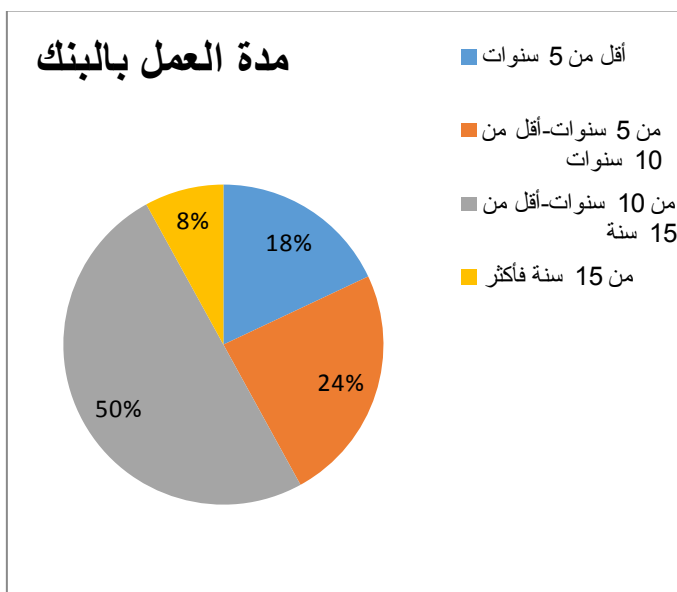
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (SPSS)

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه فيما يخص المستوى الوظيفي أغلبية المستوى الإدارة الوسطى بنسبة 74% ثم تليها أفراد العينة ذوو الإدارة الدنيا بنسبة قدرها 14% بينما تحصل أصحاب الإدارة العليا على نسبة قدرها 12%

خامسا: توزيع أفراد العينة حسب مدة العمل بالبنك: سنوضح ذلك من خلال مايلي:

الجدول رقم(17): توزيع أفراد العينة حسب مدة العمل بالبنك **الشكل رقم(10): توزيع أفراد العينة حسب مدة العمل بالبنك**

النسبة المئوية %	التكرار	مدة العمل بالبنك
18	9	أقل من 5 سنوات
24	12	من 5 سنوات - أقل من 10 سنوات
50	25	من 10 سنوات - أقل من 15 سنة
08	4	من 15 سنة فأكثر
100	80	المجموع



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (spss)

يبين الجدول أعلاه أن (25) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 50% من إجمالي العينة كانت مدة عملهم بالبنك محل الدراسة من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة وتليها (12) تمثل ما نسبته 24% تتراوح مدة عملهم بالبنك من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات، و(09) أفراد والذين يمثلون ما نسبته 18% من عينة الدراسة تتراوح مدة عملهم بالبنك أقل من 5 سنوات، وفي الأخير هناك 04 أفراد يمثلون ما نسبته 08% من إجمالي العينة تتراوح مدة عملهم بالبنك محل الدراسة من 15 سنة فأكثر.

المطلب الثاني: تفريغ وتحليل البيانات

سنقوم بتحليل النتائج المتوصل إليها بعد تفريغ البيانات سنقوم بتحليل النتائج المتوصل إليها بعد تفريغ البيانات في برنامج (Spss) كما يلي:

أولاً: نتائج تحليل المتغير المستقل (الرقابة الداخلية)

يوضح لنا الجدول رقم(18) نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير المستقل الرقابة الداخلية بالإضافة إلى مستوى القبول.

جدول رقم(18): إستجابات أفراد الدراسة لعبارات (الرقابة الداخلية) مرتبة حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى القبول
01	التأكد باستمرار من توفر الموارد اللازمة لتنفيذ الخطط المعتمدة.	4.54	0.70	مرتفعة
02	وجود نظام رقابي داخلي يوفر التأكد المطلق بتحقيق الأهداف التي يتطلبها النظام.	4.22	0.70	مرتفعة
03	المحافظة على نظام الرقابة الداخلية من مسؤوليات الإدارة العليا وإدارة البنك.	4.58	0.60	مرتفعة
04	وجود نظام رقابة داخلية يقلل من الأخطاء.	4.54	0.70	مرتفعة
05	يقدم نظام الرقابة الداخلية احتمالات الإحتيال وكيفية مواجهتها.	4.28	0.64	مرتفعة
06	يوفر نظام الرقابة الداخلية المعلومات للإدارة العليا لإتخاذ قراراتها.	4.52	0.70	مرتفعة
07	المراجعة الدورية للإستراتيجيات العمل والسياسات العامة للمصرف	4.52	0.70	مرتفعة
	الدرجة الكلية	4.45	-	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

يتضح لنا من خلال الجدول أن الدرجة الكلية للرقابة الداخلية مرتفعة وبمتوسط حسابي يقدر ب (4.45) حيث بلغت أعلى قيمة للمتوسط الحسابي (4.58) عند العبارة الثالثة التي تنص على 'المحافظة على نظام الرقابة الداخلية من مسؤوليات الإدارة العليا وإدارة البنك'، تليها مباشرة العبارة الأولى والرابعة اللتان تتنصان على "التأكد باستمرار من توفر الموارد اللازمة لتنفيذ الخطط المعتمدة"، "وجود نظام رقابة داخلية يقلل من وقوع الأخطاء" على التوالي بمتوسط حسابي (4.54) وقد سجلنا متوسط حسابي متساوي القيمة (4.52) عند كل من العبارة السادسة والسابعة اللتان تتنصان على "على التوالي، يوفر نظام الرقابة الداخلية المعلومات للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها"، "المراجعة الدورية للإستراتيجيات العمل والسياسات العامة للمصرف"، بعدها تليها العبارة الخامسة بمتوسط حسابي يقدر ب 4.52 و التي تنص على 'يقدم نظام الرقابة الداخلية احتمالات الإحتيال وكيفية مواجهتها' ثم بعدها

العبارة الثانية وهي الأخيرة بمتوسط حسابي يقدر ب(4.22) التي تنص على 'وجود نظام رقابي داخلي يوفر التأكيد المطلق بتحقيق الأهداف التي يتطلبها النظام'.

جدول رقم(19): استجابات أفراد الدراسة لعبارات (إدارة مخاطر الائتمان) مرتبة حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى القبول
08	تقوم إدارة البنك بتحديد أنواع الائتمان الممكن منحه للعميل، القطاعات، المناطق الجغرافية.	4.20	0.63	مرتفعة
09	قدرة إدارة البنك من متابعة الائتمان المقدم للعميل والتحقق بالمتطلبات المتعلقة به.	4.14	0.60	مرتفعة
10	تعزيز الرقابة الداخلية على عمليات الائتمان.	4.34	0.71	مرتفعة
11	إتباع أساليب الرقابة الداخلية المتبناة من طرف البنك من السياسات، الإجراءات، الحدود الائتمانية وفق متطلبات بازل.	4.18	0.62	مرتفعة
	الدرجة الكلية	4.21	-	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتبين لنا درجة الموافقة المرتفعة على عبارات إدارة مخاطر الائتمان حيث سجلنا متوسط حسابي عام يقدر ب (4.21) حيث بلغت أعلى قيمة للمتوسط الحسابي (4.34) عند العبارة (10) التي تنص على "تعزيز الرقابة الداخلية على عمليات الائتمان تليها مباشرة العبارة (08) وجاء في مضمونها" تقوم إدارة البنك بتحديد أنواع الائتمان الممكن منحه للعميل، القطاعات، المناطق الجغرافية"، تليها بعدها العبارة (11) تنص على "إتباع أساليب الرقابة الداخلية المتبناة من طرف البنك من السياسات، الإجراءات، الحدود الائتمانية، وفق متطلبات بازل" بعدها تأتي العبارة (09) التي تنص على مدى قدرة إدارة البنك من متابعة الائتمان المقدم للعميل والتحقق للمتطلبات المتعلقة به وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب (4.14) وهي درجة مرتفعة.

جدول رقم(20): إستجابات أفراد الدراسة لعبارات (إدارة مخاطر السيولة) مرتبة حسب المتوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى القبول
12	تتشأ مخاطر السيولة عندما يكون البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته الانية.	4.30	0.86	مرتفعة
13	تتشأ مخاطر السيولة عند مواجهة صعوبات في بيع الأصول.	4.28	0.73	مرتفعة
14	إشتراك الإدارة العليا مع الإدارة في وضع إستراتيجية خاصة بإدارة السيولة.	4.22	0.76	مرتفعة
15	يتعين على الإدارة العليا الرقابة الداخلية ومتابعة التطورات أوضاع السيولة بشكل يومي وكل فترات طويلة.	4.38	0.56	مرتفعة
16	توافر لدى البنك نظام رقابة داخلية لقياس والتحكم في مخاطر السيولة.	4.36	0.63	مرتفعة
	الدرجة الكلية	4.30	-	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

يبين الجدول رقم(20) نتائج تحليل إدارة مخاطر السيولة والذي يتم قياسه من خلال خمسة عبارات تمثلت في العبارات من (12- 16) كما جاء في أداة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.30) وقد كانت العبارة (15) في المرتبة الأولى بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي قدره (4.38) ثم تليها العبارة (16) بمتوسط حسابي بدرجة مرتفعة يقدر ب(4.36) ثم تليها العبارة (12) بمتوسط حسابي(4.30) بعدها العبارة (13) بمتوسط حسابي (4.28) وفي الأخير العبارة 11 بمتوسط حسابي قدره (4.22).

جدول رقم(21): استجابات أفراد الدراسة لعبارات (إدارة مخاطر السوق) مرتبة حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	انحراف معياري	مستوى القبول
17	مجلس الإدارة مسؤول عن الموافقة على السياسات مخاطر سعر الفائدة.	4.02	0.74	مرتفعة
18	تجنب مخاطر أسعار الفائدة بعد الاستثمار في أوراق مالية طويلة الأجل.	3.92	0.77	مرتفعة
19	قيام الإدارة بإتخاذ الخطوات اللازمة لتحديد، قياس، مراقبة، التحكم في مخاطر التسعير.	4.00	0.83	مرتفعة
20	يملك المصرف نظام الرقابة الداخلية في مجال الصرف الأجنبي.	3.58	1.40	مرتفعة
	الدرجة الكلية	3.88	-	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

يبين الجدول رقم(21) نتائج تحليل إدارة مخاطر السوق والذي تم صياغته في (4) عبارات حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.88) مما يعني أنه حققت مستوى موافقة أفراد العينة حوله بدرجة "موافق" حسب سلم ليكرت وهذا ما بينته العبارات (السابعة عشر، التاسعة عشر، الثامنة عشر، الحادية والعشرون) بمتوسطات حسابية تقدر ب(4.02، 4.00، 3.92، 3.58) على التوالي.

الجدول رقم(22): إستجابات أفراد الدراسة لعبارات (إدارة المخاطر التشغيلية) مرتبة حسب متوسطات الموافقات

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى القبول
21	موظفو البنك على دراية تامة بوجود مخاطر ناتجة عن الأخطاء في تنفيذ العمليات المصرفية، الإختلاس المالي.	3.88	1.02	مرتفعة
22	موظفو البنك على دراية تامة بوجود مخاطر ناتجة على بعض الكوارث الطبيعية كالحريق.	3.66	1.08	مرتفعة
23	إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة بالبنك تكشف وتحول دون وقوع جرائم إلكترونية.	3.12	1.25	مرتفعة
24	قيام الجهات الرقابية بإجراء تقييما لكفاية رأس المال.	3.34	1.20	مرتفعة
	الدرجة الكلية	3.50	-	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

يبين الجدول رقم(22) نتائج تحليل إدارة المخاطر التشغيلية الذي تم صياغته في 4 عبارات حيث بلغ المتوسط الحسابي له (3.50) وهذا ما بينته العبارات (الحادية والعشرون، الثانية والعشرون، الرابعة والعشرون، الثالثة والعشرون) بمتوسطات حسابية تقدر ب(3.88، 3.66، 3.34، 3.22) على التوالي.

الجدول رقم(23): إستجابات أفراد الدراسة لعبارات (إدارة باقي المخاطر الغير مالية والغير تشغيلية) حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى القبول
25	يتحمل مجلس إدارة البنك المسؤولية الكامل عن المخاطر الاستراتيجية	4.16	0.81	مرتفعة
26	توافر أنظمة الرقابة الداخلية لضمان البنك من عدم التعرض للمخاطر الاستراتيجية.	4.40	0.63	مرتفعة
27	توافر نظام الرقابة الداخلية قادر على إكتشاف والتعامل مع مخاطر السمعة.	4.18	0.66	مرتفعة
28	فشل البنك في إدارة مخاطر السمعة	4.30	0.64	مرتفعة
29	ترويج إشاعات سلبية عن البنك ينجم عنها مخاطر السمعة	4.30	0.64	مرتفعة
30	إجراءات الرقابة الداخلية تكشف عدم تطبيق الموظفين للتعليمات وقوانين البنك.	4.28	0.73	مرتفعة
31	مخالفة إدارة البنك للأنظمة والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية.	4.10	0.73	مرتفعة
	الدرجة الكلية	4.24	-	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

يبين الجدول رقم(23) المتوسط الحسابي العام لإدارة باقي المخاطر الغير المالية والغير التشغيلية الذي يقدر ب (4.24) مما يعني أنه حقق مستوى موافقة أفراد العينة حوله بدرجة "موافق" إلى "موافق بشدة" حسب سلم ليكرت حيث سجلت أعلى قيمة عند العبارة السادسة والعشرون بمتوسط حسابي قدره (4.40)، وقد سجلنا متوسط حسابي بقيمة (4.30) عند كل من العبارة الثامنة والعشرون، التاسعة والعشرون، أما باقي العبارات الممتثلة في (الثلاثون، السابعة والعشرون، الخامسة والعشرون، الحادي والثلاثون) بمتوسطات حسابية (4.28، 4.18، 4.16، 4.10) على التوالي.

رابعاً: نتائج تحليل إدارة مخاطر المصرفية ككل

الجدول رقم(24): استجابات عينة الدراسة لإدارة المخاطر المصرفية ككل

إسم المتغير	المتوسط الحسابي
مخاطر الائتمان	4.21
مخاطر السيولة	4.30
مخاطر السوق	3.88
مخاطر التشغيلية	3.50
مخاطر غير مالية غير تشغيلية	4.24
إدارة المخاطر المصرفية	4.02

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (spss)

يبين الجدول رقم(24) المتوسط الحسابي العام للرقابة لإدارة المخاطر ككل والذي قدر ب(4.02) مما يعني أنه حقق مستوى موافقة أفراد العينة بدرجة " موافق" حسب سلم ليكرت أنظر الملحق رقم (05).

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

نستعرض في هذا المطلب اختبار فرضيات الدراسة بالاعتماد على برنامج (spss).

أولاً: اختبار الفرضية الأولى

القائلة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية في إدارة مخاطر الائتمان بالبنك محل الدراسة. H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ للرقابة الداخلية في إدارة مخاطر الائتمان ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله؛

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ للرقابة الداخلية في إدارة مخاطر الائتمان ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله.

الجدول رقم(25): تحليل نتائج الإحذار البسيط لإختبارات (الرقابة الداخلية) في (إدارة مخاطر الإئتمان)

إسم المتغير	الخطأ المعياري	Beta	قيمة المحسوبة	t	مستوى دلالة sig
إدارة المخاطر الإئتمان	0.11	0.96	0.66		0.509

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج (SPSS)

تشير النتائج الإحصائية في الجدول رقم(25) إلى عدم وجود أثر للرقابة الداخلية على المتغير التابع إدارة مخاطر الإئتمان إستنادا على قيمة t المحسوبة حيث بلغت 0.66 وهي أقل من قيمتها الجدولية أنظر الملحق رقم(06) على مستوى الدلالة $\alpha \geq 0.05$ ، كما ان مستوى المعنوية sig=0.509 أكبر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05 وهذا يعني رفض الفرضية البديلة القائلة "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ للرقابة الداخلية في إدارة مخاطر الإئتمان ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله " وقبول الفرضية الصفرية والتي تنص على "أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر الإئتمان ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله ".

إختبار الفرضية الفرعية الثانية

القائلة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية في إدارة مخاطر السيولة بالبنك محل الدراسة.

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ للرقابة الداخلية في إدارة مخاطر السيولة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله؛

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ للرقابة الداخلية في إدارة مخاطر السيولة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله.

الجدول رقم(26): تحليل نتائج الإحذار البسيط لإختبارات (الرقابة الداخلية) في (إدارة مخاطر السيولة)

إسم المتغير	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة sig
إدارة المخاطر السيولة	0.11	0.026	-0.181	0.857

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج (SPSS)

تشير النتائج الإحصائية في الجدول رقم (26) إلى عدم وجود أثر للرقابة الداخلية على المتغير التابع إدارة مخاطر السيولة إستنادا على قيمة t المحسوبة حيث بلغت -0.181 وهي أقل من قيمتها الجدولية أنظر الملحق رقم(06) على مستوى الدلالة $\alpha \geq 0.05$ ، كما ان مستوى المعنوية sig=0.857 أكبر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05 وهذا يعني رفض الفرضية البديلة القائلة أن "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ للرقابة الداخلية في إدارة مخاطر السيولة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله " وقبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ للرقابة الداخلية في إدارة مخاطر السيولة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله.

إختبار الفرضية الفرعية الثالثة

القائلة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية في إدارة مخاطر السوق بالبنك محل الدراسة.

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ للرقابة الداخلية في إدارة مخاطر السوق ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله؛

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ للرقابة الداخلية في إدارة مخاطر السوق ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله.

الجدول رقم(27): تحليل نتائج الإحذار البسيط لإختبارات (الرقابة الداخلية) في (إدارة المخاطر السوق)

إسم المتغير	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة sig
إدارة المخاطر السوق	0.160	-0.146	-1.020	0.313

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج (SPSS)

تشير النتائج الإحصائية في الجدول رقم (27) إلى عدم وجود أثر للرقابة الداخلية على المتغير التابع إدارة مخاطر السوق إستنادا على قيمة t المحسوبة حيث بلغت -1.020 وهي أقل من قيمتها الجدولية أنظر الملحق رقم(06) على مستوى الدلالة $\alpha \geq 0.05$ ، كما ان مستوى المعنوية sig=0.313 أكبر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05 وهذا يعني رفض الفرضية البديلة القائلة أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية في إدارة مخاطر السوق بالبنك محل الدراسة" وقبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر السوق".

إختبار الفرضية الفرعية الرابعة

القائلة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية بالبنك محل الدراسة.

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله؛

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله.

الجدول رقم(28): تحليل نتائج الإحذار البسيط لإختبارات (الرقابة الداخلية) في (إدارة المخاطر التشغيلية)

إسم المتغير	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة sig
إدارة المخاطر التشغيلية	0.223	0.040	0.280	0.781

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج (SPSS)

تشير النتائج الإحصائية في الجدول رقم(28) إلى عدم وجود أثر للرقابة الداخلية على المتغير التابع إدارة مخاطر السوق إستنادا على قيمة t المحسوبة حيث بلغت 0.280 وهي أقل من قيمتها الجدولية أنظر الملحق رقم (06) على مستوى الدلالة $\alpha \geq 0.05$ ، كما ان مستوى المعنوية sig=0.781 أكبر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05 وهذا يعني رفض الفرضية البديلة " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية في إدارة مخاطر التشغيلية بالبنك محل الدراسة"، وقبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية".

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

القائلة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر غير التشغيلية غير المالية بالبنك محل الدراسة.

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ للرقابة الداخلية في إدارة باقي المخاطر الغير المالية والغير التشغيلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله؛
H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ للرقابة الداخلية في إدارة باقي المخاطر الغير المالية والغير التشغيلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله.

الجدول رقم(29): تحليل نتائج الإنحدار البسيط لإختبارات (الرقابة الداخلية) في (إدارة باقي المخاطر الغير المالية والغير التشغيلية)

إسم المتغير	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة sig
إدارة باقي المخاطر الغير المالية والغير التشغيلية	0.082	0.444	3.430	0.001

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج (SPSS)

يتضح لنا من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم(29) أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ للمتغير المستقل (الرقابة الداخلية) على المتغير التابع (إدارة المخاطر غير المالية غير التشغيلية) حيث بلغت قيمة t المحسوبة 3.43 وهي أكبر من قيمتها الجدولية (أنظر الملحق رقم (06) على مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ كما أن مستوى المعنوية sig= 0.001 أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05 وتشير قيمة Beta إلى أن التغير في قيمة المتغير المستقل (الرقابة الداخلية) بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار 44% في المتغير التابع (إدارة باقي المخاطر الغير المالية والغير التشغيلية)، مما يقتضي برفض الفرضية الصفرية القائلة " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند

مستوى ($\alpha \geq 0.05$) للرقابة الداخلية في إدارة باقي المخاطر الغير المالية والغير التشغيلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله؛ وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) للرقابة الداخلية في إدارة باقي المخاطر الغير المالية والغير التشغيلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله.

اختبار الفرضية الرئيسية

القائلة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية بالبنك محل الدراسة.

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله؛

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله.

الجدول رقم(30): تحليل نتائج الإنحدار البسيط لإختبارات (الرقابة الداخلية) في (إدارة المخاطر المصرفية)

إسم المتغير	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة sig
إدارة المخاطر المصرفية	0.086	0.081	0.564	0.575

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج (SPSS)

تشير النتائج الإحصائية في الجدول رقم(30) إلى عدم وجود أثر للرقابة الداخلية على المتغير التابع إدارة مخاطر المصرفية إستنادا على قيمة t المحسوبة حيث بلغت 0.564 وهي أقل من قيمتها الجدولية أنظر الملحق رقم (06) على مستوى الدلالة $\alpha \geq 0.05$ ، كما ان مستوى المعنوية 0.575 sig= أكبر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05 وهذا يعني رفض الفرضية البديلة " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية بالبنك محل الدراسة"، وقبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية

الخلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل الذي خصص للجانب الميداني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله، من أجل التعرف على واقع الرقابة الداخلية وأثرها في إدارة المخاطر المصرفية تبين لنا ما يلي:

- عدم وجود أثر للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية بالبنك محل الدراسة.
- عدم وجود أثر للرقابة الداخلية في إدارة مخاطر: الائتمان، السيولة، السوق، التشغيلية.
- وجود أثر للرقابة الداخلية في إدارة مخاطر غير المالية غير التشغيلية.

الخاتمة العامة

تنشط البنوك في بيئة مستقلة تتميز بتغيرات سريعة وهو ما زاد من درجة الغموض وعدم التأكد، مما جعلها تواجه أخطار متعددة ومتنوعة، وقد تكون سببا في فشلها أو إفلاسها، وقد تؤثر سلبا على استمراريتها، ولهذا فالبنوك مطالبة بدراسة مختلف الظواهر والتغيرات المحيطة لمعرفة سلوكها وأخذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه التحديات من خلال البحث عن أفضل الطرق التي توصلها إلى بر الأمان سعيا من خلال دراستنا إلى الإحاطة بمدخل من المداخل الإدارية الحديثة المتمثل في إدارة المخاطر المصرفية والتركيز على آليات تطبيقها هي الرقابة الداخلية.

أما في خاتمة البحث سنعرض ملخصا لأهم النتائج التي توصلنا إليها ثم نقدم جملة من التوصيات التي نراها ضرورية، ووضع أفق للبحث.

نتائج البحث:

- بعد التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات توصلنا على النتائج التالية:
- لا يوجد أثر للرقابة الداخلية في إدارة مخاطر الائتمان بالبنك محل الدراسة؛
 - لا يوجد أثر للرقابة الداخلية في إدارة مخاطر السيولة بالبنك محل الدراسة ؛
 - لا يوجد أثر للرقابة الداخلية في إدارة مخاطر السوق بالبنك محل الدراسة ؛
 - لا يوجد أثر للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية بالبنك محل الدراسة ؛
 - يوجد أثر للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر الغير مالية والغير تشغيلية بالبنك محل الدراسة ؛
 - لا يوجد أثر للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية بالبنك محل الدراسة.

التوصيات

- بناء على النتائج التي توصل إليها نقدم التوصيات التالية:
- ضرورة تفعيل الرقابة الداخلية في عملية إدارة المخاطر ببنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
 - ضرورة إهتمام البنوك وبشكل أكبر بعملية إدارة المخاطر لديها ومعرفة الدور البالغ الأهمية في مواجهة أنواع المخاطر المحيطة بأنشطتها وأعمالها؛
 - ضرورة قيام المصارف بإجراء دورات تدريبية داخلية وخارجية مستمرة في مجال الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المصرفية لبقاء عاملها على الإطلاع المستمر بالتطورات المهنية في هذه المجالات؛
 - العمل على جعل نظام الرقابة الداخلية للبنك الفلاحة والتنمية الريفية أكثر تكاملا وإنسجاما من خلال تطور أنظمتها النوعية المتعلقة بالجوانب الإدارية والمحاسبية والمالية وجعلها متماشية مع طيلة نشاطه وحجمه.

أفاق البحث

كانت هذه أهم النتائج والتوصيات التي نراها مهمة فيما يخص أثر الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية إلا أنه توجد بعض النقاط تحتاج إلى تحليل أعمق وإلى بحوث جديدة ودراسات تكميلية قد تغطي جوانب القصور في هذه الدراسات ومن المواضيع التي نراها جديدة بالدراسة نذكر ما يلي:

- دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية؛
- أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية؛
- تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك.

قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

- 1- إبراهيم عبد النبي حموده، مختار محمود الهاغسي: التأمين التجاري والإجتماعي بين الجوانب النظرية والأسس الرياضية، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2003.
- 2- إبراهيم كراسنة: أطر سياسة ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، 2006.
- 3- أحمد سوليم عطا الله: الرقابة الداخلية والتدقيق في بنية تكنولوجيا المعلومات، دار الراية للنشر والتوزيع، 2009.
- 4- أحمد شعبان علي: انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 5- أسامة غرمي سلام، شقيري نوري موسى: إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 6- إيهاب نظمي إبراهيم: التدقيق القائم على مخاطر الأعمال 'حادثة وتطور'، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، بدون بلد، 2009.
- 7- بن عزوز بن علي وآخرون: إدارة المخاطر، دار الوراق، الأردن، 2013.
- 8- جميل أحمد توفيق: إدارة الأعمال، مدخل وظيفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 9- خالد أمين عبد الله: علم تدقيق الحسابات "الناحية النظرية"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
- 10- خالد وهيب الراوي: إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 11- دريد كمال ال شيب: إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 12- ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم: أساليب البحث العلمي وتطبيقاته في التخطيط والإدارة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 13- سعود كايد: تدقيق الحسابات، بدون دار نشر، بدون بلد نشر، بدون سنة.
- 14- سيد محمد جاد الرب: الإتجاهات الحديثة في إدارة المخاطر والأزمات التنظيمية، مطابع الدار الهندسية، بدون بلد النشر، 2011.
- 15- شقيري نوري موسى: إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012.

- 16- صالح صالحي: الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار الهدى للطباعة، الجزائر، 2010.
- 17- صلاح حسن: تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2004 .
- 18- طارق جمال: إستراتيجية إدارة المخاطر، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 19- طارق راشد الشمري: إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 20- طارق عبد العال حمادة: إدارة المخاطر أفراد، إدارات، شركات، بنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 21- عبد المعطى رضا، محفوظ أحمد جودة: إدارة الإئتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 22- عمر سعيد وآخرون: مبادئ الإدارة الحديثة، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 2003.
- 23- عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو: إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 24- غسان فلاح المطارنة: تدقيق الحسابات المعاصرة "الناحية النظرية"، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.
- 25- فتحي رز السوافيري وآخرون: الإتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002.
- 26- محمد إسماعيل بلال: مبادئ الإدارة بين النظرية والتطبيق، دار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 27- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي: المراجعة وتدقيق الحسابات الاطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 28- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي: المراجعة وتدقيق الحسابات الاطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 29- محمد توفيق ماضي: إدارى وجدولة المشاريع، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 30- محمد سمير أحمد: الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.
- 31- محمد قاسم القيروتي: مبادئ الإدارة: النظريات والعمليات والوظائف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

- 32- مصطفى صلاح سلامة: مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2011.
- 33- منير إبراهيم هندي: الفكر الحديث في إدارة المخاطر الهندسية المالية باستخدام التوريق والمشتقات المالية، مكتبة الإسكندرية، 2009.
- 34- نبيل حشاد: إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل الثانية، الجزء الثاني، بيروت، 2005.
- 35- يوسف حجيم الطائي وآخرون: إدارة التأمين والمخاطر، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 36- حمزة محمود الزبيري: إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الإئتمان، مؤسسة الوراق، عمان، 2000.
- 37- سمير الخطيب: قياس وإدارة المخاطر بالبنوك "منهج علمي وتطبيق عملي"، منشأ المصارف، الإسكندرية، 2005.
- 38- سمير الشاهد: إدارة الأصول ومخاطر المصرف التقليدي والإسلامي، إتحاد المصارف العربية، 2002.
- 39- طارق الله خان، حبيب أحمد، ترجمة عثمان بوبكر أحمد: إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، السعودية، 2003.

ب- المجلات العلمية

- 40- عبد الله عقلة غنيمات، وليد زكريا صيام: العوامل المؤثرة في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات الأردنية، مجلة إدارة الأعمال، العدد 4، الأردن، 2011.
- 41- نبيل حشاد: إدارة المخاطر المصرفية وأنواعها وارتباطها بالحوكمة وإدارتها، مجلة إتحاد المصارف، العدد 29، بيروت، 2005.

ج. المداخلات

- 42- صالح مفتاح ، فاطمة رحالة: تأثير مقررات لجنة بازل الثالثة على النظام المصرفي الإسلامي، مداخلات ضمن المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، تركيا، 9-10 ديسمبر 2013.
- 43- منصور منال: إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية القطرية والإقليمية، مداخلات ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 2009.

44- نوال بن عمارة: إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، مداخله ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية والحكومية العالمية، جامعة سطيف، 2009.

د. الرسائل ماجستير والأطروحات الجامعية

45- أيمن زيد: إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل "دراسة ميدانية على بعض المصارف الجزائرية القرض الشعبي الجزائري والمجموعة العربية المصرفية الجزائرية، رسالة ماجستير، تخصص بنك وتأمين، جامعة المسيلة، 2013.

46- إيهاب ديب مصطفى رضوان: أثر التدقيق على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية' دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة والتمويل الإسلامي، غزة، 2012.

47- تامر توفيق عبد الله عوض: العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة الخدمات المصرفية 'دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين'، رسالة ماجستير، تخصص: محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.

48- سيرين سمير أبو رحمة: السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة "دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية"، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

49- شيلي وسام: مقررات لجنة بازل 2 ومتطلبات تطبيقها في البنوك التجارية "دراسة تجربة لبنان"، رسالة ماجستير، تخصص: علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010.

50- عبد الرحمان حنوف: الحوكمة المؤسسية في المصارف الجزائرية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، رسالة ماجستير، تخصص: إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2012.

51- قاسمي آسيا: تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك "دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري"، رسالة ماجستير، تخصص مالية، جامعة بومرداس، 2009.

52- محمد داود عثمان: أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة tobinb، أطروحة دكتوراه، تخصص للعلوم المالية، الأردن، 2008.

53- محمود تهاني محمد الزعابي: تطور نماذج الاحتساب بكفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في اطار مقررات لجنة بازل" دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني"، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.

54- ميساء محي الدين كلاب: دوافع تطبيق دعائم بازل 2 وتحدياتها، رسالة ماجستير، قسم إدارة أعمال كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

55- Francais desmicht: **Pratique de l'activitie bancaire**, 2emm edition, dunad, paris, 2007.

الملاحق

الملحق رقم (01): الإستمارة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي -ميلة-

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

إستمارة بعنوان:

أثر الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميلة-

أخي الموظف، أختي الموظفة...تحية طيبة وبعد،،،

في إطار تحضير مذكرة التخرج المكلمة لنيل شهادة الماستر ل.م.د في علوم التسيير تخصص تقنيات بنكية، لذا نرجو التكرم بالإطلاع والإجابة أمام الإختيار الذي ترونه مناسب، علما أن إجابتكم ستكون مفيدة جدا للطالبة وسوف تعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي. أشكر لكم سلفا حسن تعاونكم معنا في مساهمتكم القيمة في إنجاح هذا البحث.

إشراف الأستاذ:

مزهود هشام

إعداد الطالبة:

وفاء العايب

السنة الجامعية: 2015/2014

المحور الأول: معلومات شخصية

الرجاء وضع علامة (X) أمام الاختيار المناسب

(1) الجنس

☐

أنثى

☐

نكر

(2) العمر

☐

من 25 سنة - أقل من 30 سنة

☐

أقل من 25 سنة

☐

من 35 سنة - أقل من 40 سنة

☐

من 30 سنة - أقل من 35 سنة

☐

من 40 سنة فما فوق

(3) المستوى التعليمي

☐

- ثانوي

☐

- تقني

☐

- جامعي

(4) المستوى الوظيفي

☐

- إدارة عليا

☐

- إدارة وسطى

☐

- إدارة دنيا

(5) مدة العمل بالبنك

☐

من 5 سنوات - أقل من 10

☐

أقل من 5 سنوات

☐

من 15 سنة فأكثر

☐

من 10 سنوات - إلى 15 سنة

المحور الثاني: الرقابة الداخلية

من فضلك علم بالرمز (X) أمام الإجابة التي تتوافق مع رأيك

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق
01	التأكد باستمرار من توفر الموارد اللازمة لتنفيذ الخطط المعتمدة.					
02	وجود نظام رقابة داخلي يوفر التأكيد المطلق بتحقيق الأهداف التي يتطلبها النظام.					
03	المحافظة على نظام الرقابة الداخلية من مسؤوليات الإدارة العليا وإدارة البنك.					
04	وجود نظام رقابة داخلية يقلل من وقوع الأخطاء.					
05	يقدم نظام الرقابة الداخلية احتمالات الإحتيال وكيفية مواجهتها.					
06	يوفر نظام الرقابة الداخلية المعلومات للإدارة العليا لإتخاذ قراراتها.					
07	المراجعة الدورية للإستراتيجيات العمل والسياسات العامة للمصرف					

المحور الثالث: إدارة المخاطر المصرفية

من فضلك علم بالرمز (X) أمام الإجابة التي تتوافق مع رأيك

الرقم	العبرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	موافق بشدة
	أولاً: إدارة مخاطر الائتمان					
08	تقوم إدارة البنك بتحديد أنواع الائتمان الممكن منحه للعميل، القطاعات، المناطق الجغرافية.					
09	قدرة إدراك البنك من متابعة الائتمان المقدم للعميل والتحقق بالمتطلبات المتعلقة به.					
10	تعزيز الرقابة الداخلية على عمليات الائتمان.					
11	إتباع أساليب الرقابة الداخلية المتبناة من طرف البنك من السياسات، الإجراءات، الحدود الائتمانية وفق متطلبات بازل.					
	ثانياً: إدارة مخاطر السيولة					
12	تنشأ مخاطر السيولة عندما يكون البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته الآنية.					
13	تنشأ مخاطر السيولة عند مواجهة صعوبات في بيع الأصول.					
14	إشترك الإدارة العليا مع الإدارة في وضع إستراتيجية خاصة بإدارة مخاطر السيولة.					
15	يتعين على الإدارة العليا الرقابة الداخلية ومتابعة التطورات أوضاع السيولة بشكل يومي وعلى فترات طويلة.					
16	توافر لدى البنك نظام رقابة داخلية لقياس والتحكم في مخاطر السيولة.					
	ثالثاً: إدارة مخاطر السوق					
17	مجلس الإدارة مسؤول عن الموافقة على السياسات					

					مخاطر أسعار الفائدة.	
					تجنب مخاطر أسعار الفائدة بعد الإستثمار في أوراق المالية طويلة الأجل.	18
					قيام الإدارة بإتخاذ الخطوات اللازمة لتحديد، قياس، مراقبة، التحكم في مخاطر التسعير.	19
					يمتلك المصرف نظام الرقابة الداخلية في مجال الصرف الأجنبي.	20
					رابعاً: إدارة مخاطر التشغيلية	
					موظفو البنك على دراية تامة بوجود مخاطر ناتجة عن الأخطاء في تنفيذ العمليات المصرفية، الإختلاس المالي.	21
					موظفو البنك على دراية تامة بوجود مخاطر ناتجة عن بعض الكوارث الطبيعية كالحريرق.	22
					إجراءات الرقابة الداخلية بالبنك تكشف عن حالات وقوع الإختلاس، تواطؤ الموظفين.	23
					قيام الجهات الرقابية بإجراء تقييماً لكفاية رأس المال.	24
					خامساً: إدارة باقي المخاطر الغير المالية والغير تشغيلية	
					يتحمل مجلس إدارة البنك المسؤولية الكاملة عن المخاطر الإستراتيجية.	25
					توفر أنظمة الرقابة داخلية لضمان البنك من عدم التعرض للمخاطر الإستراتيجية.	26
					توافر نظام رقابة داخلية قادر على إكتشاف والتعامل مع مخاطر السمعة.	27
					فشل البنك في إدارة أحد المخاطر ينجم عنه خطر السمعة	28
					ترويج إشاعات سلبية عن البنك.	29
					إجراءات الرقابة الداخلية تكشف عدم تطبيق الموظفين للتعليمات وقوانين البنك.	30
					مخالفة إدارة البنك للأنظمة والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية.	31

الملحق رقم (02): إختبار التوزيع الطبيعي
1- التوزيع الطبيعي لفقرات المتغير المستقل (الرقابة الداخلية)

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		CNTR
N		50
Normal Parameters(a,b)	Mean	4,4571
	Std. Deviation	,60883
Most Extreme Differences	Absolute	,244
	Positive	,093
	Negative	,164
Kolmogorov-Smirnov Z		1,138
Asymp. Sig. (2-tailed)		,150

a Test distribution is Normal.
b Calculated from data.

2- التوزيع الطبيعي لفقرات المتغير التابع (إدارة المخاطر المصرفية)

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		CRDT	LQID	MART	OPRT	NFNOPRT	RISK
N		50	50	50	50	50	50
Normal Parameters(a,b)	Mean	4,2160	4,3080	3,8800	3,5440	4,2029	4,0368
	Std. Deviation	,49488	,49025	,68370	,93976	,38516	,36256
Most Extreme Differences	Absolute	,167	,153	,170	,146	,198	,088
	Positive	,153	,096	,102	,129	,089	,076
	Negative	-,167	-,153	-,170	-,146	,186	-,088
Kolmogorov-Smirnov Z		1,182	1,081	1,200	1,034	1,401	,620
Asymp. Sig. (2-tailed)		,122	,193	,112	,235	,060	,836

a Test distribution is Normal.
b Calculated from data.

الملحق رقم (03): معامل الثبات (alpha cronbach)
1- ثبات لفقرات المتغير المستقل (الرقابة الداخلية)

N of Cases =	50,0	N of Iten =	7
Alpha =	,9561		

2- ثبات لفقرات المتغير التابع (إدارة المخاطر المصرفية)

N of Cases =	50,0	N of Items =	24
Alpha =	,8564		

3- ثبات لفقرات الإستمارة ككل

N of Cases =	50,0	N of Items =	31
Alpha =	,8728		

الملحق رقم(04): معامل الارتباط (correlations)

Correlations

		CONT1	CONTR2	CONTR3	CONTR4	CONTR5	CONTR6	CONTR7	CNTR
CONT1	Pearson Correlation	1	,615(**)	,918(**)	1,000(**)	,471(**)	,980(**)	,980(**)	,960(**)
	Sig. (2-tailed)	.	,000	,000	.	,001	,000	,000	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50	50
CONTR2	Pearson Correlation	,615(**)	1	,502(**)	,615(**)	,897(**)	,623(**)	,664(**)	,790(**)
	Sig. (2-tailed)	,000	.	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50	50
CONTR3	Pearson Correlation	,918(**)	,502(**)	1	,918(**)	,517(**)	,897(**)	,897(**)	,906(**)
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	.	,000	,000	,000	,000	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50	50
CONTR4	Pearson Correlation	1,000(**)	,615(**)	,918(**)	1	,471(**)	,980(**)	,980(**)	,960(**)
	Sig. (2-tailed)	.	,000	,000	.	,001	,000	,000	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50	50
CONTR5	Pearson Correlation	,471(**)	,897(**)	,517(**)	,471(**)	1	,438(**)	,529(**)	,690(**)
	Sig. (2-tailed)	,001	,000	,000	,001	.	,001	,000	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50	50
CONTR6	Pearson Correlation	,980(**)	,623(**)	,897(**)	,980(**)	,438(**)	1	,959(**)	,947(**)
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,001	.	,000	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50	50
CONTR7	Pearson Correlation	,980(**)	,664(**)	,897(**)	,980(**)	,529(**)	,959(**)	1	,967(**)
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	.	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50	50
CNTR	Pearson Correlation	,960(**)	,790(**)	,906(**)	,960(**)	,690(**)	,947(**)	,967(**)	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	.
	N	50	50	50	50	50	50	50	50

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		CRDT1	CRDT2	CRDT3	CRDT4	CRDT
CRDT1	Pearson Correlation	1	,927(**)	,606(**)	,924(**)	,941(**)
	Sig. (2-tailed)	.	,000	,000	,000	,000
	N	50	50	50	50	50
CRDT2	Pearson Correlation	,927(**)	1	,592(**)	,949(**)	,942(**)
	Sig. (2-tailed)	,000	.	,000	,000	,000
	N	50	50	50	50	50
CRDT3	Pearson Correlation	,606(**)	,592(**)	1	,585(**)	,785(**)
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	.	,000	,000
	N	50	50	50	50	50
CRDT4	Pearson Correlation	,924(**)	,949(**)	,585(**)	1	,948(**)
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	.	,000
	N	50	50	50	50	50
CRDT	Pearson Correlation	,941(**)	,942(**)	,785(**)	,948(**)	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	.
	N	50	50	50	50	50

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		LIQD1	LIQD2	LIQD3	LIQD4	LIQD5	LQID
LIQD1	Pearson Correlation	1	,447(**)	,238	,304(*)	,247	,694(**)
	Sig. (2-tailed)	.	,001	,095	,032	,083	,000
	N	50	50	50	50	50	50
LIQD2	Pearson Correlation	,447(**)	1	,290(*)	,379(**)	,574(**)	,781(**)
	Sig. (2-tailed)	,001	.	,041	,007	,000	,000
	N	50	50	50	50	50	50
LIQD3	Pearson Correlation	,238	,290(*)	1	,227	,213	,589(**)
	Sig. (2-tailed)	,095	,041	.	,113	,137	,000
	N	50	50	50	50	50	50
LIQD4	Pearson Correlation	,304(*)	,379(**)	,227	1	,579(**)	,671(**)
	Sig. (2-tailed)	,032	,007	,113	.	,000	,000
	N	50	50	50	50	50	50
LIQD5	Pearson Correlation	,247	,574(**)	,213	,579(**)	1	,716(**)
	Sig. (2-tailed)	,083	,000	,137	,000	.	,000
	N	50	50	50	50	50	50
LQID	Pearson Correlation	,694(**)	,781(**)	,589(**)	,671(**)	,716(**)	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	.
	N	50	50	50	50	50	50

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)

Correlations

		MART1	MART2	MART3	MART4	MART
MART1	Pearson	1	,568(**)	,528(**)	,106	,648(**)
	Correlation					
	Sig. (2-tailed)	.	,000	,000	,462	,000
	N	50	50	50	50	50
MART2	Pearson	,568(**)	1	,818(**)	,268	,825(**)
	Correlation					
	Sig. (2-tailed)	,000	.	,000	,060	,000
	N	50	50	50	50	50
MART3	Pearson	,528(**)	,818(**)	1	,210	,788(**)
	Correlation					
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	.	,144	,000
	N	50	50	50	50	50
MART4	Pearson	,106	,268	,210	1	,681(**)
	Correlation					
	Sig. (2-tailed)	,462	,060	,144	.	,000
	N	50	50	50	50	50
MART	Pearson	,648(**)	,825(**)	,788(**)	,681(**)	1
	Correlation					
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	.
	N	50	50	50	50	50

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tail

Correlations

		OPRT1	OPRT2	OPRT3	OPRT4	OPRT
OPRT1	Pearson	1	,461(**)	,679(**)	,811(**)	,838(**)
	Correlation					
	Sig. (2-tailed)	.	,001	,000	,000	,000
	N	50	50	50	50	50
OPRT2	Pearson	,461(**)	1	,707(**)	,639(**)	,801(**)
	Correlation					
	Sig. (2-tailed)	,001	.	,000	,000	,000
	N	50	50	50	50	50
OPRT3	Pearson	,679(**)	,707(**)	1	,835(**)	,922(**)
	Correlation					
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	.	,000	,000
	N	50	50	50	50	50
OPRT4	Pearson	,811(**)	,639(**)	,835(**)	1	,938(**)
	Correlation					
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	.	,000
	N	50	50	50	50	50
OPRT	Pearson	,838(**)	,801(**)	,922(**)	,938(**)	1
	Correlation					
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	.
	N	50	50	50	50	50

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		NFOPT1	NFOPT2	NFOPT3	NFOPT4	NFOPT5	NFOPT6	NFOPT7	NFNOPRT
NFOPT1	Pearson	1	,579(**)	,248	,409(**)	,409(**)	,505(**)	,312(*)	,747(**)
	Correlation								
	Sig. (2-tailed)	.	,000	,082	,003	,003	,000	,027	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50	50
NFOPT2	Pearson	,579(**)	1	,358(*)	,444(**)	,444(**)	,412(**)	,261	,754(**)
	Correlation								
	Sig. (2-tailed)	,000	.	,011	,001	,001	,003	,068	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50	50
NFOPT3	Pearson	,248	,358(*)	1	,349(*)	,349(*)	,317(*)	,382(**)	,553(**)
	Correlation								
	Sig. (2-tailed)	,082	,011	.	,013	,013	,025	,006	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50	50
NFOPT4	Pearson	,409(**)	,444(**)	,349(*)	1	1,000(**)	,727(**)	,279(*)	,523(**)
	Correlation								
	Sig. (2-tailed)	,003	,001	,013	.	.	,000	,050	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50	50
NFOPT5	Pearson	,409(**)	,444(**)	,349(*)	1,000(**)	1	,727(**)	,279(*)	,523(**)
	Correlation								
	Sig. (2-tailed)	,003	,001	,013	.	.	,000	,050	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50	50
NFOPT6	Pearson	,505(**)	,412(**)	,317(*)	,727(**)	,727(**)	1	,289(*)	,489(**)
	Correlation								
	Sig. (2-tailed)	,000	,003	,025	,000	,000	.	,042	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50	50
NFOPT7	Pearson	,312(*)	,261	,382(**)	,279(*)	,279(*)	,289(*)	1	,617(**)
	Correlation								
	Sig. (2-tailed)	,027	,068	,006	,050	,050	,042	.	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50	50
NFNOPRT	Pearson	,747(**)	,754(**)	,553(**)	,523(**)	,523(**)	,489(**)	,617(**)	1
	Correlation								
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	.
	N	50	50	50	50	50	50	50	50

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الملحق (05): المتوسطات والانحراف المعياري

Statistics

		CONT1	CONTR2	CONTR3	CONTR4	CONTR5	CONTR6	CONTR7
N	Valid	50	50	50	50	50	50	50
	Missing	80	80	80	80	80	80	80
	Mean	4,54	4,22	4,58	4,54	4,28	4,52	4,52
	Std. Deviation	,706	,708	,609	,706	,640	,707	,707

Statistics

		CRDT1	CRDT2	CRDT3	CRDT4
N	Valid	50	50	50	50
	Missing	80	80	80	80
	Mean	4,20	4,14	4,34	4,18
	Std. Deviation	,639	,606	,717	,629

Statistics

		LIQD1	LIQD2	LIQD3	LIQD4	LIQD5
N	Valid	50	50	50	50	50
	Missing	80	80	80	80	80
	Mean	4,30	4,28	4,22	4,38	4,36
	Std. Deviation	,863	,730	,764	,567	,631

Statistics

		MART1	MART2	MART3	MART4
N	Valid	50	50	50	50
	Missing	80	80	80	80
	Mean	4,02	3,92	4,00	3,58
	Std. Deviation	,742	,778	,833	1,401

Statistics

		OPRT1	OPRT2	OPRT3	OPRT4
N	Valid	50	50	50	50
	Missing	80	80	80	80
	Mean	3,88	3,66	3,12	3,34
	Std. Deviation	1,023	1,081	1,256	1,206

Statistics

	NFOPT1	NFOPT2	NFOPT3	NFOPT4	NFOPT5	NFOPT6	NFOPT7
N Valid	50	50	50	50	50	50	50
Missing	80	80	80	80	80	80	80
Mean	4,16	4,40	4,18	4,30	4,30	4,28	4,10
Std. Deviation	,817	,639	,661	,647	,647	,730	,735

الملحق رقم (06): قيمة t المحسوبة

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3,870	,525		7,367	,000
	CNTR	,078	,117	,096	,665	,509

a Dependent Variable: CRDT

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4,402	,523		8,424	,000
	CNTR	-,021	,116	-,026	-,181	,857

a Dependent Variable: LQID

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4,609	,721		6,391	,000
	CNTR	-,164	,160	-,146	-1,020	,313

a Dependent Variable: MART

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3,266	1,001		3,262	,002
	CNTR	,062	,223	,040	,280	,781

a Dependent Variable: OPRT

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2,952	,368		8,020	,000
	CNTR	,281	,082	,444	3,430	,001

a Dependent Variable: NFNOPRT

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3,821	,385		9,918	,000
	CNTR	,048	,086	,081	,564	,575

a. Dependent Variable: RISK

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله، وتم توزيع (58) إستمارة على عينة الدراسة والمكونة من جميع الموظفين بالبنك، وقد بلغ عدد الإستمارات المستلمة والقابلة للتحليل (50) إستمارة خضعت للمعالجة الإحصائية، وقد بينت نتائج الدراسة الميدانية إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المصرفية، وعدم مساهمة متغير الرقابة الداخلية في متغير إدارة المخاطر المصرفية عند كل من مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، مخاطر التشغيلية في حين يساهم متغير الرقابة الداخلية في تفسير التغير في مخاطر غير مالية غير تشغيلية.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر المصرفية.

Résumé:

Cette étude visait à déterminer l'ampleur de l'impact du contrôle interne dans la gestion du risque bancaire de la Banque de l'agriculture et du développement rural Agence Mila, ont été distribués (58) forment l'échantillon de l'étude constitué de tous les employés de banque, la délégation du nombre de formulaires reçus et viables pour l'analyse (50) Formulaire subi un traitement statistique , les résultats de l'étude de terrain a montré qu'il n'y a pas de relation statistiquement significative entre les variables de contrôle interne et de gestion des risques bancaires, et ne contribuent pas à un contrôle interne variable dans le secteur bancaire variable de gestion des risques à chacun de risque de crédit, risque de liquidité, risque de marché, le risque opérationnel, tout en contribuant à la variable de contrôle Intérieur dans l'interprétation de la variation du risque de non-financier non opérationnel.

Mots clés: **contrôle interne, la banque de gestion des risques**